

الرائد الرّسيميّ للجمهورية التونسية

عدد 39

السنة 161

الثلاثاء 29 شعبان 1439 - 15 ماي 2018

المحتوى

القوانين

1710 قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلّق بمجلة الجماعات المحلية.....

الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

- 1768 أمر حكومي عدد 419 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلّق بمواصلة العمل بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد في القطاع العمومي.....
- 1769 قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلّق بضبط تاريخ انطلاق تطبيق الأحكام المتعلقة بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين للمرة الثانية بعنوان سنة 2018.....

وزارة العدل

- 1770 أمر حكومي عدد 420 لسنة 2018 مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلّق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية الخاصة بها والإعفاء منها.....
- 1776 قرار من وزير العدل مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلّق بتفويض حق الإمضاء.....
- 1776 تسمية رئيسي مصلحة.....

وزارة الدفاع الوطني

- 1777 قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 30 أبريل 2018 يتعلّق بتفويض حق الإمضاء.....

وزارة الداخلية

- 1777 تسمية رئيس مصلحة
1777 تسمية عضو بمجلس مؤسسة الديوان الوطني للحماية المدنية

وزارة الشؤون الدينية

- قرار من وزير الشؤون الدينية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
للترقية إلى رتبة حافظ مكنتات أو توثيق بوزارة الشؤون الدينية بعنوان سنة 2018
1777
قرار من وزير الشؤون الدينية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات
للترقية إلى رتبة كاتب راقن بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة الشؤون
الدينية بعنوان سنة 2018
1778
قرار من وزير الشؤون الدينية مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق الإمضاء
1778

وزارة المالية

- أمر حكومي عدد 421 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بإتمام الأمر عدد
1291 لسنة 1990 المؤرخ في 27 أوت 1990 المتعلق بإحداث منحة خطر العدوى
1779
تسمية مديرين عامين
1780
تسمية مهندس عام
1780
تسمية متصرف بمجلس إدارة شركة البنيان
1780
تسمية عضو بمجلس مؤسسة ديوان مساكن أعوان وزارة المالية
1780

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي

- 1780 إنهاء إبقاء بحالة مباشرة بالقطاع العمومي

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

- تسمية مدير عام
1780
قرار من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق
بتفويض حق الإمضاء في المادة التأديبية
1780

وزارة التجارة

- قرار من وزير التجارة مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بإحداث لجان إدارية متناصفة بوزارة
التجارة
1781
تسمية مدير
1782

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

- قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 16 فيفري 2018 يتعلق بتفويض حق
الإمضاء
1782
تسمية كاتب عام بلدية
1783
تسمية مديرين
1783
إسناد درجة استثنائية لخطة كاهية مدير
1783
تسمية كاهية مدير
1784
تسمية رؤساء مصالح
1784
تسمية مهندسين رؤساء
1784

وزارة التربية

- 1784 تسمية مدير مساعد

- 1784 تسمية رؤساء مصالح
- 1785 إنهاء مهام رئيس وحدة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بضبط نظام الدراسات والامتحانات المطبق بكلية الصيدلة بالمنستير للحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة
- 1785 قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية
- 1795 قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بفتح مناظرة خارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية
- 1798 قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بفتح مناظرة خارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية

وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

- قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بالترخيص في إنجاز خط كهربائي هوائي ذي جهد عال "90 كيلوفولت" واستغلاله يربط بين محطتي التحويل جندوبة وباجة .
- 1798 قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بالترخيص في إنجاز خط كهربائي هوائي ذي جهد عال "90 كيلوفولت" واستغلاله يربط بين محطتي التحويل جندوبة وباجة .

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- إبقاء بحالة مباشرة بالقطاع العمومي
- 1799 قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 23 أوت 1991 المتعلق بإحداث خلايا تربية للإرشاد الفلاحي بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف وقبلي وقفصة والقيروان وسوسة وزغوان وبنزرت
- 1799 قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة وطنية للدخول إلى السنة الأولى من المرحلة الأولى للدراسات البيطرية بعنوان السنة الجامعية 2018-2019
- 1801 تسمية مدير
- 1803 تسمية كواهي مديرين
- 1803 جدول خطط وظيفية

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

- أمر حكومي عدد 427 لسنة 2018 مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بإحداث دائرة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية للسكنى ببلدية بني خالد من ولاية نابل
- 1803 إبقاء بحالة مباشرة بالقطاع العمومي
- 1804 قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي إعداد مثال التهيئة العمرانية لمنطقة الشقارنية من بلدية النقيضة من ولاية سوسة
- 1804 قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية ساقية الزيت من ولاية صفاقس
- 1805 قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة بوهلال ببلدية دقاش من ولاية توزر
- 1808 قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية القطار من ولاية قفصة
- 1809 قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية القطار من ولاية قفصة

- قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة السعد ببلدية الحكايمة من ولاية المهديّة ..
- 1810 قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي إعداد مثال التهيئة العمرانية لمنطقة العيثة (أولاد أحمد) من بلدية ملولش من ولاية المهديّة ..
- 1811 قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة جزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية صفاقس من ولاية صفاقس ..
- 1812

وزارة الصحة

- 1813 قرار من وزير الصحة مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق الإضاء ..
- 1814 تسمية عضو بمجلس إدارة مستشفى شارل نيكول بتونس ..
- 1814 تسمية أعضاء بمجلس إدارة المعهد الوطني "زهير القلال" للتغذية والتكنولوجيا الغذائية بتونس ..
- 1814 تسمية عضو بمجلس إدارة المعهد الوطني "المنجي بن حميدة" لأمراض الأعصاب بتونس ..
- 1814

وزارة الشؤون الاجتماعية

- 1814 تسمية رئيس مصلحة ..

وزارة السياحة والصناعات التقليدية

- قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية ..
- 1814 قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية ..
- 1815 قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية ..
- 1815 قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية ..
- 1816 قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية ..
- 1817 قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب تصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية ..
- 1818 إسناد الجائزة الوطنية للنهوض بالصناعات التقليدية والفنية بعنوان سنة 2017 ..
- 1818

وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي

- 1818 تسمية عضو بمجلس مؤسسة المركز الوطني للإعلامية ..
- 1818 تسمية عضو بمجلس مؤسسة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات ..

وزارة الشؤون الثقافية

- 1818 تسمية كاهية مدير
1818 تسمية مهندس معماري عام
1819 تسمية مهندس معماري رئيس
1819 تسمية محافظين رؤساء التراث

وزارة النقل

- أمر حكومي عدد 429 لسنة 2018 مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر
عدد 1923 لسنة 2009 المؤرخ في 15 جوان 2009 المتعلق بضبط شروط تسليم وسحب
1819 وصلوحية شهادة صلوحية الملاحة وجواز الملاحة للطائرات المدنية
أمر حكومي عدد 430 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلق بتسخير بعض الأعوان
1820 التابعين للشركة التونسية للملاحة
1820 تسمية متصرف بمجلس إدارة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية

وزارة شؤون الشباب والرياضة

- قرار من وزيرة شؤون الشباب والرياضة مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق
1821 الإمضاء

وزارة المرأة والأسرة والطفولة

- 1821 تسمية كاتب عام
1821 تسمية رئيس مصلحة
1821 تسمية متصرفين رؤساء

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

- 1821 إنهاء مهام مكلف بمأمورية

إعلانات وإرشادات

البنك المركزي التونسي

- 1822 الميزان العام لحسابات البنك المركزي التونسي

القوانين

قانون أساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018
يتعلق بمجلة الجماعات المحلية⁽¹⁾.

باسم الشعب،

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب.

يصدر رئيس الجمهورية القانون الأساسي الآتي نصه :

الفصل الأول - يهدف هذا القانون الأساسي إلى ضبط القواعد المتعلقة بتنظيم هياكل السلطة المحلية وصلاحياتها وطرق تسييرها وفقا لآليات الديمقراطية التشاركية بما يحقق اللامركزية والتنمية الشاملة والعدالة والمستدامة في إطار وحدة الدولة.

الكتاب الأول

الأحكام المشتركة

الباب الأول

الأحكام العامة

القسم الأول

في انفراد القانون بإحداث الجماعات المحلية

الفصل 2 - الجماعات المحلية زوات عمومية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية وتتكون من بلديات وجهات وأقاليم يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية.

الفصل 3 - تحدث الجماعات المحلية وتضبط حدودها بالقانون.

يصادق مجلس نواب الشعب بقانون على إدماج الجماعات المحلية الذي تقره مجالسها المنتخبة بأغلبية ثلثي أعضائها. ويترتب عن عملية الإدماج انتقال جميع الالتزامات والحقوق لفائدة الجماعة التي أقر القانون وجودها.

يصادق مجلس نواب الشعب بقانون على تغيير حدود الجماعات المحلية الذي تقره مجالسها المنتخبة بأغلبية ثلثي أعضائها.

ترفع النزاعات المتعلقة بحدود الجماعات المحلية إلى المحكمة الإدارية التي توجد الجماعة المحلية التي رفعت الدعوى في دائرة اختصاصها الترابي وفقا للإجراءات والأجال المعمول بها بالقانون المتعلق بالقضاء الإداري.

(1) الأعمال التحضيرية :

مداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 26 أفريل 2018.

القسم الثاني

في التدبير الحر للجماعات المحلية

الفصل 4 - تدير كل جماعة محلية المصالح المحلية وفق مبدأ التدبير الحر طبقا لأحكام الدستور والقانون مع احترام مقتضيات وحدة الدولة.

الفصل 5 - تسيّر البلديات والجهات والأقاليم مجالس منتخبة.

الفصل 6 - يتفرغ رؤساء مجالس الجماعات المحلية لممارسة مهامهم. وتسندهم منح تحمل على ميزانية الجماعة المحلية تحدّد معاييرها وتضبط مقاديرها بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

يقصد بالتفرغ عدم الجمع بين رئاسة مجالس الجماعات المحلية وممارسة أي وظيفة أو مهنة أخرى. ويوضع رؤساء مجالس الجماعات المحلية من الأعوان العاملين بالقطاع العام في وضعية عدم مباشرة خاصة.

يعتبر كل رئيس مجلس جماعة محلية أخل بمقتضيات التفرغ معفى قانونا ويخضع للإعفاء للإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.

يمارس أعضاء مجالس الجماعات المحلية مهامهم دون مقابل. وتسندهم لنواب الرئيس ومساعديه منح بعنوان استرجاع مصاريف تضبط بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا وبعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

الفصل 7 - باستثناء حالات الاستحالة، يكون الرئيس والمساعد الأول من جنسين مختلفين. ويكون سنّ الرئيس أو أحد المساعدين الأولين أقل من خمس وثلاثين سنة.

الفصل 8 - تعمل السلطة المركزية على تعزيز الموارد الذاتية للجماعات المحلية مما يضمن تكافؤ الموارد والأعباء.

يمكن إبرام اتفاقيات بين السلطة المركزية والجماعات المحلية لتدعيم الموارد المالية والبشرية للجماعات المحلية بما من شأنه أن يدعم استقلاليتها الإدارية والمالية.

الفصل 9 - تلتزم الجماعات المحلية بالتحكم في حجم النفقات المخصصة للتأجير العمومي على أن لا يتجاوز سقف خمسين بالمائة من الموارد الاعتيادية المحققة من ميزانياتها.

على الجماعات المحلية التي يتجاوز سقف التأجير العمومي لديها النسبة المذكورة بالفقرة السابقة أن تعرض على الهيئة العليا للمالية المحلية وعلى السلطة المركزية برنامجا للتحكم في نفقات التأجير.

يتم تنفيذ البرنامج بمقتضى اتفاقية تبرم في الغرض بين الجماعة المحلية المعنية والسلطة المركزية.

تضبط شروط تطبيق هذا الفصل وإجراءاته بأمر حكومي تقترحه الهيئة العليا للمالية المحلية بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وعلى رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 10 - تسعى الجماعة المحلية إلى توفير آليات ووسائل العمل المناسبة لأعضاء المجالس المنتخبة من ذوي الإعاقة.

الفصل 11 - لا يترتب عن توزيع الصلاحيات بين مختلف أصناف الجماعات المحلية المقرر بالقانون أو الناتج عن اتفاقيات أو تفويضات بين مختلف الجماعات المحلية ممارسة أي إشراف مهما كان نوعه من قبل جماعة محلية على أخرى.

الفصل 12 - يمكن لجماعة محلية أن تكلف جماعة محلية أخرى أو مؤسسات أو منشآت عمومية ممارسة إحدى اختصاصاتها الذاتية.

يتم التكليف بموجب مداولة تتم المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الجماعة المعنية.

تضبط المداولة التبعات المالية المنجزة عن التكليف.

تمارس الاختصاصات من قبل الجماعة المكلفة باسم الجماعة الأصلية المسندة للتكليف.

يتم التكليف بمقتضى اتفاقية محددة في الزمن طبقا لنموذج يضبط بأمر حكومي يصدر بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وعلى رأي المحكمة الإدارية العليا.

القسم الثالث

في صلاحيات الجماعات المحلية

الفصل 13 - تتمتع الجماعات المحلية بمقتضى القانون بصلاحيات ذاتية تنفرد بمباشرتها وبصلاحيات منقولة من السلطة المركزية.

تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية تباشرها بالتنسيق والتعاون معها على أساس التصرف الرشيد في المالية العمومية والأداء الأفضل للخدمات. تضبط شروط وإجراءات تنفيذ الصلاحيات المشتركة بقانون بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

الفصل 14 - تنفرد كل جماعة محلية بما يرجع لها من الصلاحيات الذاتية مع مراعاة الحالات الخاصة المنصوص عليها بهذا القانون.

يمكن للسلطة المركزية ممارسة جانب من الصلاحيات الذاتية بطلب من الجماعة المحلية المعنية.

لجماعتين محليتين أو أكثر أن تقرّر ممارسة جانب من صلاحياتها الذاتية بالتعاون فيما بينها.

يمكن لممثل السلطة المركزية استثنائيا مباشرة جانب من الصلاحيات الذاتية للجماعة المحلية حسب الإجراءات والشروط التي تنص عليها أحكام هذا القانون.

الفصل 15 - يتم توزيع الصلاحيات المشتركة والمنقولة على السلطة المركزية بين مختلف أصناف الجماعات المحلية على أساس مبدأ التفريع. وتعود لكل صنف من الجماعات المحلية الصلاحيات التي تكون هي الأجدر بممارستها بحكم قربها من المتساكنين وقدراتها على الأداء الأفضل للمصالح المحلية.

الفصل 16 - يضبط بالقانون كل تحويل للصلاحيات أو توسعتها لفائدة الجماعات المحلية.

يصاحب كل عملية تحويل للصلاحيات أو توسعتها تحويل اعتمادات ووسائل تتناسب والأعباء التي تترتب عنها للجماعات المحلية.

تتولى السلطة المركزية إحالة الاعتمادات والوسائل لفائدة الجماعات المحلية في حدود ما تقرّه ميزانية الدولة وبناء على رأي الهيئة العليا للمالية المحلية.

الفصل 17 - تتصرف الجماعات المحلية في الاعتمادات المحالة لها بعنوان نقل الصلاحيات وفق مبدأ التدبير الحر.

الفصل 18 - تتمتع البلدية بالاختصاص المبدئي العام لممارسة الصلاحيات المتعلقة بالشؤون المحلية وتمارس الصلاحيات التي يسندها لها القانون سواء بمفردها أو بالاشتراك مع السلطة المركزية أو بالتعاون مع الجماعات المحلية الأخرى.

الفصل 19 - تمارس الجهة الصلاحيات الذاتية التي تكتسي بعدا جهويا بحكم مجال تطبيقها. وتمارس الجهة الصلاحيات المشتركة التي يسندها لها القانون وكذلك الصلاحيات التي يتم نقلها لفائدتها من قبل السلطة المركزية وفقا للقانون.

الفصل 20 - يمارس الإقليم الصلاحيات التنموية ذات البعد الإقليمي. ويسهر الإقليم على وضع المخططات ومتابعة الدراسات والتنفيذ والتنسيق والمراقبة.

يضبط القانون الصلاحيات التي يشترك الإقليم في ممارستها مع السلطة المركزية وكذلك الصلاحيات المنقولة إليه.

لا تحول أحكام هذا الفصل دون إبرام الإقليم لاتفاقيات مع الجماعات المحلية أو مع السلطة المركزية للتعهد بمهام وللمساهمة في إنجازها بالتمويل أو بالمتابعة.

الفصل 21 - تضبط بمقتضى أمر حكومي بناء على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية والمحكمة الإدارية العليا صيغ وإجراءات التنسيق والتعاون بين البلديات والجهة والمصالح الخارجية للإدارة المركزية والمؤسسات والمنشآت العمومية التابعة لها بما لا ينال من اختصاص كل طرف وبما يحقق نجاعة مختلف تدخلات الأجهزة الإدارية.

الفصل 22 . تمارس الجماعات المحلية اختصاصاتها مع مراعاة مقتضيات الدفاع الوطني والأمن العام.

الفصل 23 . تتولى المجالس المنتخبة للبلديات والجهات والأقاليم البت في المسائل المتعلقة باختصاصاتها. ولها أن تستشير المحكمة الإدارية العليا حول توزيع الاختصاص.

الفصل 24 . تنظر المحكمة الإدارية الاستئنافية بتونس في تنازع الاختصاص بين الجماعات المحلية والسلطة المركزية وتصدر حكمها في أجل أقصاه شهر من تاريخ تعهدها، على أن يتم الاستئناف لدى المحكمة الإدارية العليا التي تصدر قرارها في أجل أقصاه شهران.

وتبت المحكمة الإدارية المختصة تريبا في تنازع الاختصاص بين الجماعات المحلية فيما بينها وفقا للأجال والإجراءات المنصوص عليها بالفصل 143 من هذا القانون.

القسم الرابع

في السلطة الترتيبية للجماعات المحلية

الفصل 25 . تتمتع الجماعة المحلية بسلطة ترتيبية تمارسها في حدود مجالها الترابي واختصاصها مع مراعاة أحكام النصوص التشريعية والترتيبية ذات الصبغة الوطنية. وتصنف القرارات إلى قرارات بلدية وقرارات جهوية وقرارات اقليمية.

تحرص الجماعات المحلية عند ممارسة اختصاصاتها على التنسيق مع بقية الجماعات المحلية المختصة تريبا وعلى أن تكون الأحكام الترتيبية المحلية ضرورية وأن لا تنال بصورة جوهرية من مبدأ المساواة أمام القانون والمرفق العام ومن الحقوق المكفولة. ولها أن تستشير في الغرض المحكمة الإدارية المختصة التي تبدي رأيها في أجل لا يتجاوز الشهرين من تاريخ تقديم الطلب.

الفصل 26 . يتمتع مجلس الجماعة المحلية بالاختصاص المبدئي في ممارسة السلطة الترتيبية للجماعات المحلية. وللمجلس أن يفوض جزءا من اختصاصاته الترتيبية لرئيسه بقرار معلل ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

ويبقى التفويض ساريا ما لم يتم إنهاء العمل به.

كما يمارس مجلس الجماعة المحلية الاختصاصات الترتيبية التي يمنحها له القانون أو النصوص الترتيبية الصادرة عن السلط المركزية.

الفصل 27 . يمارس رئيس الجماعة المحلية الاختصاصات الترتيبية المسندة بالقانون أو بالترتيب أو المفوضة له من قبل مجلس الجماعة المحلية.

الفصل 28 . تنشر القرارات الترتيبية للجماعات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية. ويتم تعليقها بمقر الجماعة المحلية ونشرها على موقعها الإلكتروني.

تضبط صيغ نشر وتعليق القرارات الترتيبية للجماعات المحلية بمقتضى أمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

القسم الخامس

في الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة

الفصل 29 . يخضع إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية وجوبا إلى آليات الديمقراطية التشاركية.

يضمن مجلس الجماعة المحلية لكافة المتساكنين وللمجتمع المدني مشاركة فعلية في مختلف مراحل إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

تتخذ الجماعة المحلية كل التدابير لإعلام المتساكنين والمجتمع المدني مسبقا بمشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية.

تعرض مشاريع برامج التنمية والتهيئة الترابية على مصادقة المجالس المحلية المعنية بعد استيفاء الإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.

يتم ضبط نظام نموزي لآليات الديمقراطية التشاركية بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية، ويضبط المجلس المحلي المنتخب بالتشاور مع المجتمع المدني آليات الديمقراطية التشاركية وصيغها بناء على النظام النموزي المذكور.

ترفض المجالس المحلية كل برنامج تنموي لا يحترم أحكام هذا الفصل.

كل قرار تتخذه الجماعة المحلية خلافا لمقتضيات هذا الفصل يكون قابلا للطعن عن طريق دعوى تجاوز السلطة.

الفصل 30 . تمسك الجماعة المحلية سجلا يتضمن مكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن المحلي بناء على طلبها.

كما تمسك وجوبا سجلا خاصا بأراء وتساؤلات المتساكنين ومكونات المجتمع المدني والإجابات عنها. ويمكن اعتماد منظومة الكترونية لمسك نفس السجل.

ويقدم في مفتتح كل جلسة لمجلس الجماعة المحلية ملخص للملاحظات ومآلها.

تنشر الجماعات المحلية بمواقعها الإلكترونية وبكل الوسائل المتاحة وتعلق بمقراتها مشاريع القرارات الترتيبية قبل عرضها للتداول على مجالسها المنتخبة وذلك قبل خمسة عشر يوم على الأقل من انعقاد جلسة التداول.

يتم ضبط شروط تنفيذ هذا الفصل وإجراءاته بمقتضى أمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 31 . لمجلس الجماعة المحلية، بناء على مبادرة من رئيس الجماعة المحلية أو من ثلث أعضاء المجلس، أن يقرّر استفتاء المتساكنين حول إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية بموافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

كما يمكن لعشر الناخبين المحليين بالجماعة المحلية المبادرة باقتراح تنظيم استفتاء. وفي هذه الحالة يمكن إجراء الاستفتاء في صورة موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس المحلي في أجل لا يتجاوز شهرين.

لا يمكن إجراء أكثر من استفتاء واحد خلال المدة النيابية البلدية أو الجهوية.

على مجلس الجماعة المحلية احترام آجال إعداد الميزانية في تحديد موعد الاستفتاء.

لا يمكن إجراء استفتاء خلال السنة الأولى التي تلي انتخاب المجلس المحلي وخلال السنة الأخيرة من المدة النيابية البلدية أو الجهوية.

الفصل 32 - يتولى رئيس الجماعة المحلية فوراً تبليغ قرار مجلس الجماعة إجراء استفتاء إلى الوالي المختص ترابياً وإلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

للوالي الاعتراض على تنظيم الاستفتاء أمام المحكمة الإدارية الابتدائية خلال أجل لا يتجاوز شهراً من تاريخ إعلامه.

تنظر المحكمة في الاعتراض في أجل لا يتجاوز شهرين. ويتم الاستئناف في أجل أسبوع من تاريخ الإعلام بالحكم الابتدائي. وتصدر المحكمة الإدارية الاستئنافية قراراً باتاً في أجل أقصاه شهر من تاريخ تعهدها.

الفصل 33 - تحمل نفقات تنظيم الاستفتاء على ميزانية الجماعة المحلية. ويتعين توفر الاعتمادات قبل الشروع في تنظيمه تحت إشراف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

تكون نتائج الاستفتاء ملزمة شرط أن لا تقل نسبة المشاركة عن ثلث الناخبين المسجلين.

الفصل 34 - تلتزم الجماعات المحلية بضمان شفافية التصرف والتسيير وتتخذ كل الإجراءات والوسائل التي تسمح بالاطلاع على المعلومات المتعلقة خاصة بـ:

- مشاريع القرارات الترتيبية للجماعة المحلية
- التسيير المالي
- التصرف في الأملاك
- العقود المبرمة من طرف الجماعة المحلية
- الأشغال والاستثمارات المزمع إنجازها من طرف الجماعة المحلية

تلتزم الجماعات المحلية باعتماد التدقيق الداخلي للتصرف والإعلام بنتائج. وتدعم الدولة الجماعات التي تعتمد منظومة التدقيق والمراقبة.

تلتزم الجماعات المحلية بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء بتركيز قاعدة بيانات إحصائية محلية دقيقة مصنفة خاصة حسب الجنس والقطاع ووضعها على ذمة السلط العمومية والباحثين والعموم، قصد استغلالها في رسم السياسات العامة ومخططات التنمية والبحوث المختلفة مع مراعاة التشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

يوفر المعهد الوطني للإحصاء للجماعات المحلية نماذج وأساليب ضبط الإحصائيات ويساعدها قدر الإمكان على مسكها.

الفصل 35 - يمكن للمجالس البلدية والجهوية أن تقرّر بأغلبية أعضائها تنظيم لقاءات علنية مع المتساكنين يتم خلالها تقديم إيضاحات من المجلس ومقترحات من المتساكنين خاصة قبل اتخاذ القرارات التالية:

- مراجعة المعاليم المحلية،
- إبرام عقود التعاون والشراكة،
- المساهمة في إنشاء منشآت عمومية،
- إبرام اتفاقيات تعاون مع السلط المركزية،
- تكليف جماعة محلية أخرى بصلاحيات من متعلقات الجماعة أو قبول التعهد بصلاحيات تعود لجماعة محلية أخرى،
- التصرف في الأملاك العمومية،
- القرارات الترتيبية للمجالس المحلية،
- اتفاقيات الشراكة والتعاون الخارجي،
- تمويل الجمعيات والتصرف في الهبات.

كما يمكن تنظيم الجلسة عند إيداع طلب معلل من قبل 5 بالمائة من المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية أو الجهة على الأقل. وفي هذه الحالة تلتزم الجماعة المحلية بتنظيم الجلسة في أجل أقصاه ثلاثون يوماً من تاريخ إيداع الطلب.

الفصل 36 - تدرج بالبوابة المخصصة للجماعات المحلية القرارات والإعلانات والبلاغات والآراء المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 37 - يصرح رؤساء المجالس المحلية وأعضاؤها بممتلكاتهم ومصالحهم طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

القسم السادس

في التضامن والتعديل والتميز الإيجابي

الفصل 38 - تحقيقاً للتضامن بين مختلف مكونات التراب الوطني، تلتزم الدولة بمساعدة الجماعات المحلية على بلوغ التوازن المالي والاستقلالية الإدارية والمالية الفعلية بواسطة تخصيص استثمارات وتحويل اعتمادات تعديل خصوصية يمنحها "صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية" الممول من ميزانية الدولة.

ترصد بداية من السنة التالية لصدور هذا القانون اعتمادات بعنوان التسوية والتعديل تستند على أساس برنامج لتحقيق التوازن المالي والحوكمة الرشيدة تعدده الجماعة المحلية المعنية.

يحدّد المجلس الأعلى للجماعات المحلية كلّ سنة قائمة الجماعات المحلية المعنية ببرنامج تحقيق التوازن المالي بحسب ما يتوفر للهيئة من معطيات.

الفصل 39 . توزع الاعتمادات المخصصة للتسوية والتعديل قصد الحد من التفاوت بين مختلف الجماعات المحلية وتحسين ظروف عيش المتساكنين بناء على مبدأ التمييز الإيجابي.

استناداً إلى المعايير التي يضبطها هذا القانون تحدد شروط تنفيذ توزيع اعتمادات التسوية والتعديل بأمر حكومي بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبعد أخذ رأي المحكمة الإدارية العليا.

يتمّ تحديث المعايير المذكورة كلما اقتضت الحاجة ذلك.

القسم السابع

في التعاون اللامركزي

الفصل 40 . للجماعات المحلية، في حدود ما تسمح به القوانين، ومع مراعاة التزامات الدولة التونسية وسيادتها، إبرام اتفاقيات تعاون وإنجاز مشاريع تنموية في هذا النطاق مع جماعة محلية تابعة لدول تربطها بالجمهورية التونسية علاقات دبلوماسية أو مع منظمات حكومية أو غير حكومية مهتمة بتطوير اللامركزية والتنمية المحلية.

تشمل الاتفاقيات التي يمثيها رئيس الجماعة المحلية مع الأطراف الأجنبية على وجه الخصوص المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتكوين المهني والرياضة والصحة والتعليم والتعمير والفلاحة والمحافظة على البيئة ودعم الطاقات المتجددة والمساواة بين الجنسين.

تلتزم الجماعات المحلية أثناء التفاوض مع الأطراف الخارجية بالتشاور مع المصالح المختصة بالوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية بقصد إمضاء الاتفاقيات المذكورة.

وتحال وجوباً الاتفاقيات على الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية قبل عرضها على مصادقة مجلس الجماعة المحلية بشهرين على الأقل.

ويمكن للوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية بداية من تاريخ تبليغها وثائق الاتفاقية رفض مشروع الاتفاقية لأسباب سيادية تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة أو النظام العام.

للجماعة المحلية الطعن في رفض الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية بتونس التي تصدر قرارها في أجل شهر من تاريخ تعهدها، على أن يتم الاستئناف أمام المحكمة الإدارية العليا التي تبت في أجل شهرين من تاريخ تعهدها، على أن لا يتم الإفصاح عن أسباب الرفض ذات الطابع السيادي إلا لأعضاء الهيئات القضائية المعنية.

ويكون قرار المحكمة الإدارية العليا باتاً.

وفي صورة الطعن، تتأجل مداولة مجلس الجماعة المحلية إلى حين صدور قرار قضائي بات.

الفصل 41 . لا تدخل الاتفاقيات حيز النفاذ إلا بعد مصادقة مجلس الجماعة عليها ونشر قرار المصادقة بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

تنشر الاتفاقيات على الموقع الإلكتروني للجماعة المحلية المعنية.

الفصل 42 . تلتزم الجماعات المحلية باحترام تعهداتها مع الأطراف الأجنبية وتحرص على المحافظة على سيادة الجمهورية التونسية وسمعتها.

يلتزم كل الأشخاص والأطراف المعنية بعلاقات الشراكة والتعاون بعدم القيام بأي تصرفات من شأنها النيل من سمعة الجمهورية التونسية وكرامتها.

القسم الثامن

في التكوين

الفصل 43 . لأعضاء المجالس المحلية وأعوان الجماعات المحلية الحق في تكوين يتناسب ومهامهم.

تعمل الجماعات المحلية على التعاون مع مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات التكوين لتنظيم برامج تكوين لفائدة المنتخبين والأعوان.

تخصّص الجماعات المحلية اعتمادات للتكوين تتناسب والبرامج المعتمدة للفرص على أن لا تقل عن 0.5 بالمائة من ميزانية التصرف.

الفصل 44 . تحدث لجنة وطنية تعنى بتكوين أعضاء المجالس المحلية تسهر على وضع برامج التكوين ومتابعة تنفيذها لفائدة المنتخبين المحليين وفقاً للقانون.

وتتتركب اللجنة من ستة أعضاء من ذوي الاختصاص يعيّنهم رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية، على النحو التالي:

- رئيس اللجنة،
- عضوين ممثلين للبلديات،
- عضو ممثل للجهات،
- عضو ممثل للأقاليم،
- عضو ممثل للوزارة المكلفة بالتكوين.

ويراعى مبدأ التناسف في التعيين.

ولرئيس اللجنة دعوة كل من يرى فائدة في حضوره.

تلتئم اللجنة بمركز التكوين ودعم اللامركزية وتحمل نفقات تسييرها على ميزانيته.

يتعهد مركز التكوين ودعم اللامركزية بكتابة اللجنة وحفظ وثائقها.

في الجريدة الرسمية للجماعات المحلية

الفصل 45 - تنشر القرارات الترتيبية للجماعات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية باللغة العربية. كما تنشر بلغة أخرى أو أكثر وذلك على سبيل الإعلام.

تتكفل المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية بالنشر الإلكتروني للقرارات الترتيبية للجماعات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية دون مقابل في أجل لا يتجاوز خمسة أيام عمل من تاريخ إبلاغها بنسخة من تلك القرارات بكل الوسائل المؤمنة.

وبطلب من الجماعة المحلية يتم نشر القرارات في طبعة ورقية على أن تتكفل الجماعة المعنية بكلفة النشر.

الفصل 46 - تكون القرارات الترتيبية للجماعات المحلية نافذة المفعول بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشرها بالموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

القسم العاشر

في المجلس الأعلى للجماعات المحلية

الفصل 47 - يختص المجلس الأعلى للجماعات المحلية بما يلي:

- النظر في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات.
- السهر على ضمان التناسق بين السياسات العمومية والمخططات والبرامج والمشاريع المحلية والوطنية.
- التنسيق مع الهيئات الدستورية والوزارات المعنية فيما يخص الشأن المحلي والتعاون الدولي اللامركزي.
- دراسة سبل التعاون والتنسيق بين مختلف الجماعات المحلية.
- متابعة برامج التكوين لفائدة المنتخبين المحليين وأعاون الجماعات المحلية.
- ويمكن للمجلس أن يقدم مقترحات في الغرض للسلط العمومية.

الفصل 48 - يتركب المجلس الأعلى للجماعات المحلية كما يلي:

- رئيس بلدية عن كل جهة ينتخب من قبل رؤساء البلديات بالجهة في أجل لا يتجاوز شهرين من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات البلدية بدعوة من الوالي المختص ترابيا،
- رؤساء المجالس البلدية للأربع بلديات الأكبر من حيث عدد السكان، على أن تكون من جهات مختلفة،
- رؤساء المجالس البلدية للبلديات الأربعة الأضعف من حيث مؤشر التنمية، على أن تكون من جهات مختلفة،
- رؤساء الجهات،
- رؤساء الأقاليم.

ويحضر اجتماعات المجلس الأعلى للجماعات المحلية رئيس الجمعية الأكثر تمثيلا للمدن التونسية وممثل عن الهيئة العليا للمالية المحلية من غير المنتخبين دون المشاركة في التصويت.

ولرئيس المجلس أن يستدعي من يرى فائدة في حضوره دون المشاركة في التصويت.

الفصل 49 - يسيّر المجلس الأعلى للجماعات المحلية مكتب يتكون من رئيس ونائين يتم انتخابهم لمدة لا تتجاوز خمس سنوات غير قابلة للتجديد في أول اجتماع للمجلس يدعو إليه رئيس مجلس نواب الشعب ويترأسه أكبر الأعضاء سنا.

يتم الانتخاب بالاقتراع السري ويفوز برئاسة المجلس المترشح الذي حصل على أغلبية مطلقة لأصوات أعضاء المجلس في دورة أولى.

وفي صورة عدم حصول أي من المترشحين على الأغلبية المطلقة، تجرى دورة ثانية يتقدم لها المترشحان المتحصلان على المرتبة الأولى والثانية.

ويكون رئيسا للمجلس المترشح المتحصل على أكثر الأصوات.

وفي حالة تساوي الأصوات بين المترشحين يصرح بفوز الأصغر سنا.

ويتم انتخاب نائبي الرئيس التزاما بمبدأ التناسف باستثناء حالات الاستحالة بنفس الإجراءات المنصوص عليها بالفقرات السابقة.

في حالة الشغور الجزئي أو الكلي صلب مكتب المجلس يجتمع المجلس وجوبا في أجل لا يتجاوز شهرا بدعوة من رئيسه أو من أحد نائبيه أو عند الاقتضاء من ثلث أعضائه لسد الشغور الحاصل وفقا لنفس الإجراءات المتبعة بهذا الفصل.

يتم سحب الثقة من رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية بناء على طلب معلل من ثلث الأعضاء وبعد مصادقة ثلاثة أخماس أعضاء المجلس.

الفصل 50 - يجتمع المجلس الأعلى للجماعات المحلية في جلسة عامة تضم كل أعضائه مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة لذلك بطلب من رئيسه أو من ثلث أعضائه.

تكون جلسات المجلس الأعلى للجماعات المحلية علنية ويتم الإعلان عن تاريخ انعقادها بكل وسائل الإعلام المتاحة. وتنتشر محاضر الجلسات بالموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس.

وللمجلس أن يعقد جلسة مغلقة بطلب من رئيسه أو من ثلث الأعضاء وبعد مصادقة الأغلبية المطلقة للأعضاء.

تكون اجتماعات المجلس قانونية بحضور أغلبية أعضائه. وإذا لم يتوفر النصاب، يجتمع المجلس في أجل لا يتجاوز ثلاث ساعات بنفس المكان مهما كان عدد الحاضرين.

يصادق المجلس على قراراته وأرائه بأغلبية أعضائه الحاضرين.

الفصل 51 - يحدث لدى المجلس الأعلى للجماعات المحلية جهاز إداري تحت إشراف رئيس المجلس يتم تنظيمه بأمر حكومي باقتراح من المجلس وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 52 - تتكون الموارد المالية للمجلس الأعلى للجماعات المحلية من:

- مساهمات الجماعات المحلية، بحساب 0.1 بالمائة من تحويلات صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتسوية والتضامن بين الجماعات المحلية بالنسبة للجماعات المحلية التي يتجاوز مؤشرها التنموي معدل المؤشر الوطني، و0.05 بالمائة من نفس التحويلات بالنسبة لبقية الجماعات المحلية،
- موارد من ميزانية الدولة،
- الهبات والتبرعات،
- موارد أخرى.

تضمن نفقات تسيير المجلس الأعلى للجماعات المحلية بميزانية خاصة به يقرها المجلس ويكون رئيس المجلس أمر صرفها. وتخضع حسابات المجلس لرقابة محكمة المحاسبات.

الفصل 53 - يستشار المجلس الأعلى للجماعات المحلية وجوبا حول مشاريع القوانين التي تهم الجماعات المحلية وخاصة القوانين المتعلقة بالتخطيط والميزانية والمالية المحلية.

يدلي المجلس برأيه في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ الطلب المقدم له. وفي حالة استعجال النظر يختصر الأجل إلى شهر.

الفصل 54 - يعقد المجلس الأعلى للجماعات المحلية اجتماعا سنويا خلال شهر جوان بحضور أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية لدراسة وضعية المالية المحلية وتطوراتها.

الفصل 55 - يعد المجلس الأعلى للجماعات المحلية تقارير تقييمية لعمليات نقل الصلاحيات تنشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وبالموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس.

الفصل 56 - يمكن دعوة رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية لحضور مداوات مجلس نواب الشعب والاستماع إليه عند مناقشة مشاريع قوانين تتعلق بالجماعات المحلية.

كما يمكن دعوة مكتب المجلس لحضور جلسات إحدى لجان مجلس نواب الشعب للاستماع لأراء أعضائه أو لإبلاغ مشاغل الجماعات المحلية.

الفصل 57 - يتولى المجلس الأعلى للجماعات المحلية إعداد تقرير سنوي حول سير الجماعات المحلية، تتم المصادقة عليه في الجلسة العامة وينشر بالموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس.

يقدم التقرير السنوي إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب ورئيس الحكومة.

الفصل 58 - للمجلس الأعلى للجماعات المحلية ربط علاقات تعاون وشراكة مع نظرائه ومع المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تربطها بالجمهورية التونسية علاقات دبلوماسية وفقا لذات الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالنسبة إلى الجماعات المحلية.

الفصل 59 - يصادق المجلس الأعلى للجماعات المحلية على نظامه الداخلي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تركيزه.

يضبط النظام الداخلي تنظيم المجلس وسير العمل به.

الفصل 60 - يحيل المجلس الأعلى للجماعات المحلية كل مسألة تتعلق بالمالية المحلية إلى الهيئة العليا للمالية المحلية لإبداء الرأي ولما يقتضيه التشريع الجاري به العمل.

القسم الحادي عشر

في الهيئة العليا للمالية المحلية

الفصل 61 - تحدث هيئة عليا للمالية المحلية، تحت إشراف المجلس الأعلى للجماعات المحلية، تنظر في كل المسائل المتعلقة بالمالية المحلية ودعمها وتعويضها وحسن التصرف فيها وفقا لقواعد الحوكمة الرشيدة وبما من شأنه أن يدعم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وأن يقلص من التفاوت بينها.

وتتولى خاصة:

▪ تقديم مقترحات للحكومة قصد تطوير المالية المحلية بما من شأنه أن يدعم القدرات المالية للجماعات المحلية على التعهد بالمصالح المحلية.

▪ اقتراح تقديرات الموارد المالية الممكن إحالتها للجماعات المحلية ضمن مشروع ميزانية الدولة.

▪ اقتراح مقاييس توزيع تحويلات الدولة لفائدة الجماعات المحلية.

▪ متابعة تنفيذ توزيع المناوبات الراجعة لكل جماعة محلية من مال صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية واقتراح التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.

▪ إعداد دراسة مسبقة حول الكلفة التقديرية لتحويل الاختصاصات أو توسيعها بالتنسيق مع المصالح المركزية.

▪ القيام بالتحاليل المالية لمختلف الجماعات المحلية بناء على القوائم المالية والتي تحال عليها وجوبا من قبل هذه الجماعات.

▪ النظر في حجم التأجير العمومي للجماعات المحلية وفقا لأحكام الفصل 9 من هذا القانون.

▪ متابعة مديونية الجماعات المحلية.

▪ القيام بالدراسات التقييمية والاستشرافية المتعلقة بالمالية المحلية وذلك بصفة دورية كل ثلاث سنوات.

الفصل 62 - تعدّ الهيئة العليا للمالية المحلية تقريرا سنويا عن أعمالها وعن وضعية المالية المحلية خلال السنة المنقضية. يعرض التقرير على المجلس الأعلى للجماعات المحلية في اجتماع يعقد خلال شهر جوان.

ويتمّ نشر التقرير بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وعلى الموقع الالكتروني للمجلس.

الفصل 63 - تتركّب الهيئة العليا للمالية المحلية من:

- قاض مالي يقترحه المجلس الأعلى للقضاء لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد، يتمّ تعيينه رئيسا للهيئة بمقتضى أمر حكومي بعد موافقة رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية.
 - تسعة ممثلين عن المجلس الأعلى للجماعات المحلية يعيّنهم رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية وفقا لمعايير يضبطها المجلس، ويراعى في ذلك تمثيل جميع أصناف الجماعات المحلية ومبدأ التناسف.
 - ممثل عن الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية.
 - ممثلين اثنين عن وزارة المالية المكلفان بالتصرف في ميزانية الدولة وبالمحاسبة العمومية والاستخلاص.
 - ممثل عن الوزارة المكلفة بأملك الدولة.
 - ممثل عن صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.
 - خبير محاسب يقترحه مجلس هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد.
 - محاسب يقترحه مجمع المحاسبين بالبلاد التونسية لمدة أربع سنوات غير قابلة للتجديد.
- تحدث لدى الهيئة العليا للمالية المحلية كتابة قارة تلحق بالوزارة المكلفة بالجماعات المحلية.

الفصل 64 - تنعقد الجلسة الأولى للهيئة العليا للمالية المحلية بدعوة من رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

تجتمع الهيئة العليا للمالية المحلية بدعوة من رئيسها. وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور أغلبية أعضائها. وإذا لم يتوفر النصاب، تجتمع الهيئة بعد أربع وعشرين ساعة بنفس المكان على أن لا يقل عدد الحاضرين عن الثلث.

الفصل 65 - تضع الدولة على ذمة الهيئة مقرا بتونس العاصمة وتوفّر لها الوسائل الضرورية للقيام بمهامها.

تضمّن اعتمادات تسيير الهيئة العليا للمالية المحلية بميزانية الدولة وتلحق ترتيبيا بالوزارة المكلفة بالشؤون المحلية ويكون رئيسها أمر صرف ميزانيتها.

القسم الثاني عشر

في التدرج في إرساء اللامركزية ودعمها

الفصل 66 - تعتمد الدولة نظاما لامركزيا وفقا لأحكام الباب السابع من الدستور، وتوفّر له تدريجيا مقومات الفعالية والنجاعة.

باقتراح من الحكومة، يصادق مجلس نواب الشعب خلال السنة الأولى من كل مدة نيابية على خطة لبرنامج دعم اللامركزية وتطويرها ضمن قانون توجيهي يحدد الأهداف والوسائل المسخرة لكامل المدة النيابية.

تتولّى الحكومة إعداد تقرير سنوي تقييمي حول مدى تقدم إنجاز اللامركزية ودعمها تعرضه على مجلس نواب الشعب قبل يوم 15 فيفري للسنة الموالية.

الفصل 67 - يتولّى المجلس الأعلى للجماعات المحلية إعداد تقرير تقييمي لإنجاز الخطة الخماسية لدعم اللامركزية وتطويرها قبل موفى شهر جوان من السنة الأخيرة من تنفيذ الخطة يحيله إلى مجلس نواب الشعب وإلى الحكومة.

الفصل 68 - لمجلس نواب الشعب أن يطلب من محكمة المحاسبات إنجاز تقرير تقييمي لحصيلة إنجاز برنامج دعم اللامركزية وتطويرها لفترة معينة.

للمحكمة عند الاقتضاء تقديم مقترحات عملية لتحسين أداء الجماعات المحلية ضمن تقرير ينشر للعموم.

الباب الثاني

في أملاك الجماعات المحلية ومرافقها

القسم الأول

في أملاك الجماعات المحلية

الفصل 69 - تعدّ ملكا عموميا محليا كل العقارات والمنقولات التي يعتبرها القانون ملكا عموميا الراجعة ملكيتها للجماعات المحلية والمخصّصة لاستعمال العموم مباشرة أو لمرفق عام والتي تمتّ تهيئتها تهيئة خاصة للغرض.

تعتبر من الأملاك المخصّصة لاستعمال العموم مباشرة على وجه الخصوص الأملاك التالية:

- الشوارع والأنهج،
 - الساحات العمومية،
 - الحدائق العمومية،
 - الطرقات العمومية وتوابعها باستثناء الطرقات المرتبة
- طرقات وطنية والطرقات السيارة،
- وجميع الأملاك التي يعتبرها القانون كذلك.

وتعتبر من الأملاك المخصّصة لمرفق عام خاصة الأملاك التالية:

- قطع الأرض التي على ملك الجماعة المحلية المتضمّنة لمنشآت وشبكات توزيع المياه والغاز والكهرباء والتطهير والاتصالات وغيرها من المنشآت العمومية،
- المحطات المخصّصة لفائدة مرفق عام للنقل وتوابعها،
- مراكز الطفولة والشباب ورياض الأطفال البلدية،
- الأملاك التي تنقل لها من قبل الدولة لغاية تخصيصها لمرفق عام.

الفصل 70 . تصبح ملكا عمومياً محلياً الأملاك التالية:

- الأملاك التي تمّ انتزاعها لإحالتها للجماعات المحلية لإنجاز منشآت ذات نفع عام أو التي تقتنيها الجماعات المحلية وتخصصها لذات الغرض،
- الأملاك المتأتية من التقسيمات،
- الهبات والوصايا من العقارات أو المصنفات الممنوحة للجماعات المحلية،
- المنشآت الرياضية والثقافية ومنشآت الطفولة المنجزة من قبل الجماعات المحلية أو التي هي على ملكها في تاريخ صدور هذا القانون،
- الأملاك العامة للدولة التي تحيلها للجماعة المحلية،
- الأملاك التي يصنّفها القانون كذلك.

الفصل 71 . لا يمكن التفويت في الملك العمومي المحلي ولا تسقط ملكيته بمرور الزمن ولا يمكن عقلة ولا تسري عليه أحكام الحوز.

إلا أنه يمكن نقل الملكية بالتراضي ودون إزالة ترتيب مسبقة بين الأشخاص العموميين إذا كانت الغاية تخصيص الملك موضوع نقل الملكية لممارسة الشخص العمومي المفوّت لفائدته لصالحياته وإدماجه ضمن ملكه العمومي.

لا يمكن الإخراج من الملك العمومي للجماعة المحلية إلا بمقتضى مداولة وتصويت مجلس الجماعة بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه.

الفصل 72 . تعدّ ملكا خاصا للجماعات المحلية جميع البناءات والأراضي التي تملكها الجماعات المحلية غير المصنفة ضمن أملاكها العمومية.

تعتبر أملاك محلية خاصة الأملاك التالية:

- العقارات والمحلّات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي،
- العقارات ذات الاستعمال السكني،
- الأراضي غير المبنية وغير المخصصة لمنشأة عامة أو مرفق عام والتي يمكن إحالتها من قبل الدولة للجماعات المحلية،
- المنقولات التي اقتنتها الجماعة أو أنجزتها والتي تمثل مقابل قيمة والتي لم يسند لها القانون صبغة عمومية،
- حصص مساهمتها في تأسيس المنشآت العمومية والمنشآت ذات المساهمات العمومية ودعمها المالي،
- الأسواق والمسالخ ومستودعات الحجز،
- الأملاك التي تمّ إخراجها من دائرة الملك العمومي،
- المقابر،
- العقارات التي تتحوّل ملكيتها للجماعات المحلية بعنوان شراء أو معاوضة أو لقاء استخلاص ديون أو إحالة من قبل الدولة أو غيرها.

الفصل 73 . يمسك رئيس الجماعة المحلية سجلي الأملاك العقارية والأملاك المنقولة ويتولى تحيينهما بصفة فورية، ويرفع تقريراً دورياً في الغرض إلى المجلس المحلي. ويحال نظير من السجلين إلى المحاسب العمومي للجماعة المحلية المعنية.

ويمكن اعتماد منظومة إلكترونية مؤمنة لمسك هذين السجلين.

يخضع نموذج السجلين المذكورين بهذا الفصل بأمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 74 . يتمّ التصرف في الأملاك الخاصة واستغلالها بناء على مداولة الجماعة المحلية بالأغلبية المطلقة.

تحدّد المداولة آلية التصرف في الأملاك الخاصة وقيمة عائدات التصرف ومآلها.

يتمّ إعلام أمين المال الجهوي بهذه المداولات.

القسم الثاني

في المبادئ العامة لتسيير المرافق العامة المحلية

الفصل 75 . يقوم تسيير كل المرافق العمومية المحلية على المبادئ والقواعد التالية:

- المساواة بين مستعمليها والمتعاقدين معها،
- استمرارية الخدمات،
- التأقلم،
- التنمية المستدامة،
- الشفافية،
- المساءلة،
- الحياد،
- النزاهة،
- النجاعة والمحافظة على المال العام،
- الحوكمة المفتوحة.

الفصل 76 . تضمن الجماعات المحلية النفاذ إلى المعلومة وتلتزم بنشر كل الوثائق المتعلقة بتسيير المرافق العامة حسب التشريع الجاري به العمل.

تعدّ الجماعات المحلية تقارير دورية عن سير المرافق العامة تنشر بالموقع الإلكتروني للجماعة المعنية.

الفصل 77 . تلتزم الجماعات المحلية بمبادئ وقواعد تسيير المرافق العامة المحلية في تسييرها المباشر وكذلك في إجراءات إسناد تسييرها وفي تنفيذها ومراقبتها وفقاً لميثاق مرافق عامة يتمّ اقتراحه من قبل المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

ويلتزم الأشخاص المكلفون بإدارة مرفق عام باحترام ذات المبادئ والقواعد في تعاملهم مع مستعملي المرفق.

الفصل 78 - للجماعة المحلية، بناء على طلب من مكونات المجتمع المدني، إحداث لجنة خاصة تشمل إلى جانب أعضاء من المجلس ومن إدارتها ممثلين عن مكونات المجتمع المدني لمتابعة سير المرافق العامة دون التدخل في تسييرها.

وترفع هذه اللجنة تقارير لمجلس الجماعة المحلية.

كما للجماعة المحلية أن تستعين مستعملي أحد المرافق العامة المحلية حول سير المرفق وطرق التصرف فيه بواسطة استمارة تتم في صياغتها وفي دراسة نتائجها مراعاة مقتضيات الشفافية والموضوعية والاستقلالية. وتنشر نتائج الاستبيان بكل الوسائل المتاحة.

الفصل 79 - يتولى مجلس الجماعة المحلية خلال السنة الأخيرة من مدته النيابية تكليف خبير أو خبراء، عند الاقتضاء، لتقييم طرق سير المرافق العامة ذات الصيغة الاقتصادية وإسناد التصرف فيها وفق التشريع والتراتيب الجاري بها العمل. ينشر تقرير التقييم بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة بعد عرضه علنا في آخر جلسة لمجلس الجماعة.

القسم الثالث

في طرق التصرف في المرافق العامة عقود الجماعات المحلية

الفصل 80 - يمكن للجماعة المحلية تسيير مرافقها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

وتبرم الجماعات المحلية عقودا تكلف بمقتضاها زوات عمومية أو خاصة بتسيير مرافق عامة أو لتحقيق طلب عمومي.

يخضع اختيار طرق تسيير المرافق العامة من قبل مجالس الجماعات المحلية إلى موازنة لاختيار الطريقة الأفضل بالنظر إلى معايير النجاعة والجودة وبالنظر لإمكانيات الجماعة المحلية ذاتها. ولمجلس الجماعة الاستئثار بخبرة من يراهم في تقدير الطريقة الأفضل لتسيير المرفق العام واختيارها.

الفرع الأول

في الاستغلال المباشر

الفصل 81 - تسيير الجماعات المحلية مبدئيا المرافق العامة الإدارية عن طريق الاستغلال المباشر.

ويمكن للجماعة المحلية استغلال المرافق في شكل وكالة.

ترسم مقاييس الوكالة ومصاريفها بميزانية الجماعة المحلية، وتتبع في شأنها منظومة محاسبة مبسطة يضبطها أمر حكومي يتخذ بناء على رأي المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية ورأي المحكمة الإدارية العليا.

يتم استغلال المرافق العامة وفق قواعد النجاعة والجودة والمحافظة على المال العمومي.

الفصل 82 - لمجلس الجماعة المحلية أن يقرّر استغلال بعض المرافق العامة المحلية في شكل وكالة.

تخصّص للوكالات المتعهدة بالتصرف في المرافق العامة المحلية ميزانية خاصة، وتتبع في شأنها قواعد المحاسبة الخاصة بالمؤسسات، ويتم تعيين مراقب حسابات وفقا لمعايير المنافسة والشفافية حسب التراتيب والإجراءات الجاري بها العمل لمراقبتها.

يخضع التنظيم الإداري والمالي للوكالات ونظامها المالي وكيفية تسييرها بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفرع الثاني

في التسيير التعاقدية

أ. في اللزمة

الفصل 83 - اللزمة على معنى هذا القانون هي العقد الذي تفوض بمقتضاه الجماعة المحلية بوصفها شخصا عموميا، يسمى مانح اللزمة، لمدة محددة، إلى شخص عمومي أو خاص يسمى صاحب اللزمة، التصرف في مرفق عمومي أو استعمال أو استغلال أملاك أو معدات أو تجهيزات أو استخلاص معاليم راجعة للجماعة المحلية بمقابل يستخلص لفائدته من المستعملين حسب الشروط التي يضبطها عقد اللزمة.

يمكن أن يكلف صاحب اللزمة أيضا بإنجاز أو تغيير أو توسيع بنايات ومنشآت أو اقتناء تجهيزات أو معدات لازمة لإنجاز موضوع العقد.

الفصل 84 - للجماعات المحلية أن تستغل البعض من مرافقها العامة أو أملاكها أو أسواقها أو أماكن التوقف والمأوي أو فضاءات التعليق الإشهاري أو الحقوق الراجعة لها لقاء الإشهار أو إنجاز مركبات عقارية على عقاراتها عن طريق عقود لزمة طبقا للنصوص التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل فيما لا يتعارض مع مبدأ التدبير الحر.

تختص مجالس الجماعات المحلية بالتداول في عقود اللزمات ومدتها وجوانبها المالية وإقرارها بعد اللجوء إلى المنافسة والتقيّد بقواعد الشفافية. وللجماعات المحلية استشارة الهيئات والمصالح المختصة بالإدارات المركزية.

يسهر كل من مانح اللزمة وصاحب اللزمة على الحفاظ على التوازن المالي للعقد في حدود ما تقتضيه متطلبات المرفق العمومي موضوع العقد والمقابل الذي يستخلصه صاحب اللزمة.

ب. في عقود تفويض المرافق العامة

الفصل 85 - للجماعات المحلية، بمدولة من مجالسها، أن تقرّر استغلال مرافق عامة ذات صبغة اقتصادية صناعية وتجارية بواسطة عقود " تفويض مرافق عامة محلية "، تمكّن بمقتضاها جماعة محلية بصفتها مانحة التفويض شخصا عموميا أو خاصا بصفته صاحب التفويض، التصرف في مرفق عمومي لا يكتسي صبغة إدارية يعود لها بالنظر على أن يكون المقابل المالي مرتبطا بالأساس بنتائج التصرف في المرفق العام موضوع التفويض وأن يتحمل صاحب التفويض المخاطر المالية للنشاط المرفقي.

يمكن أن يتضمّن عقد تفويض المرفق العام إلزام صاحب التفويض بإحداث منشآت أو باقتناء أملاك أو تجهيزات ضرورية لسير المرفق.

تنصّ مدولة الجماعة المحلية على نوعية الخدمات المرفقية التي يقترح تفويضها وخاصياتها الفنية.

للجماعات المحلية الاستعانة بمكاتب أو مؤسسات متخصصة للتفاوض وإعداد مشاريع عقود تفويض مرافقها العامة. تبرم عقود التفويض وفق اجراءات تقوم على مبادئ المنافسة والمساواة والشفافية والنزاهة.

الفصل 86 - لا يمكن إبرام عقود تفويض المرفق العام إذا نصّ القانون على وجوبية استغلال المرفق عن طريق الوكالة من قبل الجماعة المحلية أو إذا جعل القانون استغلاله حكرا لفائدة مؤسسة أو منشأة عمومية.

الفصل 87 - لا يمكن للأشخاص الآتي ذكرهم الترشح لعقود تفويض مرفق عام:

- كل شخص صدر في شأنه حكم بات يقضي بسجنه لمدة تفوق ستة أشهر مع النفاذ باستثناء الأشخاص المحكوم عليهم من أجل جنحة غير قصدية إن لم تكن متبوعة بالفرار،
- كل شخص موضوع تتبع قضائي من أجل التقليل أو كل شخص تعلقت به إجراءات إنقاذ المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية،
- كل شخص لا يستظهر بما يفيد تسوية وضعيته الجبائية تجاه الدولة وتجاه الجماعات المحلية،
- كل رؤساء وأعضاء المجالس وأعاون الجماعات المحلية.
- محاسب الجماعة المحلية،
- كل حالات تضارب المصالح حسب التشريع الجاري به العمل.

الفصل 88 - تخضع عروض تفويض المرافق العامة إلى الدعوة إلى المنافسة التي يقع إشرها بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة وبصحيفتين يوميتين على الأقل وتعليقها بمقر الجماعة المحلية.

تتضمن الدعوة إلى المنافسة تحديد الأجل المناسب للمنافسة مع مراعاة أهمية موضوع العقد.

يتعيّن أن يتضمن الإعلان عن طلب العروض ما يلي:

- موضوع العقد،
- المكان الذي يمكن فيه الاطلاع على كراس الشروط وسحبه،
- المكان والتاريخ والساعة القصوى لقبول العروض،
- مكان وتاريخ وساعة جلسة فتح العروض،
- الأجل الذي يبقى فيه المترشّحون ملزمين بعروضهم،
- المؤيدات الواجب تقديمها فيما يخص المواصفات الفنية والضمانات المالية المطلوبة.

وتراعى المبادئ المنصوص عليها بالفصل 75 من هذا القانون.

الفصل 89 - تفتح ملفات المترشّحين من قبل لجنة تتركّب من:

- رئيس يعينه رئيس الجماعة المحلية المعنية أو من ينوبه؛
- عضوين بمجلس الجماعة يعينهما مجلس الجماعة المحلية؛
- تقنيين اثنين من ذوي الاختصاص يعينهما مكتب الجماعة المحلية.

ويتولّى الكاتب العام أو المدير التنفيذي لتلك الجماعة المحلية أو من ينوبه كتابة اللجنة.

يحضر محاسب الجماعة المحلية بجلسة تلك اللجنة، ويكون له رأي استشاري.

الفصل 90 - تبرم عقود تفويض المرافق العامة لمدة محددة، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخدمات المرفقية المطلوب إسداؤها من قبل صاحب التفويض.

إذا اقتضى عقد تفويض المرفق العام إحداث إنشاءات أو اكتساب أملاك من قبل صاحب التفويض، يؤخذ بعين الاعتبار، في تحديد مدة العقد، طبيعة تلك الإحداثيات أو الأملاك ومدة الإهلاكات وقيمة الاستثمار الذي سيبدل لهذا الغرض.

الفصل 91 - لا يمكن التمديد في عقود تفويض المرافق العامة إلا بمقتضى قرار معلّل يتخذ بأغلبية أعضاء مجلس الجماعة المانحة. ويتم التمديد في الحالات التالية:

- بطلب من مانح التفويض لأسباب متصلة بحسن سير المرفق العام أو لتوسيع مجاله الترابي أو لإنجاز استثمارات مادية غير مضمّنة بالعقد الأصلي،
 - بطلب من مانح التفويض لأسباب تقتضيها المصلحة العامة المحلية الحيوية،
 - بطلب من صاحب التفويض لأسباب متصلة بحسن سير المرفق العام أو في حالة حدوث ظروف غير متوقّعة نتج عنها تأخر في الإنجاز.
- يتمّ في جميع الحالات إبرام ملحق للعقد الأصلي.

الفصل 92 . تتلقى اللجنة الخاصة المشار إليها بالفصل 89 من هذا القانون العروض، وتقوم بضبط قائمة في المترشحين الذين قبلت ملفات ترشحهم بعد درس الخاصيات الفنية والضمانات المالية التي تضمنتها ملفات ترشحهم وكذلك بعد التحقق من قابلية تأمينهم لاستمرارية المرفق العمومي وللمساواة بين مستعمليه.

الفصل 93 . تقوم اللجنة المنصوص عليها بالفصل 89 من هذا القانون بترتيب المترشحين بحسب أفضلية عروضهم من الناخبين الفنية والمالية، وتحزر في ذلك محضر جلسة تحيله إلى مجلس الجماعة المحلية.

يقع الإعلان في جلسة علنية عن المترشح الذي تم قبول عرضه.

يمكن خلال أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ تلك الجلسة لمن لم يفز بالعقد المطالبة بمدته كتابيا بأسباب الرفض. ويلتزم رئيس الجماعة بالإجابة في أجل خمسة عشر يوما.

يوجه رئيس الجماعة المحلية عقد التفويض وملاحقه للفائز بالعرض ويدعوه لإمضاء مشروع العقد في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما. وفي صورة تجاوز هذا الأجل يعتبر الموالي في الترتيب من بين العروض المقبولة فائزا ويتم التعاقد معه وفق نفس الإجراءات.

الفصل 94 . لا يمكن للجماعة المحلية اللجوء إلى التفاوض المباشر أو تنظيم استشارة إلا في الحالات التالية:

- إذا لم تفض الدعوة للمنافسة مرتين متتاليتين إلى عروض مثمرة،

- إذا تعلق العقد بأعمال لا يمكن أن يعهد بإنجازها إلا لشخص معين أو بنشاط يختص باستغلاله حامل براءة اختراع أو صاحب أملاك ذات طابع ثقافي أو تراثي،

- في حالة التأكد الشديد والضرورة القصوى للإنجاز.

تتم إحالة الاتفاق المباشر على الوالي المختص ترايبا وعلى أمين المال الجهوي للإعلام.

لوالى حق الاعتراض على الاتفاق المذكور لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا في أجل 15 يوما من تاريخ الإعلام. يوقف الاعتراض تنفيذ العقد على أن تصدر الهيئة قرارها في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ تعهدها.

ويستأنف الحكم أمام الهيئة القضائية المختصة استئنافيا في أجل عشرة أيام من تاريخ صدوره. وتصدر محكمة المحاسبات قرارها في أجل شهر. ويكون قرارها باتا.

الفصل 95 . يحتفظ مانح التفويض، بصفة دائمة، بحقه في ممارسة سلطة عامة للمراقبة الاقتصادية والفنية والمالية المرتبطة بالالتزامات المترتبة عن العقد وكذلك بحقه في تعديل بنود العقد وفقا لمتطلبات المرفق العام مع ضمان حقه في التوازن المالي للعقد. ويمكنه لهذا الغرض الاستعانة بخبراء أو بأعوان يختارهم ويعلم بهم صاحب التفويض. يجب أن لا يترتب عن سلطة المراقبة تعطيل للسير العادي للمرفق موضوع التفويض.

الفصل 96 . يتحمل صاحب التفويض مسؤولية استغلال المرفق العام موضوع التفويض وتنظيم العمل به. ويكون مسؤولا، طبقا للتشريع الجاري به العمل، عن البناءات والمنشآت والتجهيزات الثابتة التي يستغلها في إطار التفويض. ويجب عليه أن يؤمن مسؤوليته المدنية طيلة مدة التفويض ضد الأخطار الناجمة عن الأشغال التي ينجزها وعن استغلال البناءات والمنشآت والتجهيزات المذكورة بموجب عقد تأمين يتضمن شرطا يقتضي عدم فسخه أو إدخال تغييرات هامة عليه دون الموافقة المسبقة لمانح التفويض.

تبقى الجماعة المحلية مسؤولة عن سير المرفق العام تجاه مستعمليه على أن تقوم على صاحب التفويض لدى القضاء.

الفصل 97 . يجب على صاحب التفويض تنفيذ العقد بصفة شخصية، إلا إذا رخص له العقد في إمكانية مناولة جزء من التزاماته وبعد الحصول على الموافقة المسبقة من مانح التفويض. وفي كل الحالات، يبقى صاحب التفويض مسؤولا بصفة شخصية تجاه مانح التفويض والغير عن الوفاء بجميع الالتزامات التي يفرضها عليه العقد.

على صاحب التفويض، أثناء تنفيذ عقد التفويض وحتى نهايته، أن يحافظ على البناءات والمنشآت والتجهيزات الضرورية لإنجاز موضوع العقد وتسييره وأن يلتزم بمبدأ المساواة في المعاملة والاستمرارية في تقديم الخدمات.

يقطع النظر عن الأحكام التعاقدية تعود ملكية كل البناءات والمنشآت عند إنتهاء العقد للجماعة المحلية.

الفصل 98 . يمكن لصاحب التفويض أن يطلب فسخ العقد في حالة عدم احترام مانح التفويض لإحدى التزاماته التعاقدية الجوهرية، وذلك بعد التنبيه عليه ومنحه أجلا يحدده العقد للوفاء بتعهداته. ويحق لصاحب التفويض طلب التعويض عن الضرر الذي لحقه من جراء الإخلال الذي دفعه لطلب الفسخ.

الفصل 99 . يمكن للجماعة المحلية مانحة التفويض أن تنتهي العمل بعقد التفويض قبل حلول أجله في الحالات التالية:

- كلما دعت المصلحة العامة ومتطلبات حسن سير المرفق العام استغلاله من قبل الجماعة المحلية مانحة التفويض، على أن تعلم مسبقا صاحب التفويض باعتمادها إنهاء التفويض في أجل لا يقل عن ستة أشهر. ويحتفظ صاحب التفويض بحقه في غرم كامل الضرر الحاصل له عن إنهاء العمل بعقد التفويض قبل انقضاء أجله بصورة عادلة وبدون تأخير،

- إذا صدر عن صاحب التفويض إخلال فادح بأحد التزاماته التعاقدية الأساسية، وذلك بعد التنبيه عليه كتابياً ومنحه أجلاً معقولاً للتدارك ودون أن يمثل له.

ج. في عقود الشراكة

الفصل 100 . للجماعة المحلية أن تعهد إلى شريك خاص للقيام بمهمة شاملة تتعلق كلياً أو جزئياً بتصميم وإحداث منشآت أو تجهيزات أو بنى تحتية مادية أو لامادية ضرورية لتوفير مرفق عام وذلك طبقاً للتشريع الجاري به العمل المتعلقة بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ما لا يتعارض مع مبدأ التدبير الحر.

الفصل 101 . يحدد عقد الشراكة التزامات الطرفين.

الفرع الثالث

في الصفقات

الفصل 102 . مع مراعاة أحكام هذا القانون، تبرم صفقات التزود بمواد وخدمات والدراسات والأشغال من قبل الجماعات المحلية على أساس مبادئ حرية المشاركة والمنافسة والشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص والنزاهة.

يُضبط النظام القانوني لإبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية للجماعات المحلية بأمر حكومي بناءً على رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية ورأي المحكمة الإدارية العليا.

القسم الرابع

في المنشآت والمساهمات والتنمية المحلية

الفصل 103 . يمكن للجماعات المحلية، في حدود الاختصاصات المسندة إليها بمقتضى القانون، إحداث منشآت عمومية محلية أو المساهمة في منشآت ذات مساهمة عمومية لاستغلال مرافق عامة ذات صبغة صناعية أو تجارية.

يقصد، على معنى هذا القانون، بالمنشأة العمومية المحلية كل مؤسسة عمومية محلية أو شركة خفية الاسم خاضعة للتشريع الجاري به العمل تمتلك الجماعات المحلية، كل بمفردها أو بالاشتراك، ما يزيد عن نصف رأس مالها.

الفصل 104 . يصادق مجلس الجماعة المحلية على إحداث منشأة عمومية محلية أو على المساهمة فيها أو المساهمة في منشآت ذات مساهمة عمومية محلية أو التخلي عن الأغلبية في رأس مال الشركات العمومية المحلية التي تصبح عندئذ منشآت ذات مساهمة عمومية.

ينطبق التشريع الجاري به العمل المتعلق بالمساهمات والمنشآت العمومية على المنشآت العمومية المحلية والمنشآت ذات المساهمة العمومية ما لم يتعارض مع مبدأ التدبير الحر ومقتضيات هذا القانون.

الفصل 105 . يعتبر مخطط التنمية المحلية الذي يتم إعداده وفقاً لمنهج تشاركي وبدعم من مصالح الدولة إطاراً مرجعياً لضبط برنامج وتدخلات الجماعات المحلية والهياكل التابعة لها في المجال التنموي الشامل.

يراعى في وضع مخطط التنمية المحلية قدرات الجماعة المحلية وحجم الدعم المالي الذي توفره الدولة ومختلف المتدخلين في الميدان التنموي بأي عنوان كان.

يعمل مخطط التنمية المحلية بإسناد من الدولة على دعم الميزات التفاضلية لكل جماعة محلية أو لإكسابها ميزات للتسريع في تنميتها وحفز الاستثمار بها.

الفصل 106 . يصادق مجلس الجماعة المحلية على مخططات التنمية المحلية ويأخذ بعين الاعتبار:

- مقتضيات التنمية المستدامة،
- تحفيز الشباب لبعث المشاريع،
- المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- دعم التشغيل،
- دعم ذوي الإعاقة،
- مقاومة الفقر،
- التوازن بين مناطق الجماعة المحلية.

الفصل 107 . يمكن للجماعات المحلية، لغاية تنمية أنشطة اقتصادية ذات قدرة تشغيلية أو ذات قيمة مضافة مرتفعة تمارس في حدود مرجع نظرها الترابي، أن تمنح مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للمؤسسات الاقتصادية. تمنح هذه المساعدات من قبل مجالس الجماعات المحلية بناءً على مداولة بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائها وطبقاً للقانون وللمقتضيات الشفافية والمنافسة وتكافؤ الفرص وحسن توظيف المال العام والالتزامات الدولية للجمهورية التونسية.

تتخذ المساعدات المباشرة شكل منح أو قروض مالية دون فوائض أو بشروط ميسرة أو وضع على ذمة المستثمرين لمحللات أو عقارات.

تتخذ المساعدات غير المباشرة شكل عقود تسويق أو تفويت في أملاك عقارية بأسعار تفاضلية تبرم مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المعنية.

تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد المقابل المالي لهذه العقود الأسعار المرجعية التي تفرزها السوق العقارية بالمنطقة، مع منح تخفيضات تحتمها المنفعة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من هذه العقود.

تضبط بمداولة من مجالس الجماعات المحلية الضمانات الواجب تقديمها من قبل المؤسسات الاقتصادية المترشحة للحصول على مساعدات ومقدار المساعدات بالنظر إلى خصوصية كل نشاط اقتصادي.

تضبط تبعات عدم تقييد معاهد الجماعة المحلية بالتزاماته بموجب الأحكام الجاري بها العمل والأحكام التعاقدية.

الفصل 108 - تحال العقود المشار إليها بالفصل 107 من هذا القانون مصحوبة بالوثائق المتعلقة بها للوالي وأمين المال الجهوي.

لكل من أمين المال الجهوي والوالي الاعتراض على العقود لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا. ويوقف الاعتراض تنفيذ العقد.

ويتم الاعتراض وفقا لإجراءات الفصل 94 من هذا القانون.

الفصل 109 - تعمل الجماعات المحلية على دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومشاريع التنمية المستدامة بواسطة اتفاقات تبرم للغرض وطبقا للتشريع الجاري به العمل.

تحرص الجماعات المحلية على تخصيص اعتمادات لدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمشاريع الهادفة لتحقيق اندماج المرأة الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

يعمل مجلس الجماعة المحلية على تحفيز المؤسسات الاقتصادية على الاستثمار خاصة في المشاريع المدرجة في نطاق الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة.

تتمتع مشاريع الاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة بأولوية الدعم من قبل الجماعات المحلية.

تلتزم الدولة بدعم مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومشاريع التنمية المستدامة ومشاريع إدماج المرأة فعليا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بواسطة عقود تبرم للغرض مع الجماعة المحلية المعنية.

الفصل 110 - للجماعات المحلية، في نطاق التشجيع على التشغيل وعلى بعث المشاريع، وفي حدود مرجع نظرها الترابي، أن تبرم اتفاقيات مع الدولة تحدّد خطة تدخلها والمساعدات التي تقدمها للنهوض بالتشغيل.

تؤخذ هذه الاتفاقيات بعين الاعتبار عند إعداد مشروع ميزانية الجماعة المحلية المعنية، وذلك برصد الاعتمادات المالية للغرض.

تعرض مشاريع الاتفاقيات المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل على مداولة مجالس الجماعات المحلية للمصادقة عليها بأغلبية الحاضرين على أن لا تقل عن ثلث الأعضاء.

الفصل 111 - للجماعات المحلية بناء على برامج تحددها مجالسها أن تمنح مساعدات مالية للجمعيات المحدثة طبقا للقانون لدعم أنشطتها الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية. كما لها أن تمكن الجمعيات المذكورة من استغلال مختلف الفضاءات والتجهيزات في أنشطة ذات نفع عام وفقا لبرامج وشروط تصادق عليها الجماعة المحلية وتدرجها بموقعها الإلكتروني.

يسند الدعم لفائدة الجمعيات وفق ضوابط الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة. ويضبط مجلس الجماعة المحلية بمداولة للغرض يتم إشهارها بكل الوسائل المتاحة، شروط تقديم الملفات للحصول على الدعم وصيغ فرزها وإعلان نتائج الفرز. على أن ترفق مطالب الترشح وجوبا بنسخة من النظام الأساسي للجمعية وبآخر تقرير أدبي ومالي مصادق عليهما طبقا للقانون.

للجماعة المحلية إسناد منح لتمويل أنشطة ذات أهمية يقدرها مجلسها على أساس "عقد - برنامج" يبرم بين الجماعة المحلية والجمعيات التي تتم المصادقة على حساباتها المالية طبقا للقانون، على أن يتم إدراج برنامج النشاط موضوع التعاقد بالموقع الإلكتروني للجماعة المعنية.

يخضع دعم الجماعات المحلية للجمعيات الرياضية للقانون المنظم للهياكل الرياضية.

تنشر الجماعات المحلية قبل 15 نوفمبر من كل سنة تقريرا يتضمن قائمة الجمعيات المنتفعة بالدعم بعنوان تلك السنة وملخصا لأنشطتها.

الفصل 112 - تعمل الجماعات المحلية في حدود الإمكانيات المتاحة على تخصيص اعتمادات تصرف في برامج لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وفاقدي السند العائلي والمسنين والأطفال والنساء من ضحايا العنف.

تقترح الجماعات المحلية على السلط المركزية برامج دعم مقاومة الفقر ورعاية المعوزين بناء على ما يتوفر لديها من معطيات إحصائية.

الباب الثالث

في التهيئة الترابية والتعمير والتنمية المستدامة

الفصل 113 - تتصرف السلطة المركزية والجماعات المحلية في التراب الوطني في إطار اختصاصات كل واحدة منها وتعمل بالتنسيق بينها في نفس هذا الإطار في مجال التهيئة الترابية والتعمير.

الفصل 114 - تعدد البلديات الأمثلة التي ينص عليها التشريع المتعلق بالتهيئة والتعمير والتي تدخل في إطار اختصاصها وتصادق عليها مجالسها المنتخبة.

تأخذ البلدية بعين الاعتبار عند إعداد هذه الأمثلة وتنفيذها الجمالية العمرانية والطابع المعماري للمنطقة.

يمكن للبلديات متجاوزة أن تعدّ مثالا مشتركا للتخطيط العمراني يشمل تراب هذه البلديات بعد موافقة مجالسها المنتخبة وتصادق عليه هذه المجالس نفسها.

يتمّ التنسيق بين السلطة المركزية والبلديات وبين البلديات فيما بينها عند القيام بالأعمال الواردة بالفقرتين الأولى والثالثة من هذا الفصل.

الفصل 115 - تعدّ الجهات والأقاليم أمثلة التهيئة الترابية والتنمية التي ينص عليها القانون والتي تدخل في إطار اختصاصها وتصادق عليها مجالسها المنتخبة وذلك بالتنسيق مع السلطة المركزية حسب إجراءات يضبطها التشريع الجاري به العمل.

تستشار الجهات والأقاليم وجوبا عند إعداد السلطة المركزية لوثائق التهيئة الترابية التي ترجع لها بالنظر والتي ينصّ عليها التشريع المتعلق بالتهيئة الترابية.

الفصل 116 - تنصهر مختلف أمثلة التهيئة والتعمير في منظومة هرمية حسب مبدأ التناسق وفق ما يضبطه التشريع والتراتب المتعلق بالتهيئة الترابية والتعمير.

الفصل 117 - يبقى إعداد أمثلة تهيئة المجال الترابي التي تستدعي أهميتها البيئية أو الثقافية أو صيغتها الحساسة حماية خاصة من اختصاص السلطة المركزية وفق ما يضبطه التشريع المتعلق بالتهيئة الترابية والتعمير.

الفصل 118 - على الجماعات المحلية عند القيام بالأعمال المنصوص عليها بهذا الباب:

- احترام التشريع الوطني المتعلق بالمجال الترابي.
- احترام التشريع والأحكام الوطنية للتهيئة والتعمير.
- الأخذ بعين الاعتبار المشاريع ذات المصلحة العامة.

الفصل 119 - تعتمد الجماعة المحلية وجوبا التشاركية في إعداد مشاريع أمثلتها طبقا لأحكام القانون ولما تضبطه مجالسها المنتخبة من آليات تشريك المتساكنين ومنظمات المجتمع المدني فعليا ودعوتهم للمساهمة في وضع التصورات وتحديد الاختيارات الكبرى للتهيئة واستنباط الصيغ العملية لإعداد أمثلة التهيئة ومتابعة تنفيذها.

تلتزم الجماعات المحلية باحترام مبادئ التنمية المستدامة في إعداد أمثلة التهيئة.

الفصل 120 - تعمل الدولة على دعم الرصيد العقاري للجماعات المحلية لمساعدتها على إنجاز برامج التهيئة الترابية والتعمير بما من شأنه أن يضمن التنمية المستدامة.

الفصل 121 - تتولى السلطة المركزية أو ممثلها بالجهة إشعار الجماعات المحلية كتابيا بالاختلالات التالية عند القيام بأحد الأعمال المنصوص عليها بهذا الباب:

- مخالفة التشريع الوطني المتعلق بالمجال الترابي،
- عدم احترام الارتفاقات ذات المصلحة العمومية،
- عدم تناسق أعمالها مع أمثلة جماعات محلية مجاورة،
- الإضرار بالمشاريع ذات الصبغة العامة.

الفصل 122 - تنشر قرارات الجماعات المحلية المتعلقة بالمصادقة على الأمثلة والأعمال الواردة بهذا الباب بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

الفصل 123 - على السلطة المركزية أو من يمثلها، وبطلب من الجماعة المحلية، تسخير القوة العامة لتنفيذ القرارات المتعلقة بزجر المخالفات وإزالة أعمال الأنشطة غير المرخص فيها أو المخالفة للتراخيص أو التي يتمّ القيام بها خلافا للأحكام القانونية وبدون التصاريح لدى مختلف المصالح المختصة بما في ذلك مصالح الجباية.

الفصل 124 - تتولى الجماعات المحلية إعداد تقرير سنوي حول المنجزات في ميدان التهيئة الترابية والتعمير والتنمية المستدامة وتنشره بكل الوسائل المتاحة.

الفصل 125 - يمكن للجماعات المحلية أن تستعين بخبراء في التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة لتقييم برامجها وإنجازاتها وأمثلتها ولمعالجة ما يمكن أن يطرأ من صعوبات في تنفيذها.

الباب الرابع

في النظام المالي للجماعات المحلية

الفصل 126 - تحرص الجماعات المحلية على توظيف مواردها وأموالها لخدمة المصالح المحلية وفقا لقواعد الحوكمة الرشيدة والاستعمال الأجدى للمالية العمومية.

تتمتع الجماعات المحلية بحرية التصرف في مواردها وتتقيد بمبدأ الشرعية المالية وقاعدة التوازن الحقيقي للميزانية.

الفصل 127 - تلتزم الدولة بإرساء منظومات تشبيك إعلامية وطنية لإحكام التصرف في موارد وممتلكات كافة الجماعات المحلية لتحسين إحصاء العقارات والأنشطة قصد ضمان استخلاص الضرائب ومختلف المعاليم والرسوم والمساهمات المحلية ولمتابعة تطوّر النفقات والموارد ووضعها على ذمة الهيئة العليا للمالية المحلية قصد تسيير ممارسة صلاحياتها والمساعدة على ضبط السياسات العامة.

وتلتزم الجماعات المحلية باعتماد الشبكات المذكورة والانخراط بها.

الفصل 128 . تُخصّص موارد الجماعات المحلية لسدّ نفقات تقتضيها إدارة الشؤون المحلية ومصلحة الجماعة المحلية المعنية. لا يمكن تحميل الجماعات المحلية نفقات محمولة على كاهل الدولة أو المؤسسات العمومية التابعة لها إلا في الحالات الاستثنائية والطارئة التي يضبطها القانون، على أن يتمّ استرجاع التكاليف المترتبة عن ذلك.

الفصل 129 . محاسب الجماعة المحلية محاسب عمومي تابع للدولة وله صفة محاسب رئيسي يختص بمسك حسابية الجماعات المحلية دون سواها، تقع تسميته بقرار من وزير المالية بعد إعلام مسبق لرئيس الجماعة المحلية المعنية.

يتولى محاسب الجماعة المحلية، وتحت مسؤوليته، بذل كلّ العناية لاستخلاص المبالغ والمستحقّات الراجعة لها.

يساعد المحاسب العمومي الجماعة المحلية في إعداد الميزانية والتصرف في الأموال ومتابعة الديون وإنجاز النفقات طبقاً للقانون واحتساب انعكاسات الاجراءات المقترحة وفي حماية مالية الجماعة المحلية وممتلكاتها.

القسم الأول

في القواعد العامة للميزانية ومواردها

الفصل 130 . تلتزم الجماعات المحلية باعتماد الشفافية والتشاركية في إعداد ميزانياتها السنوية في وثيقة شاملة وموحّدة وواضحة، على أساس تقديرات واقعية وصادقة ونزيهة تتضمّن كل الموارد والنفقات ومختلف التعهدات.

تنجز العمليات المالية والحسابية للجماعات المحلية طبقاً للقواعد المقرّرة بالقانون والتراتبية الخاصة بها.

الفصل 131 . تتكفّل الدولة تدريجياً، وبواسطة قوانين المالية والقوانين الجبائية والقوانين المتعلقة بالأموال، بجعل الموارد الذاتية تمثل النصيب الأهم لموارد كل جماعة محلية. وتلتزم السلطة المركزية بمساعدة الجماعات المحلية على بلوغ التكافؤ بين الموارد والأعباء.

ولهذا الغرض تخصص الدولة، في إطار قوانين المالية، اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية وذلك على أساس حاجياتها من التمويل.

الفصل 132 . تعتبر موارد ذاتية على معنى هذا القانون:

■ محصول الأداءات المحلية التي يضبط نظامها القانون طبقاً للفصل 65 من الدستور،

■ محصول أو جزء من محصول الأداءات والمساهمات الذي تحيله القوانين للجماعات المحلية بما في ذلك المساهمات بعنوان الأعباء التي يستوجبها التعمير التي يقرها القانون،

■ مناب الجماعة المحلية من محصول الأداءات التي تتقاسمها الدولة مع الجماعات المحلية باستثناء الموارد الموظفة،

■ محصول الخطايا والصلح بعنوان المخالفات للقانون والتراتب،

■ محصول المعاليم والرسوم ومساهمات الأجوار ومختلف الحقوق بعنوان الخدمات والاستغلال والتراخيص التي تقرها مجالس الجماعات المحلية،

■ محصول الموارد غير الجبائية المختلفة،

■ منابات الجماعات المحلية بعنوان التسوية والتعديل والتضامن،

■ مناب الجماعة المحلية في ما تتمتع به المنشآت المحلية من المحاصيل المذكورة أعلاه،

■ الهبات غير المخصصة المصادق عليها من قبل مجلس الجماعة المحلية في نطاق ما يقتضيه القانون.

الفصل 133 . تلتزم الجماعات المحلية بإقرار ميزانية تعتمد التكافؤ الفعلي بين الموارد والنفقات.

تعتبر ميزانية الجماعة المحلية متوازنة عندما تتمّ المصادقة على نفقات التصرف ونفقات التنمية على أساس التوازن مع الأخذ بعين الاعتبار كلّ التعهدات السابقة بما في ذلك خدمة الدين.

الفصل 134 . تخصص موارد الاقتراض وجوباً لتمويل استثمارات الجماعات المحلية ولا يجوز الاقتراض لتمويل ميزانية التصرف.

الفصل 135 . تضبط تقديرات نفقات الميزانية المحلية على أساس الموارد المتوقع تحقيقها خلال سنة التنفيذ والفواصل المنتظر نقلها من السنة السابقة لسنة التنفيذ مع احترام مبدأ التوازن الحقيقي وفقاً للضوابط التالية:

■ أن يتم ضبط تقديرات الموارد والنفقات على أساس احترام مبدأ الصدقية وذلك بعدم التقليل أو التضخيم من تقديرات النفقات والموارد باعتبار المعطيات المتوفرة،

■ أن تغطي موارد العنوان الأول على الأقل نفقات العنوان الأول،

■ أن يتم ترسيم الاعتمادات المناسبة لتغطية النفقات الاجبارية المنصوص عليها بالفصل 160 من هذا القانون،

■ أن تتم تغطية نفقات تسديد الدين أصلاً وفائدة من الموارد الذاتية للجماعات المحلية،

■ أن لا تقل نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة عن موارد الاقتراض الخارجي الموظف،

■ أن تتم مراعاة التوازن على مستوى الجزء الخامس من الميزانية بين الموارد الموظفة والنفقات المرتبطة بتلك الموارد،

■ أن لا تتجاوز نفقات التأجير سقف 50 بالمائة من العنوان الأول للسنة المنقضية،

▪ أن لا يتجاوز حجم التسديد السنوي لأصل دين الجماعة المحلية في كل الحالات، وباعتبار القروض المزمع تعيبتها خلال السنة، سقفًا يساوي 50 بالمائة من مبلغ ميزانية التصرف للسنة السابقة لسنة إعداد الميزانية.

الفصل 136 - تنص ميزانية الجماعات المحلية بالنسبة لكل سنة على جملة موارد ونفقات الجماعة المعنية، وتأذن بها طبقاً لمقتضيات هذا القانون في نطاق أهداف مخطط التنمية المحلية.

تبدأ السنة المالية في أول جانفي، وتنتهي يوم 31 ديسمبر من نفس السنة، مع مراعاة الأحكام الخصوصية المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 137 - تُمول ميزانية الجماعات المحلية بواسطة الموارد التالية:

- الأداءات والمعالييم المحلية التي يقرها القانون لفائدتها،
- الضرائب والمساهمات المحالة لفائدتها بمقتضى القانون،
- مختلف المعالييم والرسوم والحقوق المختلفة مهما كانت تسميتها والتي لا تكتسي صبغة الأداء والمساهمة على معنى الفصل 65 من الدستور والتي تقر مبالغها أو نسبها الجماعات المحلية بواسطة مجالسها المنتخبة بعنوان استغلال أو خدمات أو تراخيص،
- الموارد المحالة من السلطة المركزية،
- محصول الموارد غير الجبائية الأخرى بما فيها محصول المخالفات للترايب والقرارات الخاصة بكل جماعة وكذلك المقاييس المتأتية من الوكالات والمنشآت العمومية المحلية،
- الهبات،
- موارد الاقتراض،
- كل مورد يقع إحداثه أو تخصيصه لفائدتها بمقتضى النصوص الجاري بها العمل.

الفصل 138 - تعمل الجماعات المحلية على فتح حساب خاص لدى محاسبها العمومي لرصد محصول الهبات وتخصيصه وجوبا لتمويل أو المساهمة في تمويل مشاريع ذات مصلحة عامة.

كما تودع بنفس الحساب المبالغ المرصودة من قبل الأطراف التي تربطها بالجماعة المحلية علاقة شراكة قصد تمويل أو المساهمة في تمويل البرامج المتفق عليها طبقاً لأحكام الفصل 40 من هذا القانون.

يتم فتح الحساب بطلب من رئيس الجماعة المحلية بناء على مداولة مجلسها، ويتعين إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختص بهذا القرار ويقع إعلام العموم بكل الوسائل المتاحة.

تنقل فواصل هذه الحسابات من سنة إلى أخرى ما لم يتقرر خلاف ذلك بمناسبة ختم الميزانية.

يصادق مجلس الجماعة المحلية على برنامج استعمال الاعتمادات المنصوص عليها بهذا الفصل في نطاق الميزانية السنوية وتصرف هذه الاعتمادات وفق نفس القواعد والإجراءات الخاصة بنفقات الجماعات المحلية.

الفصل 139 - تختص المجالس المنتخبة للجماعات المحلية بضبط مبالغ أو تعريفية مختلف المعالييم والرسوم والحقوق والمشاركة في تحمل نفقات أشغال مهما كانت تسميتها التي تستخلص بعنوان استغلال أو استفادة أو خدمة أو الحصول على منفعة أو ترخيص والتي لا تكتسي صبغة الأداء والمساهمات المنصوص عليها بالفصل 65 من الدستور.

يضبط مجلس الجماعة المحلية حالات الإعفاء أو التخفيض من مختلف المعالييم والرسوم والحقوق والمشاركة في نفقات الأشغال.

الفصل 140 - تضبط المعالييم والرسوم والحقوق والمشاركة في نفقات أشغال التعمير المخول للبلديات ضبط مبالغها أو تعريفاتها بواسطة مداوات تنشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وإعلام المتساكنين بها بكل الوسائل المتاحة وخاصة منها:

- المعلوم على العروض،
- مشاركة المالكين الأجوار في نفقات الأشغال المتعلقة بالطرقات والأرصفة والقنوات،
- معلوم الإجازة على محلات بيع المشروبات،
- معلوم التعريف بالإمضاء،
- معلوم الإشهاد بالمطابقة،
- معلوم تسليم الشهادات والحجج المختلفة،
- معالييم الرخص الإدارية،
- المعلوم القار للوقوف،
- معلوم الوكلاء ومزودي الأسواق،
- المعلوم على الدلالة بالأسواق،
- المعلوم على الوزن والكيل،
- معلوم البيع بالتجول داخل الأسواق،
- معلوم الإيواء والحراسة،
- معلوم المراقبة الصحية على منتجات البحر،
- معلوم الذبح،
- معلوم المراقبة الصحية،
- معلوم الإشغال الوقتي لأجزاء من الطرق والأنهج وأماكن الجماعة،
- معالييم تركيز واستغلال علامات الاشهار بكامل الطرقات المرقمة بالبلدية،
- معلوم إشغال الملك العمومي أو الخاص بأي عنوان كان،
- معلوم منح تربة المقابر،
- معلوم المشاركة في إنجاز مآوي جماعية لوسائل النقل،
- معالييم عن مختلف الخدمات أو الاستغلال بمقابل. ومختلف المعالييم الأخرى.

الفصل 141 . تضبط المعاليم والرسوم والحقوق المخول للجهات ضبط مبالغها أو تعريفاتها بواسطة مداولات يتم نشرها بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية وإعلام المتساكنين بها بكل الوسائل المتاحة وخاصة منها:

- معلوم تسليم الشهادات والحجج المختلفة،
- معاليم الرخص الإدارية،
- معلوم استغلال الأملاك والفضاءات الراجعة للجهة،
- معلوم مختلف الخدمات أو الاستغلال بمقابل،
- معاليم قبول أو معالجة مختلف فواضل وحدات الإنتاج الملوتة،
- معاليم سنوية للترخيص في ممارسة أنشطة اقتصادية خطيرة أو ذات انعكاس سلبي غير عادي على البيئة حسب ما يضبطه التشريع الجاري به العمل،
- كل المعاليم الأخرى.

الفصل 142 . فضلا عن المبالغ المحالة لفائدتها من قبل الدولة ومنشأتها، يؤذن سنويا في جباية المعاليم والمحاصيل والرسوم المختلفة والمداخيل الراجعة لميزانية الجماعات المحلية بواسطة قرارات مجالس الجماعات القاضية بإقرار ميزانياتها أو بتفقيحها.

الفصل 143 . قبل نشرها بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية، تحال في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ المداولات مختلف القرارات ذات الصبغة العامة المتعلقة بالمعاليم والرسوم والحقوق والمبالغ المختلفة إلى كل من الوالي وأمين المال الجهوي.

للوالي الاعتراض، عند الاقتضاء، لدى المحكمة الإدارية الابتدائية على شرعية القرارات المتعلقة بضبط المعاليم والرسوم والحقوق أو معاليم الاستغلال في أجل أقصاه شهر من تاريخ الإعلام. وله في حالة التأكد أن يطلب من القاضي الإداري المختص توقيف تنفيذ القرارات موضوع الاعتراض.

تصدر المحكمة حكمها في أجل أقصاه شهر من تاريخ تعهدها. ويقع الاستئناف أمام المحكمة الإدارية الاستئنافية المختصة ترايبا في أجل شهر من تاريخ الإعلام بالحكم. وتصدر المحكمة الاستئنافية قرارها في أجل أقصاه شهر، ويكون قرارها باتا.

الفصل 144 . تعمل الدولة على إحالة التصرف في أجزاء من الملك العمومي أو الملك الخاص التابع لها لفائدة الجماعات المحلية، وتضبط بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا صيغ الإحالة وإجراءاتها وآليات تقاسم الأعباء والموارد المترتبة عن استغلال الأملاك المحالة.

تتولى الدولة إحالة التصرف في أجزاء من الملك العمومي أو الملك الخاص التابع لها لفائدة الجماعات المحلية بواسطة اتفاقيات خاصة.

ويمكن للدولة إنهاء عقد أية اتفاقية تهم التصرف في ملك عمومي أو ملك خاص إذا ثبت عدم نجاعة تصرف الجماعة المحلية فيه.

الفصل 145 . تقترح الجماعات المحلية على السلطة المركزية المختصة مراجعة معاليم إشغال الملك العمومي التابع للدولة والواقع بدائرتها وذلك بحسب ما يتوفر لديها من معطيات تمكن من استغلاله بالطريقة الأجدى.

تراعى الانعكاسات البيئية في ضبط المعاليم السنوي لاستغلال المقاطع ومختلف الأملاك بما في ذلك الراجعة للخواص طبقا لمبدأ تحميل من يتسبب في التلوث عبئا عادلا.

القسم الثاني

في الاعتمادات المحالة من قبل الدولة

الفصل 146 . تطبيقا لمبدأ التضامن، تتولى الدولة في نطاق دعم اللامركزية والحد من التفاوت بين المناطق تحويل اعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بعنوان التسوية والتعديل أو بعنوان المساهمة في تمويل المشاريع المحلية الحيوية وفقا لاتفاقيات تبرم للغرض.

الفصل 147 . كل توسيع لاختصاصات الجماعات المحلية أو تحويل لاختصاصات جديدة لفائدتها يصحبه وجوبا تدعيم للموارد المحلية يضبطه القانون.

يتعين أن تكون الموارد المحالة للجماعات المحلية متناسبة مع الأعباء التي تترتب عن تحويل الاختصاصات أو توسيعها.

تتولى الهيئة العليا للمالية المحلية أو بواسطة من تكلفه القيام بتقييم الأعباء التي تترتب عن تحويل الاختصاصات أو توسيعها طيلة الثلاث سنوات الأولى من الشروع فيها، وتعرض، عند الاقتضاء، مقترحات على الحكومة ومجلس نواب الشعب والمجلس الأعلى للجماعات المحلية لإجراء التعديلات الضرورية لإحكام التلاؤم بين الأعباء والموارد.

الفصل 148 . تتأتى موارد صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية من:

- تخصيص اعتمادات في قوانين المالية،
- تخصيص نسبة من محصول الضرائب،
- عند الاقتضاء تخصيص القانون نسبة من مداخيل الدولة المتأتية من استغلال الثروات الطبيعية عملا بالفصل 136 من الدستور،

وكل مورد يتم تخصيصه لهذا الصندوق.

يوزع مال الصندوق بين أصناف الجماعات المحلية كما يلي:

- 70 % من الاعتمادات لفائدة البلديات،
- 20 % من الاعتمادات لفائدة الجهات،
- 10 % من الاعتمادات لفائدة الأقاليم.

الفصل 149 . تتكوّن الاعتمادات المحوّلة من قبل صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية من الاعتمادات التالية :

- اعتمادات تقديرية.
 - اعتمادات تعديلية.
 - اعتمادات تسوية.
 - اعتمادات تنفيل لفائدة البلديات التي تشمل مناطق ريفية.
 - اعتمادات استثنائية ومخصصة.
- يتم نشر توزيع الاعتمادات بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية .

الفصل 150 . يتم توزيع موارد صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية وفقا لمعايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار خاصة:

- عدد السكان،
 - نسبة البطالة،
 - الطاقة الجبائية،
 - مؤشر التنمية،
 - طاقة التداين.
- ويمكن تخصيص موارد إضافية لتغطية أعباء خصوصية لبعض الجماعات المحلية.

وتضبط تطبيقية معايير التوزيع بأمر حكومي باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

لدولة، في حالات استثنائية أو عند حدوث كوارث، تحويل تسبقات أو منح لفائدة جماعات محلية لمساعدتها على مواجهة الظروف الطارئة.

الفصل 151 . تتولى السلطة المركزية سنويا رصد اعتماد ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية يخصّص:

- لإنجاز تدخلات بعنوان تلبية الحاجيات الخصوصية والطارئة للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المعنية يساوي اعتماد السنة المنقضية تضاف إليه زيادة يضبطها قانون المالية.
- ترصد الاعتمادات المذكورة بميزانية الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية.

- للمساهمة في تمويل نفقات الجماعات المحلية ترصد لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، وذلك بعنوان:

- * نفقات التنمية الموظفة وغير الموظفة.
- * دعم استثنائي يساوي اعتماد السنة المنقضية تضاف إليه زيادة يضبطها قانون المالية.

القسم الثالث

في استخلاص المبالغ والمستحقّات الراجعة للجماعات المحلية

الفصل 152 . يتولى محاسب الجماعة المحلية وتحت مسؤوليته الشخصية استخلاص المبالغ والمستحقّات الراجعة لها في إطار أهداف سنوية للاستخلاص تضبط مع الجماعة المحلية.

يتولى محاسب الجماعة المحلية توجيه بيان شهري يتضمن الاستخلاصات الحاصلة والديون المثقلة التي حل أجلها ولم تستخلص.

يوجه محاسب الجماعة المحلية قبل تاريخ 31 مارس من كل سنة جدولا في المستحقّات والمبالغ التي يستحيل استخلاصها وأسباب وحجج استحالة الاستخلاص، ويتولى مجلس الجماعة المحلية بأغلبية ثلثي أعضائه التداول والإذن عند الاقتضاء للمحاسب بفسخ الدين من قائمة الديون المثقلة في ما عدا الديون المتعلقة بالموارد الجبائية.

الفصل 153 . تحرص الجماعات المحلية على متابعة استخلاص ما يعود لها من معالم ومساهمات ومستحقّات مهما كان نوعها، وتحث المدينيين وتتولى بالتنسيق مع محاسب الجماعة المحلية التنبيه عليهم بالطرق القانونية.

يحث رئيس الجماعة المحلية المعنية المحاسب العمومي على إجراء تتبّعات استخلاص أصل الدين وخطايا التأخير وفقا للتشريع الجاري به العمل في مجال الديون العمومية.

يعلم المحاسب بعد نهاية كل شهر رئيس الجماعة المحلية بمآل تتبّعات الاستخلاص بعنوان الشهر المنقضي.

الفصل 154 . تلتزم الدولة بتحويل تسبقة تقدّر بنصف مبلغ الديون الجبائية المثقلة لفائدة الجماعة المحلية والتي مرّ على أجل تثقيلها سنة كاملة دون تسجيل اعتراض في شأنها لدى القاضي المختص ولم يتم استخلاصها.

القسم الرابع

في تبويب الموارد

الفصل 155 . توزّع موارد العنوان الأول من ميزانية الجماعة المحلية على الأصناف التالية:

- الصنف الأول: المداخل الجبائية بعنوان الأداءات على العقارات والأنشطة.
- الصنف الثاني: المداخل الجبائية الأخرى.
- الصنف الثالث: الرسوم والحقوق ومختلف معالم الرخص والموجبات الإدارية والأتاوات مقابل إسداء الخدمات.
- الصنف الرابع: مداخل إشغال واستعمال أملاك الجماعة وفضاءاتها واستلزام مرافقها وأملاكها المختلفة.

■ الصنف الخامس: مداخيل ملك الجماعة المحلية ومساهماتها ومداخيل مختلفة.

■ الصنف السادس: تحويلات الدولة بعنوان التسيير.

يشمل الجزء الأول الخاص بالمداخيل الجبائية الصنف الأول والصنف الثاني. ويشمل الجزء الثاني الخاص بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية الصنف الثالث والصنف الرابع والصنف الخامس والصنف السادس.

توزع موارد العنوان الثاني من ميزانية الجماعة المحلية على الأصناف التالية:

■ الصنف السابع: منح التجهيز.

■ الصنف الثامن: مدّخرات وموارد مختلفة.

■ الصنف التاسع: موارد الاقتراض الداخلي.

■ الصنف العاشر: موارد الاقتراض الخارجي.

■ الصنف الحادي عشر: موارد الاقتراض الخارجي الموظفة.

■ الصنف الثاني عشر: موارد متأتية من إعتمادات محالة.

■ الصنف الثالث عشر: موارد حسابات أموال المشاركة.

يشمل الجزء الثالث المتعلق بالموارد الذاتية للجماعات المحلية والمخصصة للتنمية الصنف السابع والصنف الثامن.

يشمل الجزء الرابع المتعلق بموارد الاقتراض الصنف التاسع والصنف العاشر والصنف الحادي عشر.

يشمل الجزء الخامس المتعلق بالموارد المتأتية من الإعتمادات المحالة الصنف الثاني عشر.

يشمل الجزء السادس المتعلق بالموارد الموظفة بواسطة حسابات أموال المشاركة الصنف الثالث عشر.

القسم الخامس

في اعتمادات الجماعات المحلية ونفقاتها

الفصل 156 . تعمل الجماعات المحلية على رصد الاعتمادات بميزانياتها السنوية حسب مهمات وبرامج لإنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة. وتأخذ بعين الاعتبار النفقات الوجوبية وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجنسين بناء على ما يتوفر لديها من معطيات إحصائية.

تشمل المهمات مجموعة من البرامج التي تندرج ضمن تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية أو جهوية أو محلية.

يُضبط تبويب المهمات والبرامج بمقتضى أمر حكومي يتخذ بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

تحرص الجماعات المحلية على تقييم تنفيذ ميزانياتها في نطاق إنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة بواسطة مختصين في التدقيق والتقييم على الأقل مرة كل ثلاث سنوات، وتُنشر نتائج التقييم على الموقع الإلكتروني للجماعة المحلية المعنية.

الفصل 157 . تنقسم الاعتمادات المتعلقة بمصاريف التنمية إلى اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع.

تكون اعتمادات التعهد تحت تصرف الأمر بالصرف ليتسنى له التعهد بالمصاريف اللازمة لتنفيذ الاستثمارات المنصوص عليها بالميزانية.

تستعمل اعتمادات الدفع لإصدار أوامر الصرف بالنسبة للمبالغ المحمولة على كاهل الجماعة المحلية في حدود اعتمادات التعهد.

الفصل 158 . تبقى اعتمادات التعهد نافذة المفعول بدون تحديد في المدة. ويمكن نقلها من سنة إلى أخرى أو إلغاؤها عند الاقتضاء.

تلغى اعتمادات الدفع التي لم يقع استعمالها خلال سنة تنفيذ الميزانية ولا يمكن تأجيل استعمالها. غير أنه يمكن أن يتم نقل بقايا اعتمادات الدفع وإعادة فتحها بعنوان السنة الموالية في حدود المبالغ المتوفرة فعليا بعنوان نفس البرنامج وعند الاقتضاء إعادة برمجتها، مع مراعاة الموارد الموظفة، لتمويل مشاريع أخرى خاصة منها تغطية نفقات صيانة وتحسين مباني مرافق الجماعات المحلية ومنشأتها ودعم المكتبات. ويتم إعلام أمين المال الجهوي بقرار إعادة فتح اعتمادات الدفع غير المستعملة.

الفصل 159 . توزع نفقات العنوان الأول على الأقسام التالية:

■ القسم الأول: التأجير العمومي.

■ القسم الثاني: وسائل المصالح.

■ القسم الثالث: التدخل العمومي.

■ القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة.

■ القسم الخامس: فوائد الدين.

وتتجمع هذه النفقات في جزئين، يشمل الجزء الأول نفقات التصرف ويحتوي على القسم الأول والقسم الثاني والقسم الثالث والقسم الرابع. ويشمل الجزء الثاني نفقات القسم الخامس المتعلق بفوائد الدين.

توزع نفقات العنوان الثاني على الأقسام التالية:

■ القسم السادس: الاستثمارات المباشرة.

■ القسم السابع: التمويل العمومي.

■ القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة.

■ القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة.

■ القسم العاشر: تسديد أصل الدين.

■ القسم الحادي عشر: النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة.

■ القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة.

وتجمع هذه النفقات ضمن ثلاثة أجزاء:

■ يشمل الجزء الثالث نفقات التنمية ويحتوي على القسم السادس والقسم السابع والقسم الثامن والقسم التاسع.
■ يشمل الجزء الرابع نفقات تسديد أصل الدين ويحتوي على القسم العاشر.

■ يشمل الجزء الخامس النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة ويحتوي على القسم الحادي عشر.
يتضمن الجزء السادس نفقات حسابات أموال المشاركة ويحتوي على القسم الثاني عشر.

الفصل 160 - تكون النفقات التالية إجبارية بالنسبة للجماعات المحلية:

■ مصاريف التأجير العمومي، بما في ذلك المبالغ المخصصة بعنوان الضرائب والمساهمات الاجتماعية،

■ خلاص أقساط القروض المستوجبة أصلاً وفائدة،

■ خلاص المستحقات المستوجبة،

■ مصاريف التنظيف وتعهّد وصيانة الطرقات والأرصفة وشبكة التنوير العمومي وقنوات التطهير وتصريف المياه والمناطق الخضراء،

■ مصاريف حفظ العقود والوثائق والأرشفة التابع للجماعة المحلية،

■ مصاريف صيانة مقر الجماعة المحلية ومختلف بناياتها ومنشآتها،

■ جميع المصاريف المحمولة على الجماعة المحلية والمتعلقة بمجال اختصاصها بمقتضى النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

الفصل 161 - تتحمل الجماعات المحلية نفقات التأجير لكل الأعران المنتدبين من قبلها وفقاً للقانون ولمقتضيات النظام الأساسي للأعران.

كما يمكن للجماعة المحلية لسد الشغور في بعض الخطط تحمّل منح إضافية بعنوان تكملة لرواتب إدارات تضعها الدولة على نمتها لمدة محدّدة بمقتضى اتفاقيات تبرم للغرض بين الإدارة المركزية والجماعة المحلية وذلك بناء على طلب العون العمومي، على أن لا يتجاوز مقدار المنحة نصف راتب العون ومنحه التي تتحملها إدارته الأصلية.

يحافظ العون الموضوع على زمة الجماعة المحلية على حقوقه في إدارته الأصلية بما في ذلك المرتبطة بالخطّة الوظيفية التي كان يشغلها عند الاقتضاء.

تمنح الأولوية في الوضع على الزمة من قبل الدولة لأعرانها أو لأعران المنشآت العمومية الملحقين لديها للجماعات المحلية التي تسجّل مؤشر نمو أقل من المعدل الوطني ونسبة تأطير أقل من النسبة العامة للتأطير بالجماعات المحلية.

تضبط المنح الممكن إسنادها حسب أصناف ورتب الأعران الموضوعين على زمة الجماعات المحلية بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا وبعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية.

الفصل 162 - عملاً بمبدأ التمييز الإيجابي، تتكفّل الدولة برواتب الكتّاب العامين للبلديات التي تسجّل مؤشر نمو أدنى من المعدل الوطني للتنمية وفقاً للمعطيات الإحصائية للمعهد الوطني للإحصاء.

تسند أجور ومنح للكتّاب العامين للبلديات المشار إليهم بهذا الفصل باعتماد معايير تراعي الخصوصيات الجغرافية ومساحة وعدد سكان البلديات.

تضبط المنح والأجور بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 163 - مع الأخذ بعين الاعتبار أحكام الفصل 82 المتعلقة بالوكالات تعقد نفقات الجماعات المحلية وتضبط مقاديرها ويؤمر بصرفها من طرف رئيس الجماعة المحلية أمر صرفها أو من يفوضه من مساعديه أو من يقوم مقامه بمقتضى القانون.

لا يمكن للجماعات المحلية إبرام صفقات إلا عند توفرّ الاعتمادات بميزانياتها. ويمكن لأمين المال الجهوي أو الوالي الاعتراض على أية صفقة لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايباً لغياب أو لعدم توفر الاعتمادات الكافية.

يتمّ الاعتراض والاستئناف وفقاً لأحكام الفصل 94 من هذا القانون.

الفصل 164 - لا يخضع التعهّد بالصرف لتأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية أو أي تراخيص أخرى.

الفصل 165 - للمتساكنين بالجماعة المحلية ولمكوّنات المجتمع المدني المسجلين لدى الكتابة العامة وكلّ من له مصلحة تقديم طلب استيضاح كتابي لرئيس الجماعة المحلية حول موارد ونفقات معينة. يُسجّل كل طلب بدفتر مرقم خاص بالاستفسارات. ويمكن لهذا الغرض اعتماد منظومة سجل إلكتروني مؤمنة.

للأشخاص المشار إليهم بالفقرة السابقة والذين لم يتلقوا جواباً في أجل أقصاه شهر من تاريخ إيداع مطلبهم التوجه للمحكمة الإدارية المختصة ترايباً.

تأذن المحكمة عند الاقتضاء بالحصول على الوثائق المطلوبة.

في إعداد الميزانية والمصادقة عليها

الفصل 166 - يتم إعداد ميزانية الجماعات المحلية وصياغتها وفقا لمهام وبرامج تنجز على مدى ثلاث سنوات لتحقيق أهداف مضبوطة. وتحصر الجماعات المحلية على التوفيق بين مبدأ سنوية الميزانية وتعدد سنوات تنفيذ الخطط والبرامج.

الفصل 167 - يتم تبويب الموارد والنفقات داخل الأصناف والأقسام إلى فصول وفقرات وتفرعات طبقا لنموذج يأخذ بعين الاعتبار النظام المحاسبي الخاص بالجماعات يصادق عليه المجلس الأعلى للجماعات المحلية ويصدر بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 168 - يسهر رئيس الجماعة المحلية على أن تتولى إدارة الجماعة المحلية إعداد وثيقة أولية تمهيدا لمشروع الميزانية، بناء على ما يتوفر من إحصائيات ومعطيات وتقديرات أولية للموارد التي تحولها وزارة المالية بعد التشاور مع مصالحها المختصة.

تتولى السلطة المركزية إعلام الجماعات المحلية قبل يوم 30 جوان بالتقديرات الأولية للاعتمادات التي سيتم تحويلها بعنوان السنة المالية التالية، على أن تعلمها قبل يوم 10 سبتمبر بالاعتمادات النهائية المخصصة لها طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل.

الفصل 169 - لأعضاء مجلس الجماعة المحلية تقديم مقترحات للجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف قبل يوم 30 جوان لدرس إمكانية إدراجها بمشروع الميزانية.

تتولى إدارة الجماعة المحلية بمساعدة محاسبيها وتحت إشراف رئيس الجماعة المحلية إعداد مشروع أولي للميزانية على ضوء ما يتوفر لها من إحصائيات وتقديرات وتقارير وملاحظات. ويعرض المشروع على اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف قبل غرة سبتمبر.

تتكفل اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف بدراسة مشروع الميزانية والقوائم المالية والوثائق التفسيرية وإحالتها على رئيس الجماعة المحلية الذي يعرضه على مكتب الجماعة المحلية قبل يوم 20 سبتمبر.

في صورة تسجيل تأخير من قبل اللجنة في إتمام مهمتها في الأجل المذكور، يتعهد رئيس الجماعة المحلية بإعداد مشروع الميزانية بالاستعانة بمن يراه مناسبا.

الفصل 170 - يحال مشروع ميزانية الجماعة المحلية مصحوبا بوثيقة تفسيرية إجمالية على أمين المال الجهوي المختص ترابيا قبل يوم 15 أكتوبر.

لأمين المال الجهوي إبداء رأيه حول مشروع الميزانية في أجل لا يتجاوز شهرا من تاريخ إحالة مشروع الميزانية.

كما ترسل نفس الوثائق لأعضاء مجلس الجماعة المحلية 15 يوما على الأقل قبل جلسة التداول والمصادقة على الميزانية.

الفصل 171 - تعتبر من وثائق مشروع الميزانية التي يتعين إشهارها:

- القوائم المالية التي تحتوي على الميزانية والموازنة وقائمة الأداء المالي وقائمة مقاربة الميزانية بالمصاريف وقائمة التدفقات المالية وقائمة التعهدات والمذكرات التفسيرية لها

- قائمة التحويلات والمعونات لفائدة الجماعة المحلية
- قائمة المساعدات التي تقدمها الجماعة المعنية لمختلف الجمعيات والهياكل والمؤسسات
- قائمة المشتريات والمبيعات العقارية
- برنامج الاستثمارات السنوي

الفصل 172 - يتولى رئيس الجماعة المحلية عرض مشروع الميزانية على مجلس الجماعة للمناقشة والمصادقة في جلسة تعقد قبل يوم 1 ديسمبر.

في صورة عدم تولي رئيس الجماعة المحلية عرض مشروع الميزانية على مجلس الجماعة في الأجل المنصوص عليه بالفقرة الأولى من هذا الفصل، ينعقد المجلس في أجل ثلاثة أيام بدعوة من ثلث أعضائه، وفي صورة عدم مصادقة المجلس على الميزانية يتولى الوالي المختص ترابيا التنبيه عليه قصد المصادقة في أجل أقصاه يوم 15 ديسمبر.

الفصل 173 - خلال جلسة مجلس الجماعة المحلية المخصصة للمصادقة على الميزانية، يتولى مقرر اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف تقديم مشروع الميزانية وتلاوة رأي أمين المال الجهوي حول مشروع الميزانية عند الاقتضاء. وبعد فتح باب النقاش وفقا للنظام الداخلي، يُعرض مشروع الميزانية على التصويت.

لا يمكن خلال جلسة المجلس تقديم مقترحات من شأنها الإخلال بتوازن الميزانية أو خلق أعباء جديدة لا تقدر ميزانية الجماعة المحلية على تسديدها.

يتم التصويت على تقديرات الموارد بالنسبة إلى كل عنوان من الميزانية حسب الأجزاء والأصناف.

يتم التصويت على تقديرات النفقات بالنسبة إلى كل عنوان من الميزانية حسب الأقسام والفصول.

تبقى الجلسة العامة لمجلس الجماعة المحلية مفتوحة إلى حين المصادقة على مشروع الميزانية بأغلبية الأعضاء الحاضرين، على أن لا يقل عددهم عن خمسي أعضاء المجلس.

الفصل 174 - تحال الميزانية في أجل 5 أيام من تاريخ مصادقة مجلس الجماعة المحلية عليها على كل من الوالي وأمين المال الجهوي المختصين ترايبا.

لأمين المال الجهوي طلب تفسيرات ووثائق تتعلق بالميزانية المصادق عليها.

للوالي خلال أجل عشرة أيام من تاريخ إعلامه بميزانية الجماعة المحلية الاعتراض عليها لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا من أجل عدم توازن الميزانية أو عدم إدراج نفقات وجوبية أو رصد مبالغ غير كافية لذات النفقات.

لهيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا أن تأذن عند الاقتضاء بإجراء التصحيح للأزم بالميزانية المصادق عليها بناء على اقتراح ممثل السلطة المركزية أو إقرار العمل بالميزانية المصادق عليها من قبل مجلس الجماعة المحلية.

ويتم الاعتراض وفقا لأحكام الفصل 94 من هذا القانون.

تكون قرارات هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا ملزمة لمختلف السلطات المعنية.

الفصل 175 - إذا لم تقع المصادقة على ميزانية جماعة محلية لأي سبب من الأسباب في أجل أقصاه 31 ديسمبر، يبقى العمل جاريا بالموارد والنفقات الإجبارية المرسمة بميزانية السنة السابقة في حدود قسط شهري وذلك بقرار من رئيس الجماعة المحلية. ويحال نظير من القرار إلى كل من الوالي وأمين المال الجهوي المختصين ترايبا.

وفي صورة عدم المصادقة على الميزانية في موفى شهر مارس من السنة الجارية يعتبر مجلس الجماعة منحلا قانونا.

الفصل 176 - تدرج الميزانية المصادق عليها بالموقع الإلكتروني المخصص للجماعة المحلية، وتوضع نسخة منها على ذمة العموم بالكتابة العامة للجماعة المحلية للإطلاع عليها.

تحفظ وثائق الميزانية والوثائق المحاسبية بمقر الجماعة المحلية المعنية ونسخة منها بالمصالح المختصة لوزارة المالية.

تعمل الجماعات المحلية على رقمنة الوثائق المذكورة وحفظها، وتحيل نسخا من الوثائق المرقمنة للأرشيف الوطني والمعهد الوطني للإحصاء.

القسم السابع

في تنفيذ الميزانية وختمها

الفصل 177 - يتعين أن تنحصر جملة المصاريف المأذون بدفعها في حدود مبلغ المقايض الحاصلة فعليا.

لا يمكن التعهد بنفقات إذا لم تكن مشمولة باعتمادات مفتوحة بالميزانية.

يمكن إدخال تنقيح على الميزانية خلال سنة تنفيذها بالزيادة أو بالنقصان حسب نسق تحصيل الموارد ووفقا لتقرير تعدة اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف. يعرض كل مشروع تنقيح على أمين المال الجهوي لإبداء الرأي عند الاقتضاء. ويتولى رئيس الجماعة عرض مشروع تنقيح الميزانية على المجلس للمصادقة عليه بأغلبية الحاضرين على أن لا تقل عن ثلث الأعضاء.

بطلب من السلطة المركزية خلال سنة تنفيذ الميزانية يتولى المجلس الأعلى للجماعات المحلية اقتراح تعديلات على ميزانية الجماعة المحلية يحتمها الظرف. ويكون اقتراح التعديل معللا ويعرض على مجلس الجماعة المحلية للمصادقة عليه بأغلبية الحاضرين على أن لا تقل عن ثلث الأعضاء.

الفصل 178 - يمكن تحويل اعتمادات من جزء إلى جزء آخر داخل العنوان الأول وداخل العنوان الثاني ومن قسم إلى قسم آخر داخل كل جزء.

يتم تحويل الاعتمادات المشار إليها باقتراح معلل من رئيس الجماعة المحلية أو من اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف، يعرضه رئيس الجماعة المحلية على مصادقة المجلس مرفقا بملاحظات أمين المال الجهوي.

غير أنه لا يمكن تحويل الاعتمادات بالنسبة للنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة والمخصصة لمشروع محدد أو الممولة بموارد موظفة إلا بعد موافقة الإدارة التي تولت إحالة الاعتمادات.

الفصل 179 - يمكن بالنسبة إلى نفقات العنوان الأول تحويل اعتمادات من فقرة إلى فقرة أخرى داخل نفس الفصل ومن فقرة فرعية إلى فقرة فرعية أخرى داخل نفس الفقرة بقرار من رئيس الجماعة المحلية، بناء على رأي رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف، على أن يتم حالا إعلام أمين المال الجهوي. غير أنه لا يمكن تحويل الاعتمادات المخصصة لتسديد الديون إلا بمقتضى قرار مجلس الجماعة.

يمكن بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني تحويل اعتمادات بين الفقرات والفقرات الفرعية بقرار من رئيس الجماعة المحلية بناء على رأي رئيس اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف، على أن يتم حالا إعلام الوالي وأمين المال الجهوي. غير أنه لا يمكن إجراء تحويلات من الاعتمادات المخصصة لتسديد أصل الدين ومن الاعتمادات الممولة بموارد موظفة إلا بمقتضى قرار مجلس الجماعة.

بناء على طلب من أمين المال الجهوي يمكن للوالي الاعتراض على تحويل الاعتمادات في أجل 7 أيام من تاريخ الإعلام بقرار التحويل لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا التي تبت في الاعتراض في أجل أقصاه 15 يوما.

الفصل 180 - يتم خلال سنة تنفيذ الميزانية، عند الاقتضاء، استعمال الاعتمادات المرسمة بالعنوان الأول والمخصصة لنفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة لفتح اعتمادات بينود الأقسام الأخرى من هذا العنوان، وذلك لتسديد نفقات متأكدة لم يرصد لها أي مبلغ بالميزانية أو تبين أن الاعتمادات المرسمة لها غير كافية. ويتخذ قرار فتح الاعتمادات من قبل رئيس الجماعة المحلية في الغرض بناء على تقرير اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف ويتم إعلام أمين المال الجهوي بقرار فتح الاعتمادات.

كما يتم وفقا لنفس الشروط المنصوص عليها بهذا الفصل استعمال الاعتمادات المرسمة بالعنوان الثاني والمخصصة لنفقات التنمية الطارئة وغير الموزعة لفتح اعتمادات بينود القسمين السادس والسابع.

الفصل 181 - يتعين، في إطار الاعتمادات المرسمة بالميزانية، أن لا تتجاوز جملة النفقات المتعهد بها خلال السنة بالعنوان الأول مبلغ المقايض الحاصلة فعليا في مستوى هذا العنوان.

كما يجب أن تنحصر جملة التعهدات المحمولة على العنوان الثاني في ما يلي:

■ بالنسبة للنفقات الممولة بموارد ذاتية، في حدود الموارد المتوفرة بهذا العنوان،

■ بالنسبة للنفقات الممولة بقروض أو منح أو مساهمات بالقسمين السادس والسابع من الجزء الثالث، في حدود المبالغ المتعهد بتحويلها بهذا العنوان من قبل الإدارة المعنية بالتمويل،

■ بالنسبة للنفقات المدرجة بالقسمين السادس والسابع المشار إليهما أعلاه والنفقات المحمولة على الجزء الخامس، في حدود مبلغ الاعتمادات التي تتم إحالتها بهذا العنوان.

الفصل 182 - إذا تبين من نتائج تنفيذ ميزانية السنة المنتهية عجز تجاوز سقف خمسة بالمائة، يتولى المجلس الأعلى للجماعات المحلية بطلب من وزير المالية دعوة الجماعة المحلية لاتخاذ التدابير لتسديد العجز بواسطة الموارد الاعتيادية وإفادة المجلس والسلط المركزية المعنية بذلك في أجل ستين يوما.

في صورة عدم استجابة الجماعة المحلية، تتولى السلطة المركزية اقتراح إجراءات تعرضها على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا التي تأذن عند الاقتضاء بإقرار التدابير اللازمة لتسديد العجز. ويجري العمل بهذا الإجراء إلى حين اتخاذ التدابير الكفيلة بتسديد العجز فعليا بواسطة الموارد الاعتيادية.

تعمل الجماعات المحلية على تقييم تدخلاتها إما بواسطة موظفين يعيّنهم المجلس الأعلى للجماعات المحلية باقتراح من الهيئة العليا للمالية المحلية بطلب من الجماعة، أو بواسطة مدققين من بين مراقبي الحسابات واتخاذ التعديلات التي يستوجبها حسن التصرف في المالية العمومية على ضوء التقييم.

تتولى الجماعة المحلية إحداث وحدة للتدقيق ومراقبة التصرف الداخلي.

ويتم الاعتراض وفقا لأحكام الفصل 94 من هذا القانون.

الفصل 183 - تعد مخالفة الأحكام المنصوص عليها بالفصل 181 من هذا القانون خطأ تصرف على معنى القانون الأساسي المنظم لمحكمة المحاسبات.

ويتم رفع الدعوى المدنية من الوزير المكلف بالجماعات المحلية بناء على تقرير تفقد تعدّه المصالح المختصة برئاسة الحكومة أو بوزارة المالية. وتحرك النيابة العمومية الدعوى الجزائية عند الاقتضاء.

الفصل 184 - يمارس محاسب الجماعة المحلية خاصة الصلاحيات التالية:

- مسك المحاسبة العامة،
- مسك محاسبة الميزانية،
- مسك محاسبة المواد،
- التعهد بأذون الاستخلاص بما في ذلك المترتبة عن تنفيذ العقود ومختلف الالتزامات الأخرى،

- قبض مختلف المبالغ المرتبطة بأذون الاستخلاص،

- متابعة مسك محاسبة أموال الجماعة المحلية،

- صرف النفقات بناء على أذون الصرف أو الحجج القانونية المقدمة من طرف أصحاب الحقوق أو بناء على مبادرة منهم،

ويتعين على المحاسب العمومي التأكد من شرعية أذون الصرف وسلامة تحميل النفقات وقانونية الدين الذي تغطيه وتوفر الاعتمادات ومدى وجود رهون وامتيازات مختلفة عند الاقتضاء.

- المحافظة على جميع الوثائق المحاسبية بما في ذلك المحالة من قبل أمر الصرف.

الفصل 185 - على محاسب الجماعة المحلية أن يمتنع عن تأدية النفقات المأمور بصرفها إذا لم تتوفر لديه أموال للجماعة المحلية بما يكفي لتسديدها.

باستثناء التسبيقات المنصوص عليها في مجال العقود والصفقات أو في حالات ينص عليها القانون أو برنامج استعمال الهبات أو المساهمات يتعين التقيّد بقاعدة العمل المنجز.

تجر المقاصة بين المقايض والنفقات.

الفصل 186 - يحجر على محاسب الجماعة المحلية تقدير مدى وجهة العمليات المأذون بها من قبل أمري الصرف. ويقتصر دوره على التثبت من شرعيتها في نطاق مسؤوليته الشخصية والمالية.

يتعين على محاسب الجماعة المحلية تعليل رفض إتمام العمليات المأذون بها من قبل أمري الصرف وإعلام أمين المال الجهوي وأمر الصرف المعني بالأمر.

تمسك حسابية الوكالات طبقا للنظام المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية ويفتح لها حساب بنكي وحيد خاص بها ودون أي استعمال آخر على أن يوقع على الصكوك البنكية والتحويلات كل من مسير الوكالة ورئيس مصلحتها المالية.

الفصل 191 . يعدّ المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية النظام المحاسبي للجماعات المحلية الذي يعتمد مبادئ حسابية القيد والمزدوج والتعهد ويصدر النظام المحاسبي المذكور بأمر حكومي ويحين وفقا لنفس الإجراء بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

للجماعات المحلية الاستعانة بأصحاب مهن المحاسبة لمسك محاسبتها بمقتضى اتفاقية يصادق عليها مجلس الجماعة المحلية وفقا لنموذج يعدّه المجلس الأعلى للجماعات المحلية وينشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

الفصل 192 . يتولى المحاسب علاوة على ممارسة اختصاصاته المالية متابعة مسك محاسبية المواد من قبل رئيس الجماعة المحلية وتحت مسؤوليته قصد ضبط مكاسب الجماعة المحلية وأملأها المنقولة وغير المنقولة.

يكلف رئيس الجماعة المحلية بناء على اقتراح من المحاسب من يتولى القيام بجرد سنوي عام لتلك الأملاك من بين الأعوان العموميين أو من بين أعضاء المهن المحاسبية وفقا لقواعد المنافسة، على أن تتحمل الجماعة المحلية تأجير هذا الأخير.

الفصل 193 . تقيّد العمليات المتعلقة بكافة مكاسب الجماعة المحلية المنقولة وغير المنقولة منها والأملاك التي في تصرفها والمعدات والتجهيزات التابعة لها بحسابات الجماعات المحلية وفقا لنموذج الدليل المحاسبي الذي يتمّ ضبطه صلب النظام المحاسبي للجماعات المحلية.

الفصل 194 . يعدّ محاسب الجماعة المحلية بنهاية العمليات المتعلقة بالسنة المالية وقبل يوم 5 أفريل الموالي للقوائم المالية للسنة الفارطة التي تحتوي على الميزانية والموازنة وقائمة الأداء المالي وقائمة مقاربة الميزانية بالمصاريف وقائمة التدفقات المالية وقائمة التعهدات والمذكرات التفسيرية لها.

تحال القوائم المالية وتقرير مراجعة الحسابات على رئيس الجماعة المحلية الذي يعرضه على اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف لإعداد التقرير الإداري السنوي بإعانة إدارة الجماعة المحلية.

يتولّى رئيس الجماعة المحلية عرض القوائم المالية مصحوبا بتقرير مراجعة الحسابات والتقرير الإداري على مجلس الجماعة المحلية للتداول والمصادقة عليه بعنوان ختم الميزانية، وذلك قبل نهاية شهر ماي.

يمكن لأمر الصرف الإذن مجدداً بإتمام العملية، على أن يتحمل شخصيا المسؤولية القانونية. وفي هذه الحالة وباستثناء فرضيات انعدام توفر اعتمادات كافية أو وسائل إثبات لإنجاز العمل، يتولّى محاسب الجماعة المحلية إتمام العملية على مسؤولية أمر الصرف ويحيل في أجل أقصاه خمسة عشر يوما على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترايبا ملف تلك النفقات لتقدير ما يتعين اتخاذه من إجراءات أو تتبعات.

الفصل 187 . يحجّر على أمري صرف ميزانيات الجماعات المحلية المجهزة بالمنظومة المعلوماتية المخصصة للتصرف في النفقات عند تنفيذ الميزانية استعمال أذون التزود اليدوية. وينطبق هذا التحجير على المفوض لهم من قبل أمري صرف الجماعات المحلية.

تعدّ مخالفة أحكام هذا الفصل خطأ تصرف تنطبق عليها أحكام القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات في مادة أخطاء التصرف.

غير أنه في حالة تعطل ثابت للمنظومة المعلوماتية بما من شأنه أن يضرّ بمصلحة الجماعة المحلية أو بسير مرافقها، يمكن اللجوء إلى أذون يدوية مؤقتة، في انتظار التسوية حالما يتم تجاوز تعطل سير المنظومة المعلوماتية المخصصة للتصرف في النفقات.

الفصل 188 . تحدث وكالات المقاييس ووكالات الدفوعات بقرار من وزير المالية أو من يفوض له وزير المالية ذلك باقتراح من رئيس الجماعة المحلية. تقع تسمية الوكلاء وفقا لنفس الإجراءات.

يعمل وكلاء المقاييس والدفوعات تحت إشراف محاسب الجماعة المحلية ومراقبته وفقا لنفس الأحكام المقررة للوكلاء التابعين للدولة.

الفصل 189 . يقدم محاسب الجماعة المحلية لوزير المالية ولرئيس الجماعة المحلية قبل العاشر من كل شهر بيانا عن وضع تنفيذ الميزانية يتضمن جدولا مفصلا في العمليات المتعلقة بالمدخيل المنجزة وتثقيل الديون والنفقات المسجلة خلال الشهر الفارط.

الفصل 190 . يمسك محاسب الجماعة المحلية حسابية بنفس القواعد المقررة لمسك حسابية الدولة والنظام المحاسبي للجماعات المحلية، إلا في ما تستثنيه الأحكام الخاصة.

يتعين أن تبرز المحاسبة بصورة واضحة وكاملة وصادقة الوضعية الحقيقية لمالية الجماعة المحلية وأملأها وديونها، بما من شأنه أن ييسر المراقبة والتحقق من كلفة الخدمات والمشاريع والتحكم فيها واحتساب الاستهلاكيات تدريجيا وتقييم مدى تحقيق أهدافها وجدواها وتخصير التصرف في مالية الجماعة المحلية وحسن استعمالها.

تتولى مصالح التفقد إعداد تقاريرها وتسليمها إلى رئيس الجماعة المحلية الذي يتلوها على المجلس المحلي لاتخاذ ما يستوجبه القانون.

الكتاب الثاني

في الأحكام الخصوصية

الباب الأول

في البلدية

الفصل 200 - البلدية جماعة محلية تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية تتولى التصرف في الشؤون البلدية وفقا لمبدأ التدبير الحرّ وتعمل على تنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وحضريا وإسداء الخدمات لمنظورها والإصغاء لمشاغل متساكنيها وتشريكهم في تصريف الشأن المحلي.

الفصل 201 - يتم إحداث البلدية وضبط حدودها بقانون وفق مقتضيات الفصل 3 من هذا القانون.

يقرّ هذا القانون البلديات التي سبق إنشاؤها في نطاق حدودها الترابية قبل تاريخه والمضمنة بالملاحق "أ" المصاحب.

الفصل 202 - يتم تغيير تسمية البلدية أو مقرها بمداولة خاصة يصادق عليها المجلس البلدي بأغلبية ثلثي أعضائه.

يتمّ إعلام الوالي بقرار المصادقة على تغيير التسمية أو المقرّ بصفة فورية والتعريف به بجميع الوسائل المتاحة.

لا يصبح قرار التغيير نافذا إلا بعد مضي شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

القسم الأول

في المجلس البلدي

الفصل 203 - يسيّر البلدية مجلس بلدي مُنتخب طبقا للقانون الانتخابي.

ينتخب المجلس البلدي في أول اجتماع له من بين أعضائه رئيسا ومساعدين مع اعتبار أحكام الفصل 7 من هذا القانون ووفقا لأحكام القانون الانتخابي.

الفصل 204 - باستثناء الحالات المنصوص عليها بالقانون، لا يمكن حل المجلس البلدي إلا إذا استحال اعتماد حلول أخرى وبمقتضى أمر حكومي معلل بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا ولأسباب تتعلق بإخلال خطير بالقانون أو بتعطيل واضح لمصالح المتساكنين وذلك بعد الاستماع إلى أعضائه وتمكينهم من حق الدفاع.

وفي حالة التأكد، يمكن للوزير المكلف بالجماعات المحلية إيقاف المجلس عن النشاط بناء على تقرير معلل من الوالي وبعد استشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية، وذلك لمدة أقصاها شهران.

إذا لم يتم محاسب الجماعة المحلية بتحرير القوائم المالية السنوية يتولى وزير المالية أو من يفوضه تعيين من يتولى القيام بالمهمة بصورة عاجلة وذلك بقطع النظر عن مسؤولية المحاسب العمومي عن تقصيره.

الفصل 195 - إذا رفض مجلس الجماعة المحلية المصادقة على الحساب المالي والتقرير الإداري تحال الوثائق على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا للنظر فيها، ولها عند الاقتضاء أن تأذن بإقرار مدى صحة الحساب أو بتصحيحه من قبل الجماعة المحلية.

لا يمكن لمجلس الجماعة المحلية النظر في مشروع ميزانية السنة المقبلة قبل ختم الميزانية السابقة إلا بإذن من هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا.

الفصل 196 - يحيل رئيس الجماعة المحلية الحساب المالي وقرار المصادقة عليه وتقرير اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف على أمين المال الجهوي المختص ترابيا، وذلك للتأشير على الحساب المصادق عليه، وتسليم شهادة منه في مطابقته لسجلات المحاسب، في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما.

يتولى رئيس الجماعة المحلية إحالة نظير مشهود بمطابقته للأصل من الحساب المالي على هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا في أجل لا يتجاوز يوم 31 جويلية من السنة الموالية لسنة التصرف.

الفصل 197 - يمكن الطعن في القرارات الصادرة في مجال إعداد وتنفيذ وتوازن الميزانية لدى هيئة محكمة المحاسبات المختصة ترابيا من طرف ممثل السلطة المركزية أو المطالبين بالضرائب المحلية بالجماعة المحلية المعنية.

يتمّ الطعن وفق الإجراءات المنصوص عليها بالفصل 94 من هذا القانون.

الفصل 198 - للسلطة المركزية تكليف مصالح التفقد والرقابة المالية بإجراء مراقبة لاحقة لمدى تقيّد الجماعة المحلية بمقتضيات القانون والتراتيب المالية.

تلتزم الجماعة المحلية بتسيير مهام التفقد والرقابة.

تحال نتائج هذه الأعمال إلى الجماعة المحلية لممارسة حق الرد واتخاذ الإجراءات التي يقتضيها القانون.

تحال على المحاكم المختصة أعمال التفقد والرقابة التي تنتهي إلى وجود شبهة مخالفات أو جرائم في حق الجماعة المحلية المعنية.

الفصل 199 - يمكن لمجلس الجماعة المحلية، بناء على طلب من رئيسه أو من ثلث أعضائه، أن يطلب من مصالح التفقد المركزية ذات النظر إجراء مهام تفقد لمعاينة ما قد يحصل من أخلالات.

يمكن لرئيس الجماعة أو لثلاث أعضاء المجلس الطعن في قرارات الإيقاف أو الحل أمام المحكمة الإدارية الابتدائية المختصة. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة في أجل خمسة أيام من تاريخ إعلامهم بالقرارات. ويبت رئيس المحكمة الإدارية المختصة بالنظر في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديم المطلب.

لا تصبح قرارات الإيقاف أو الحل سارية المفعول إلا بعد صدور قرار برفض رئيس المحكمة الإدارية المختصة لمطلب توقيف التنفيذ أو بانقضاء أجل تقديمه.

ويتولى الكاتب العام للبلدية طيلة فترة إيقاف المجلس البلدي تسيير إدارة البلدية، ويأذن استثنائيا، بناء على تكليف من الوالي، بالنفقات التي لا تحتل الانتظار.

الفصل 205 - للعضو بالمجلس البلدي أن يقدم استقالته لرئيس البلدية الذي يعرضها على المجلس البلدي في أول اجتماع يعقده لمعاينتها. ويتم إعلام الوالي المختص ترايبيا بذلك.

ما عدا حالات استنفاد سد الشغور وفقا للقانون الانتخابي ينحل المجلس البلدي بالاستقالة الجماعية أو بالاستقالة المترامنة لأغلبية أعضائه التي توجه إلى الوالي المختص ترايبيا.

ويعتبر المجلس البلدي منحلا بانقضاء 15 يوما من تاريخ إعلام الوالي.

يتولى الوالي إعلام كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمجلس الأعلى للجماعات المحلية بكل حالات الشغور والانحلال.

الفصل 206 - كل عضو من أعضاء المجلس البلدي يمتنع دون عذر شرعي عن أداء المهام المناطة بعهدته قانونا يتم التنبيه عليه كتابيا من قبل رئيس البلدية للقيام بواجباته. وفي صورة عدم استجابته، يمكن للمجلس البلدي أن يقرر إعفائه من مهامه بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه وذلك بعد سماعه. وللمعني بالأمر الطعن لدى المحكمة الإدارية المختصة ترايبيا.

كل عضو بالمجلس البلدي يفقد صفته كناخب أو تنطبق عليه حالة من حالات عدم الجمع وفق أحكام القانون الانتخابي يفقد عضويته بالمجلس بمقتضى القانون. ويصرح المجلس البلدي بذلك خلال أول اجتماع له.

الفصل 207 - يتم تعيين لجنة مؤقتة للتسيير والتنصيب على رئيسها بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية في الصور التالية:

▪ حل المجلس البلدي أو انحلاله،

▪ إلغاء كلي لنتائج انتخاب المجلس البلدي،

▪ إحداث بلدية جديدة،

▪ اندماج البلديات.

الفصل 208 - تتركب اللجنة المؤقتة للتسيير من أعضاء لا يقل عددهم عن العشرة، بحسب أهمية عدد سكان البلدية ووفقا لجدول يضبطه أمر حكومي بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا. يراعى مبدأ التنافس وتمثيلية الشباب في تركيبة اللجنة.

ويمارس أعضاء اللجنة المؤقتة مهامهم مجانا، على أن تتكفل البلدية بإرجاع مصاريفهم طبقا لأحكام الفصل 6 من هذا القانون.

تتعهد اللجنة المؤقتة بتسيير الشؤون العادية، وباستثناء حالة إحداث بلدية جديدة، لا يمكن للجنة المؤقتة للتسيير النظر في إجراء انتداب أعوان قارين. ويمارس رئيس اللجنة المؤقتة للتسيير صلاحيات رئيس البلدية.

تمارس اللجنة المؤقتة للتسيير صلاحياتها لمدة أقصاها ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، وفي كل الحالات إلى حين انتخاب مجلس بلدي.

رئيس اللجنة المؤقتة للتسيير له صفة ضابط الحالة المدنية ويمكن له أن يفوض بقرار جزءا من مهامه إلى أحد أعضاء اللجنة.

الفصل 209 - إلى حين تعيين لجنة مؤقتة لتسيير شؤون البلدية، يواصل المجلس البلدي المنحل تسيير أعمالها. وفي صورة الرفض، يتعهد الكاتب العام للبلدية بتسيير مصالح البلدية، ويأذن، بتكليف من الوالي، بالنفقات التي لا تحتل التأخير.

الفصل 210 - يشكّل المجلس البلدي إثر تنصيبه عددا ملائما من اللجان القارة لا يقل عددها عن أربعة لجان لدرس المسائل المعروضة على المجلس البلدي على أن تشمل وجوبا المجالات التالية:

▪ الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف،

▪ النظافة والصحة والبيئة،

▪ شؤون المرأة والأسرة،

▪ الأشغال والتهيئة العمرانية،

▪ الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات،

▪ الفنون والثقافة والتربية والتعليم،

▪ الطفولة والشباب والرياضة،

▪ الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقد السند وحاملي الإعاقة،

▪ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين،

▪ الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة،

▪ الإعلام والتواصل والتقييم،

▪ التعاون اللامركزي.

للمجلس تشكيل لجان غير قارة يعهد إليها بدراسة مواضيع معينة أو تكليف أحد أعضائه بمتابعة ملفات محددة.

تكون تركيبة مختلف اللجان وفقا للتمثيل النسبي لمختلف القوائم الفائزة بمقاعد بالمجلس البلدي، وفيما عدا حالات الاستحالة يراعى تباعا مبدأ التنافس وتمثيلية الشباب وارتباط اختصاص ومؤهلات الأعضاء ومجال عمل اللجنة.

باستثناء حالة عدم وجود قوائم انتخابية أخرى، تسند رئاسة اللجنة المكلفة بالمالية والشؤون الاقتصادية ومتابعة التصرف إلى أحد أعضاء المجلس البلدي من غير القوائم التي تمّ من ضمنها انتخاب الرئيس ومساعدته الأول.

الفصل 211 - يعين المجلس البلدي رؤساء اللجان ومقرريها بناء على قاعدة التمثيل النسبي.

في صورة استقالة أو تغيب رئيس لجنة أو مقررها، يتولى رئيس المجلس البلدي تعيين من ينوبه، على أن تعرض حالات الشغور على المجلس البلدي في أول جلسة يعقدها.

يتولى المجلس البلدي سد الشغور الحاصل في اللجان.

الفصل 212 - تجتمع اللجان في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ تشكيلها بدعوة من رؤسائها، وتضبط مواعيد اجتماعاتها وجدول أعمالها.

تعد اللجان تقارير حول المواضيع التي تتعهد بها أو التي يعهد بها إليها من قبل المجلس البلدي أو رئيس البلدية.

تعتمد اللجان آليات الديمقراطية التشاركية، ويمكن للجنة أن تدعو للمشاركة في أعمالها أعوان الدولة أو المؤسسات أو المنشآت العمومية من ذوي الخبرة. ولها أن تدعو المتساكنين أو مكونات المجتمع المدني أو كل الأشخاص الذين يمكن أن يفيدوا برأيهم بحكم نشاطهم أو خبرتهم.

تضمن أعمال اللجان بدقتر خاص مرقم. ويمكن اعتماد منظومة السجل الإلكتروني المؤمن.

ليس للجان سلطة تقريرية، ولا يمكنها ممارسة أي صلاحية من صلاحيات المجلس البلدي ولو بتفويض منه.

الفصل 213 - يتولى أعضاء المجلس البلدي خلال الجلسة الأولى أداء القسم التالي بحضور رئيس المحكمة الابتدائية المختصة ترابيا أو من ينوبه:

"أقسم بالله العظيم أن أتفاني في خدمة مصالح البلدية وكل متساكنيها دون تمييز أو محاباة في إطار احترام الدستور والقوانين وقيم الديمقراطية ووحدة الدولة التونسية".

الفصل 214 - يجتمع المجلس البلدي بمقر البلدية. غير أنه يمكن لأسباب موضوعية تنظيم الاجتماعات بمكان آخر بتراب البلدية تتوفر فيه شروط النفاذ إليه والأمن وتضمن فيه الصبغة العمومية للاجتماع ومبدأ الحياد.

في صورة انتخاب مجلس بلدي إثر إحداث بلدية أو حل مجلس بلدي، تتم الدعوة لأول اجتماع من طرف الوالي المختص ترابيا.

يتولى أعضاء المجلس البلدي خلال أول اجتماع إيداع عناوينهم المختارة وعناوينهم الإلكترونية إن توفرت لهم.

الفصل 215 - يصادق المجلس البلدي على نظامه الداخلي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تركيبه.

يضبط النظام الداخلي تنظيم المجلس البلدي وسير العمل به. كما يضبط النظام الداخلي طريقة توزيع المسؤوليات داخل اللجان وفقا لقاعدة التمثيل النسبي.

الفصل 216 - تنعقد الجلسة الأولى للمجلس البلدي المنتخب في أجل لا يتجاوز ثمانية أيام عمل من تاريخ التصريح بالنتائج النهائية للانتخابات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك بدعوة من رئيس المجلس البلدي المنقضية نيابته وعند التعذر من قبل أكبر أعضاء المجلس المنتخب سنا.

يحدّد المجلس في أول اجتماعاته مواعيد دوراته العادية ويعلم بها العموم.

تسبق انعقاد الدورة العادية للمجلس وجوبا جلسة تمهيدية تلتزم بإشراف رئيس المجلس البلدي أو من ينوبه من بين المساعدين شهرا على الأقل قبل تاريخ انعقاد الدورة، يدعى إليها متساكنو المنطقة البلدية بوسائل الإعلام المتاحة لسماع مداخلتهم في المسائل ذات الصبغة المحلية وتعريفهم بالبرامج البلدية.

يتمّ درس المقترحات المعروضة خلال الجلسة التمهيدية من قبل اللجان البلدية حسب شمولاتها وتعرض على الدورة العادية الموالية للمجلس البلدي.

تلتئم الجلسات بالتناوب بمختلف الدوائر البلدية. مع مراعاة الحالات الاستثنائية أو موجبات العطل الرسمية. تعقد جلسات المجلس البلدي خلال نهاية الأسبوع.

يعقد المجلس البلدي وجوبا دورة كل ثلاثة أشهر. كما يعقد اجتماعات كلما اقتضت الحاجة ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه أو بطلب من عشر الناخبين المسجلين بالسجل الانتخابي للبلدية.

توجّه الدعوات 15 يوما على الأقل قبل موعد اجتماع المجلس، غير أنه يمكن اختصار الأجل إلى يومين في حالة التأكد، وفي حالة التأكد القصوى يجتمع المجلس حالا. وتضمن بالدعوة وجوبا المسائل المطروحة بجدول الأعمال.

تضمن الدعوة بدقتر المداورات، وتعلق بمدخل مقر البلدية، وتدرج بالموقع الإلكتروني المخصص لها، وتوجّه كتابة إلى أعضاء المجلس البلدي. ويعمل قانونا بالدعوات الموجهة بالبريد الإلكتروني عندما يثبت بلوغها.

الفصل 217 - ترفق الدعوات إلى جلسات المجلس البلدي بملاحظات تفسيرية حول المسائل التي ستعرض على التداول أثناء الجلسة.

تحال على أعضاء المجلس البلدي وجوبا قبل انعقاد الجلسة خمسة أيام على الأقل مشاريع الصفقات أو غيرها من العقود.

ولكل عضو من أعضاء المجلس البلدي في إطار ممارسته لمهامه الحق في الاطلاع على كل الوثائق والمعطيات المتعلقة بالمسائل البلدية التي تكون موضوع تداول.

الفصل 218 - يتولى الرئيس وعند التّعذر من ينوبه من المساعدين رئاسة المجلس البلدي.

عند مناقشة الحساب المالي للبلدية ينتخب المجلس البلدي رئيسا للجلسة وفي هذه الحالة يمكن لرئيس البلدية حتى وإن لم يعد مباشرة لوظيفته أن يحضر المناقشات وعليه مغادرة الجلسة عند الاقتراع.

تكون جلسات المجلس البلدي علنية، ويعلن عن تاريخ انعقادها عن طريق التعليق بمدخل البلدية وبمختلف وسائل الإعلام المتاحة. غير أنه للمجلس البلدي بطلب من ثلث أعضائه أو من رئيس المجلس أن يقرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين التداول في جلسة سرية.

يحفظ رئيس المجلس البلدي أو من يقوم مقامه النظام بالجلسة. وله أن يأمر كل من يتسبب في الإخلال بسير الجلسة بمغادرتها. كما له الاستنجاذ بالقوة العامة لحماية الاجتماعات وضمان سيرها العادي.

يتولى الكاتب العام للبلدية كتابة المجلس البلدي. وفي صورة غياب أو عدم وجود كاتب عام للبلدية يمكن لرئيس المجلس في بداية كل جلسة أن يعين أحد أعضائه ليقوم بالكتابة، ويقوم بمساعدته أحد موظفي البلدية.

الفصل 219 - يخصص مكان لممثل عن المجلس الجهوي لحضور جلسات المجلس البلدي بصفة ملاحظ.

كما يخصص خلال اجتماعات المجلس البلدي مكان لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

الفصل 220 - يعقد المجلس البلدي جلساته بحضور أغلبية أعضائه.

في صورة عدم اكتمال النصاب يدعى المجلس للانعقاد بعد ثلاثة أيام على الأقل مهما كان عدد الحضور.

الفصل 221 - مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الخاصة المتعلقة بالتصويت على بعض المسائل، تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس البلدي.

لا يمكن التصويت بالوكالة.

يجرى التصويت علانية. وإذا تساوت الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا. وتدرج أسماء المصوتين بمحضر الجلسة.

يجرى الاقتراع سرا في إحدى الصورتين التاليتين:

▪ إذا طالب بذلك ثلث أعضاء المجلس الحاضرين على الأقل وصادق المجلس على المقترح بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين،

▪ إذا دعي المجلس للانتخاب أو للبت في تسمية أو تقديم ترشحات. وفي هذه الحالة، إن لم يحرز أي مترشح على أغلبية أصوات الحاضرين في دورة أولى، فإنه يتم إجراء دورة ثانية يتقدم إليها المترشحان المتحصلان على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى.

وإن تساوت الأصوات في الدورة الثانية، يصرح بفوز أصغر المترشحين سنا.

الفصل 222 - يضبط النظام الداخلي للمجلس البلدي شروط وإجراءات طرح أسئلة شفاهية تتعلق بشؤون البلدية أو تنظيم جلسات استماع لرئيس المجلس أو لأحد مساعديه ورؤساء الدوائر ورؤساء اللجان.

كما يضبط النظام الداخلي إجراءات الجلسات السنوية التي يخصصها المجلس لمناقشة تقارير اللجان.

الفصل 223 - على المشغلين أن يمتثلوا للأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس البلدية من تسهيلات للحضور والمشاركة في جلسات المجلس أو اللجان التي يكونون أعضاء فيها وفقا لأحكام هذا القانون.

ما عدا حالات التأكد، يتعين على عضو المجلس البلدي إعلام مشغله بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات، وإيداع نظير من دعوته لها.

في صورة التقيد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قبل عضو المجلس البلدي، لا يمكن أن يكون تغيير الأعوان والأجراء لحضور اجتماعات بلدية رسمية سببا في الطرد أو فسخ عقد الشغل. كما لا يمكن أن ينجر عن الغيابات لحضور اجتماعات بلدية رسمية أي إجراء تأديبي أو تعطيل أي ترقية مهنية أو الانتفاع بأي امتياز اجتماعي.

على مديري مؤسسات التعليم والتكوين أن ييسروا حضور التلاميذ والطلبة المنتخبين بالمجالس البلدية وفقا لنفس الإجراءات والشروط.

الفصل 224 - تدرج مداوات المجلس البلدي بالترتيب حسب تواريخها بسجل المداوات، وتمضى من طرف أعضاء المجلس الحاضرين أو يتم التنصيص على الأسباب المانعة للإمضاء.

يعلق لمدة شهرين مضمون من محضر الجلسة بمدخل مقر البلدية ودوايرها عند الاقتضاء في أجل لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ انعقادها. كما ينشر بالموقع الإلكتروني المخصص للبلدية.

الفصل 225 . تسعى البلديات إلى وضع فضاءات مشتركة على نمة أعضاء المجلس البلدي وفق شروط يضبطها النظام الداخلي للمجلس.

القسم الثاني

في الدوائر البلدية

الفصل 226 . يمكن تقسيم تراب البلدية إلى منطقتين إداريتين فأكثر تدعى دوائر بلدية تضبط حدودها بقرار من المجلس البلدي يتم اتخاذه بأغلبية ثلثي أعضائه.

الفصل 227 . يعيّن رئيس المجلس البلدي على رأس كل دائرة رئيساً يتم اختياره من بين أعضاء المجلس البلدي، ويحرص على أن يكون من تلك الدائرة.

يتمتع رئيس الدائرة بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها مساعد رئيس البلدية.

الفصل 228 . رئيس الدائرة البلدية ضابط للحالة المدنية في حدود دائرته. يمارس رئيس البلدية ومساعدوه مهامهم كضباط للحالة المدنية بكامل تراب البلدية.

يمكن لرئيس البلدية أن يفوض بقرار لرئيس الدائرة حق إمضائه في الوثائق المتعلقة بمسائل تهم الدائرة ولا يسري التفويض على القرارات ذات الصبغة الترتيبية وفي المجالات التي لا يمكن فيها التفويض قانوناً.

يمكن لرئيس البلدية أن يرخص بمقتضى قرار لرئيس الدائرة بأن يفوض حق إمضائه للأعوان الراجعين له بالنظر في الدائرة البلدية من صنفى "أ" و "ب" في الميادين التي ينسحب عليها التفويض.

الفصل 229 . تحدث هيئة استشارية بكل دائرة لا يقل أعضاؤها عن خمسة يعيّنون من بين أعضاء المجلس البلدي بقرار من رئيس البلدية بعد مداولة المجلس البلدي تسمى مجلس دائرة.

ويراعى مبدأ التناسف وتمثيلية الشباب عند تعيين أعضاء مجلس الدائرة.

يرأس مجلس الدائرة رئيس الدائرة.

الفصل 230 . يتولى مجلس الدائرة إبداء الرأي أو تقديم مقترحات خاصة في المواضيع التالية:

▪ تركيز التجهيزات الجماعية ذات القرب وتهيئتها والمتعلقة بالثقافة والرياضة والشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتي تخص سكان الدائرة دون غيرها.

▪ التصرف في التجهيزات الجماعية المشار إليها بالفقرة السابقة باتفاق بين المجلس البلدي ومجلس الدائرة بعد إعداد جرد لمحتوياتها.

▪ إحداث أو مراجعة مختلف الوثائق والعمليات العمرانية التي تخص تراب الدائرة.

▪ مقدار المساعدات المزمع إسنادها إلى مختلف الجمعيات وبقية الأفراد المنتفعين بمنطقة الدائرة.

▪ البرامج السنوية المتعلقة بالنظافة والعناية بالبيئة بمنطقة الدائرة ومتابعة تنفيذها والمساهمة في إعداد برنامج الاستثمار البلدي وبرنامج التجهيز البلدي باقتراح مشاريع الدائرة وبرامج تحسين التجهيزات الأساسية والتهديب العمراني.

ويضع مجلس الدائرة على نمة المتساكنين سجلاً للأراء في شكل ورقي وإلكتروني.

الفصل 231 . يجتمع مجلس الدائرة وجوباً مرة كل شهر وكلما دعت الحاجة لذلك بدعوة من رئيس مجلس الدائرة أو بطلب من أغلبية أعضاء المجلس.

يترأس رئيس الدائرة جلسات مجلسها وعند التعذر يكلف عضواً لنيابته.

يتولى رئيس الدائرة ضبط جدول الأعمال ويوجه نسخة منه إلى رئيس البلدية سبعة أيام قبل انعقاد الجلسة.

تنطبق الأحكام المتعلقة بدعوة أعضاء المجلس البلدي للانعقاد على الدعوة إلى جلسات مجلس الدائرة.

يسهر رئيس الدائرة على حفظ النظام بالجلسة.

الفصل 232 . تدون محاضر جلسات مجلس الدائرة في دفتر مرقم يعد خصيصاً ويوقع وجوباً من طرف رئيس الدائرة.

يتولى رئيس الدائرة توجيه تقارير ومحاضر جلسات مجلس الدائرة لرئيس البلدية خلال ثمانية أيام من تاريخ انعقادها.

الفصل 233 . تنطبق كل الأحكام المتعلقة بحق النفاذ إلى المعلومة والمحمولة على البلدية على الدائرة البلدية.

القسم الثالث

في صلاحيات البلدية

الفصل 234 . تتمتع البلدية بصلاحيات ذاتية وصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية وصلاحيات منقولة منها.

الفرع الأول

في الصلاحيات الذاتية

الفصل 235 . تتمثل الصلاحيات الذاتية للبلديات خاصة في التعهد بخدمات وتجهيزات القرب.

الفصل 236 . يدرس المجلس البلدي ميزانية البلدية ويوافق عليها ويصادق على عمليات الاقتراض والتصرف في الأملاك البلدية وتثمينها.

الفصل 237 . يختص المجلس البلدي بتصريف الشؤون البلدية والبث فيها. ويتعهد على وجه الخصوص بما يلي:

▪ التعهدات المالية للبلدية،

- إنجاز بناءات البلدية والساحات العمومية ودور البلدية وغيرها من المنشآت البلدية وتعهدها وإصلاحها.
- إنجاز شبكات التصرف في مياه الأمطار باستثناء منشآت الحماية من الفيضانات وتعهدها،
- إنجاز الأسواق البلدية بجميع أصنافها والمعارض والتظاهرات التجارية والثقافية والمسالك ومراكز الاصطياف والاستراحة وتنظيم طرق التصرف فيها ونشاطها.
- ضمان الوقاية الصحية والنظافة وحماية البيئة واتخاذ الترتيب العامة في شأنها.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بمقر البلدية وأماكنها وتسمية الساحات والأنهج والمركبات البلدية والحدائق.

الفصل 241 - يتولى المجلس البلدي دعم كل الأعمال التي ترمي إلى تنشيط الحياة الاجتماعية والثقافية والرياضية والبيئية في البلدية عن طريق المصالح البلدية وعن طريق المنظمات والجمعيات التي تعمل في المجالات المعنية.

الفصل 242 - يستشار المجلس البلدي ويبيدي رأيه في كل مشروع يزمع إنجازه في المنطقة البلدية من قبل الدولة أو الإقليم أو الجهة أو منشأة عمومية.

ويبيدي رأيه في كل الحالات التي يستوجبها التشريع الجاري به العمل.

يبيدي المجلس البلدي رأيه في جميع الحالات في أجل شهرين من تاريخ عرض المسألة عليه للاستشارة.

ولا يحول عدم إبداء الرأي بعد انقضاء الأجل المذكور أو اعتراض البلدية دون إنجاز المشاريع المبرمجة.

الفرع الثاني

في الصلاحيات المشتركة

الفصل 243 - تتمثل الصلاحيات المشتركة مع السلطة المركزية خاصة في:

- تنمية الاقتصاد المحلي ودعم التشغيل.
- المحافظة على خصوصية التراث الثقافي المحلي وتنميته.
- القيام بالأعمال الملانمة لدفع الاستثمارات الخاصة وإقامة مناطق للأنشطة الاقتصادية.
- إنجاز التجهيزات الجماعية ذات الصبغة الاجتماعية والرياضية والثقافية والبيئية والسياحية كدور الثقافة والمتاحف والملاعب الرياضية وغيرها من التجهيزات الرياضية والمساح والمنتزهات والمصبات المراقبة ومراكز معالجة النفايات.
- إحداث المنتزهات الطبيعية وصيانتها داخل تراب البلدية.
- التصرف في الشريط الساحلي الواقع بتراب البلدية وتجهيته بالتنسيق مع المصالح المعنية طبقاً للتشريع والترتيب الجاري به العمل.

▪ ضبط المعاليم والرسوم ومختلف الحقوق مهما كانت تسميتها بما فيها المرتبطة بتركيز علامات الإشهار بالتراب البلدي وبالخدمات المسداة،

▪ القرارات ذات الطابع المالي بما فيها التفويت والتعويض والتسويق وإسناد الاستغلال والمساهمة في المنشآت العمومية المحلية وبقيّة المشاريع الاقتصادية،

▪ التفويت والتعويض في العقارات،

▪ شروط عقود الكراء التي تتجاوز مدتها سنتين،

▪ ترتيب أجزاء الملك العمومي للبلدية من أنهج وساحات عمومية ومساحات خضراء وغيرها وإخراجها وإعادة ترتيبها وكذلك وضع وتغيير أمثلة تصفيف الطرقات العمومية البلدية.

▪ إبرام الصلح.

الفصل 238 - يعدّ المجلس البلدي برنامج الاستثمار البلدي وبرنامج تجهيز البلدية في حدود إمكانياته الذاتية والإمكانيات الموضوعية على ذمته وباعتماد آليات الديمقراطية التشاركية.

يقوم المجلس البلدي بكل التدابير اللازمة والممكنة لدفع التنمية بالبلدية واستقطاب الاستثمار وخاصة بإنجاز البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية أو تطويرها.

الفصل 239 - يعدّ المجلس البلدي أمثلة التخطيط العمراني باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية ويسهر على احترام القواعد المتعلقة بالتهيئة الترابية وبوثائق التخطيط العمراني المتعلقة بحماية التراث الأثري والتاريخي وكل القواعد الأخرى التي تنصّ عليها التشريعات والتراتب الجاري بها العمل.

يقرّ المجلس البلدي ما يتحتّم القيام به من عمليات عمرانية تتعلق بالتهيئة أو بالتهذيب أو بالتجديد العمراني بمفرده أو في إطار الشراكة بالتنسيق مع مصالح الوزارة المكلفة بالتعمير مركزياً أو جهوياً.

يتولى المجلس البلدي إعداد الترتيب المحلية للبناء والتراتب المتعلقة بالمحافظة على الخصوصيات المعمارية بالبلدية.

الفصل 240 - يتولى المجلس البلدي إحداث المرافق العمومية البلدية والتصرف فيها وخاصة منها:

▪ بناء وتعهّد وإصلاح الطرقات وأرصفتها والحدائق والمنتزهات والمنايات وتوابعها ومرافقها التي على ملك البلدية.

▪ تهيئة الحدائق والمواقع والمساحات الخضراء وتجميل المدينة وإزالة مظاهر ومصادر التلوّث عن الطريق العام.

▪ تجميع الفضلات المنزلية والمشابهة لها، على معنى القانون عدد 30 لسنة 2016 المؤرخ في 5 أفريل 2016، وفرزها ورفعها إلى المصبات المراقبة.

▪ التنوير العمومي بالطرقات والساحات العمومية ومؤسسات البلدية.

▪ إنجاز شبكات التطهير وتعهدها.

▪ تعهد مجاري مياه الأمطار والأودية وإصلاحها وتنظيفها ومدّها وصيانة المنشآت الخاصة بالحماية من الفيضانات.

▪ النقل الحضري والمدرسي.

▪ صيانة مدارس التعليم الأساسي والمستوصفات ومراكز الصحة الأساسية.

▪ التدخل في البنيات المتداعية للسقوط.

▪ المحافظة على مناطق ارتفاع الملك العمومي البحري وتطبيق الترتيب المعمول بها.

▪ صيانة الطرقات التابعة للدولة العابرة للمناطق العمرانية بالتراب البلدي، باستثناء الطرقات السيارة.

▪ وضع برامج للإحاطة بالمهاجرين والتونسيين بالخارج.

تتمارس الصلاحيات المشتركة وفقا لأحكام القانون المشار إليه بالفقرة الثانية من الفصل 13 من هذا القانون.

يراعى في توزيع الصلاحيات المشتركة خصوصيات الجزر خاصة في ميدان النقل والتجهيز والبيئة.

الفرع الثالث

في الصلاحيات المنقولة

الفصل 244 . يمارس المجلس البلدي الصلاحيات التي يمكن نقلها إليه من السلطة المركزية خاصة في المجالات التالية:

▪ بناء المؤسسات والمراكز الصحية وصيانتها.

▪ بناء المؤسسات التربوية وصيانتها.

▪ بناء المنشآت الثقافية وصيانتها.

▪ بناء المنشآت الرياضية وتجهيزها وصيانتها.

ويقترن وجوبا كل نقل لصلاحيات بتحويل الموارد المالية والبشرية الضرورية لممارستها.

يتم إنجاز المشاريع والمنشآت في إطار اتفاق تبرمه السلطة المركزية مع البلدية.

تؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجزر عند نقل الصلاحيات من السلطة المركزية إلى الجماعات المعنية.

القسم الرابع

في رئيس البلدية ومساعديه

الفصل 245 . ينتخب المجلس البلدي رئيس البلدية ومساعديه الرئيس، وذلك لكامل المدة في أول جلسة يعقدها بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات.

يحدّد المجلس البلدي عدد مساعديه الرئيس، على أن لا يتجاوز عددهم الأربعة.

الفصل 246 . يتّأس أكبر أعضاء المجلس البلدي سنا الجلسة التي ينتخب فيها الرئيس، ويساعده أصغر الأعضاء سنا.

تتم دعوة المجلس البلدي من قبل الرئيس المتخلى أو من يقوم مقامه لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصبغ والأجل المنصوص عليها بالقانون. وفي صورة التعذر، يتولى الوالي توجيه الدعوة. ويتم التنصيب بالدعوة على الانتخاب الذي سيقع إجراؤه.

ينتخب الرئيس ومساعدوه من طرف المجلس البلدي بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة لأعضائه مع مراعاة القانون الانتخابي وأحكام الفصل 7 من هذا القانون.

إن لم يتحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة تجرى دورة ثانية من الاقتراع لانتخاب رئيس المجلس من بين المترشحين الذين تحسلا على أكبر عدد من الأصوات. وفي صورة تساوي الأصوات، يصرّح بانتخاب أصغر المترشحين سنا.

يقع ترتيب مساعدي رئيس البلدية أثناء انتخابهم من طرف أعضاء المجلس البلدي.

يتولى الكاتب العام كتابة محضر الجلسة الانتخابية الذي يرسل نظير منه إلى الوالي.

يتم الإعلان عن نتائج انتخابات الرئيس والمساعدين في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ إجرائها بواسطة التعليق بمدخل مقر البلدية وبكل الوسائل الأخرى المتاحة.

يمكن الطعن في صحة انتخاب الرئيس والمساعدين حسب الشروط والصبغ والأجل المعمول بها في خصوص الاعتراضات ضد انتخاب المجلس البلدي أمام القضاء الإداري وذلك في أجل 15 يوما من تاريخ الانتخاب.

الفصل 247 . إذا ألغى الانتخاب أو تخلى الرئيس أو المساعدون عن وظائفهم، يدعى المجلس البلدي من قبل رئيس البلدية أو عند الاقتضاء من قبل الوالي المختص ترايبا للانعقاد وسد الشغور.

يرأس الجلسة الانتخابية أكبر أعضاء المجلس البلدي سنا بمساعدة أصغرهم سنا.

تتعقد الجلسة الانتخابية وجوبا في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ حصول الشغور.

الفصل 248 . في حالة الشغور في رئاسة المجلس، يجتمع المجلس البلدي لانتخاب رئيس من بين أعضائه.

تتعقد الجلسة الانتخابية صحيحة بمن حضر.

وإذا لم يحرز أي مترشح على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس في دورة أولى فإنه يتم إجراء دورة ثانية يتقدّم إليها المترشحان المتحصلان على أكبر عدد من الأصوات.

وإن تساوت الأصوات في الدورة الثانية يصرّح بفوز أصغر المترشحين سنا.

الفصل 249 . يتولى رؤساء المجالس البلدية والمساعدون مهامهم لنفس المدة النيابية لهذه المجالس وفي حالة إعادة انتخاب رئيس مجلس بلدي جديد يتم انتخاب مساعدين جدد.

الفصل 250 . يلتزم رئيس البلدية ومساعدوه وأعضاء المجلس البلدي بإعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالح متضاربة عند تسيير البلدية أو ممارسة الاختصاصات.

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح البلدية في ملف ما، يعين المجلس البلدي عضواً آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف وتمثيل البلدية لدى المحاكم أو لإبرام العقود. ويعمل بنفس الإجراء إذا تعارضت مصالح أحد أعضاء المجلس مع مصالح البلدية.

الفصل 251 . توجه استقالة رئيس البلدية أو استقالة مساعديه إلى أعضاء المجلس البلدي الذي انعقد وجوبا في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما للتداول في شأنها.

إذا قبلت الاستقالة أو رفض أصحابها التراجع عنها، يتم إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختصين ترابيا بحصول الشغور.

يوصل المستقيلون مباشرة مهامهم إلى تاريخ تنصيب من يخلفهم.

وفي حالة التأكد أو امتناع الرئيس المستقيل عن مواصلة تسيير الشؤون البلدية، يتعهد عضو المجلس البلدي الأكبر سناً بتسيير شؤون البلدية بمساعدة الكاتب العام.

الفصل 252 . توجه استقالة أحد أعضاء المجلس البلدي إلى رئيس البلدية برسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

الفصل 253 . يمكن إيقاف الرئيس أو أحد مساعديه عن مباشرة وظائفهم بقرار معلل من الوزير المكلف بالجماعات المحلية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد استشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية، وذلك بعد سماعهم أو مطالبتهم بالإدلاء ببيانات كتابية عما قد ينسب إليهم من أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة.

يمكن إعفاء الرؤساء أو المساعدين بأمر حكومي معلل بعد سماعهم واستشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في الأعمال المذكورة بالفقرة الأولى.

يدلي مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية برأيه المعلل في أجل عشرة أيام من تاريخ توصله بالاستشارة من رئاسة الحكومة.

يمكن الطعن في قرارات الإيقاف أو الإعفاء أمام المحكمة الإدارية الابتدائية المختصة. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة في أجل خمسة أيام من تاريخ إعلامهم بالقرارات. ويبت رئيس المحكمة الإدارية المختصة بالنظر في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديم المطلب.

لا تصبح قرارات الإيقاف أو الإعفاء سارية المفعول إلا بعد صدور قرار برفض رئيس المحكمة الإدارية المختصة لمطلب توقيف التنفيذ أو بانقضاء أجل تقديمه عملا بالفقرة السابقة من هذا الفصل.

ويترتب عن الاعفاء وجوبا عدم إمكانية انتخابهم لباقي المدة إلا في حالة إلغاء أمر الإعفاء من طرف المحكمة الإدارية.

الفصل 254 . في صورة تغيب رئيس البلدية أو إيقافه عن المباشرة أو إعفائه أو حصول أي مانع آخر يترتب عنه شغور وقتي، فإنه يعوض في كامل وظائفه بمساعد حسب الترتيب في التسمية.

وإن تعذر التعويض بالمساعد، فيعوض بعضو من المجلس البلدي ينتخب من قبل المجلس بأغلبية الحاضرين. ويتم إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختصين ترابيا.

يعتبر شغورا وقتيا تغيب رئيس البلدية لأسباب صحية أو لسفر لمدة تتجاوز الشهر أو الإيقاف عن ممارسة المهام.

ويتعين أن لا يتجاوز التعويض الوقتي مدة ستة أشهر.

وبانقضاء الأجل المذكور تنطبق أحكام الفصل 247 من هذا القانون.

الفصل 255 . بناء على لائحة معللة يمضيها نصف أعضاء المجلس البلدي على الأقل، للمجلس أن يسحب الثقة من رئيسه بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء. كما له أن يسحب الثقة من مساعدي الرئيس وفقا لنفس الإجراءات.

لا يمكن تقديم لائحة سحب الثقة أكثر من مرة خلال الدورة النيابية.

كما لا يمكن سحب الثقة خلال الأشهر الستة التي تلي انتخاب المجلس البلدي.

كما لا يمكن سحب الثقة خلال السنة الأخيرة من المدة النيابية.

القسم الخامس

في صلاحيات رئيس البلدية

الفصل 256 . رئيس البلدية مسؤول في نطاق القانون عن مصالح البلدية وهو ممثلها القانوني.

الفصل 257 . يتولى رئيس البلدية تحت رقابة المجلس البلدي وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل القيام بالمهام وتطبيق قرارات المجلس وخاصة المتعلقة بما يلي:

- إدارة الأملاك البلدية واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة عليها وتثمينها وتفادي البطء الإداري وإسداء الخدمات في أفضل الظروف،
- تصفيف الطرقات وتسوية ارتفاعها بعد مداولة المجلس البلدي وأخذ رأي المصالح التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير،
- تسليم رخص التصفيف الفردي على الطرقات التابعة للملك العمومي للبلدية وغيرها من الرخص طبقا لقرارات التصفيف وتسوية ارتفاع الطرقات،

- رئاسة الإدارة والمحافظة على الوثائق الحسائية وأرشيف البلدية.
- انتداب وتسمية الأعوان في الخطط الوظيفية في حدود ما يقره القانون وميزانية البلدية.
- اتخاذ كل الإجراءات التحفظية أو ما يوجب إيقاف سقوط الحق،
- التصرف في مداخل البلدية ومراقبة المنشآت البلدية طبقاً للقانون،
- الاشراف على إعداد ميزانية البلدية طبقاً للنظام المالي وإصدار الأذون بالدفع ومراقبة حسابية البلدية وتفرعاتها،
- التخاطب مع المحاسب العمومي للبلدية حول استخلاص الديون،
- تكليف أعوان إدارة أو مسدي خدمات لتولي الإحصاء أو التأكد من صحة الإحصاء للعقارات المبنية وغير المبنية والأنشطة الخاضعة للضرائب المحلية،
- تسيير الأشغال البلدية واتخاذ التدابير العاجلة المتعلقة بالطرق البلدية وتعهدها،
- الطعن لدى المحاكم لحماية مصالح البلدية ونيابتها في القضايا الإدارية والمالية والعدلية،
- اتخاذ كل القرارات المتعلقة بإعداد العقود العامة وإبرامها وتنفيذها وخلصها والتي يمكن إجراؤها حسب التشريع الجاري به العمل باعتبار مبلغها ونوعها. للمجلس أن يقرر عدم إمضاء العقد إلا بعد موافقته في مداولة جديدة،
- إبرام عقود البيع والكراء والمعاوضة والقسمة والصلح ومراجعتها وقبول الهبات والتبرعات وذلك بعد الترخيص فيها طبقاً لهذا القانون،
- تمثيل البلدية في جميع الأعمال المدنية والإدارية،
- الدفاع عن مصالح البلدية بكل الطرق القانونية،
- السهر بمساعدة الكاتب العام على حسن سير المصالح الإدارية وإسداء الخدمات،
- الإصغاء لمشاغل المتساكنين ومكونات المجتمع المدني وتقديم الأجوبة عن التساؤلات،
- الإذن للأعوان المكلفين بالتراتب البلدية بمعاينة المخالفات وتحرير المحاضر وإدراجها بسجل مرقم وإحالتها على المصالح ذات النظر لاتخاذ ما يستوجبه القانون،
- الإذن عند الاقتضاء للمكلفين قانوناً بوظائف المراقبة الاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية القيام بمعاينة مخالفات التراتيب البلدية،
- التخاطب مع ممثل السلطة المركزية المختص ترابياً حول تنفيذ كل القرارات البلدية باللجوء عند الاقتضاء للقوة العامة.

الفصل 258 - يختص رئيس البلدية بإسناد التراخيص المتعلقة بالاستعمال العقاري وخاصة قرارات التقسيم ورخص البناء ورخص الهدم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

يتولى رئيس البلدية إسناد رخص البناء والتقسيم والهدم طبقاً للتشريع المتعلق بالتهيئة والتعمير في حدود ما لا يتعارض مع مبدأ التدبير الحر وبناء على رأي اللجان الفنية المختصة.

تتركب اللجان الفنية المكلفة بدراسة ملفات رخص التقسيم والبناء والهدم من:

- رئيس البلدية أو من ينوبه، رئيساً.
- خمسة أعضاء يعيّنهم المجلس البلدي يكون من بينهم مهندس معماري أو مختص في التعمير.
- خمسة أعضاء ممثلين عن الوزارات المكلفة بالتجهيز والبيئة وأملاك الدولة والنقل والثقافة وممثل عن الحماية المدنية يعيّنهم الوالي المختص ترابياً على أن يكون من بينهم مختص في التعمير.
- مهندس معماري ممثل عن الهيئة المهنية للمهندسين المعماريين.

تتم دعوة ممثل عن كل وزارة أو منشأة عمومية معنية بالترخيص.

ويتخذ رئيس البلدية قراره في أجل أقصاه شهر من تاريخ توصله برأي اللجنة، ويكون قرار الرخص معللاً.

يتم نشر قرارات التقسيم ورخص البناء والهدم مصحوبة برأي اللجنة الفنية على الموقع الإلكتروني للبلدية.

الفصل 259 - يتعين على رئيس البلدية إصدار قرارات هدم البناءات غير المرخص فيها أو المخالفة للرخصة المسلمة بعد القيام بإجراءات التنبيه وبناء على محاضر قانونية.

يتعين على رئيس الوحدة الأمنية المختصة ترابياً توجيه تقرير لرئيس البلدية حول مآل تنفيذ قرارات الهدم المشار إليها بالفقرة الأولى في أجل شهرين من تاريخ توصله بالقرار المذكور.

لا يمكن تسوية المخالفات المتعلقة بالتعمير إلا وفق شروط وإجراءات يضبطها التشريع المتعلق بالتعمير والبناء.

الفصل 260 - يقدم طلب الحصول على شهادة نهاية الأشغال ومطابقتها إلى رئيس البلدية. ولصاحب المطلب إرفاق مطلبه بشهادة في مطابقة الأشغال المنجزة للأمثلة المرخص فيها يسلمها مهندس معماري.

يأذن رئيس البلدية للأعوان المختصين بالبلدية أو يطلب من إدارة التجهيز المختصة ترابياً تكليف أعوان تابعين لمصالح الدولة بمراقبة مطابقة الأشغال للأمثلة المرخص في إنجازها في أجل شهر من تاريخ تقديم طلب الحصول على شهادة نهاية ومطابقة الأشغال.

ويعتبر سكوت البلدية مدة شهرين من تاريخ تقديم مطلب الحصول على شهادة نهاية ومطابقة الأشغال رفضاً.

الفصل 261 - يمكن لرئيس البلدية أن يفوض بقرار ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية جانباً من سلطته باستثناء إمضاء القرارات الترتيبية إلى مساعديه ونوابه وبصفة استثنائية إلى أعضاء المجلس البلدي.

تبقى التفويضات سارية ما لم يقع إنهاء العمل بها.

الفصل 262 - لرئيس البلدية أن يفوض بقرار حق الإمضاء تحت مراقبته ومسؤوليته وفي حدود مشمولاته إلى:

- الكاتب العام للبلدية في المجالات التالية:
- تنفيذ قرارات رئيس البلدية،
- إعداد المشروع الأولي لميزانية البلدية ومتابعة تنفيذها وإعداد ملفات الصفقات وعقود تفويض المرافق العامة وعقود الشراكة والالتزامات البلدية وجدول التحصيل المتعلقة بالمعالم البلدية ومختلف العقود،
- إعداد اقتراحات التعهد بالنفقة والأذن بالتزود والأذن بالدفع والحجج المثبتة،

- تسيير الأعوان والتنسيق بين مختلف المصالح البلدية،
- العناية بمختلف السجلات والدفاتر البلدية ومسكها وبالوثائق الإدارية والأرشيف،

■ الأعوان الشاغلين لإحدى الخطط الوظيفية بالبلدية في حدود الصلاحيات التي تخولها لهم خططهم الوظيفية.

■ الأعوان غير الشاغلين لخطّة وظيفية في صورة غياب أو عدم وجود كاتب عام أو أعوان مكلفين بخطط وظيفية بالبلدية.

لا يمكن تفويض حق إمضاء القرارات الترتيبية كما لا يمكن التفويض لأحد الأشخاص المشار إليهم بهذا الفصل إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ أي قرار.

الفصل 263 - للمجلس البلدي أن يفوض لرئيس البلدية بالأغلبية المطلقة لأعضائه طيلة مدة نيابته الصلاحيات المتعلقة بما يلي:

■ ضبط وتغيير استعمال الأملاك البلدية التي هي في تصرف المصالح البلدية طبقاً لقرارات المجلس،

■ التفاوض قصد الاقتراض والقيام بالإجراءات القانونية والترتيبية اللازمة للغرض في حدود ما يضبطه المجلس البلدي،

■ قبول التبرعات والهبات غير المثقلة بنفقات أو بشروط،
■ ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للبلدية في مختلف المجالات بما في ذلك حق الشفعة،

■ إبرام مشاريع الصلح، على أن يتم عرضها على مصادقة المكتب البلدي،

■ التفاوض مع أطراف أجنبية لعقد علاقات شراكة وتعاون طبقاً للفصل 42 من هذا القانون،

على رئيس البلدية أن يعرض على المجلس البلدي خلال دوراته العادية تقريراً حول كل ما قام به طبقاً لأحكام هذا الفصل.

ويمكن لرئيس البلدية وتحت مسؤوليته إعادة تفويض الصلاحيات المذكورة بهذا الفصل لأحد مساعديه.

الفصل 264 - يتولى رئيس البلدية ومن يكلفهم بذلك تنفيذ القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بالمنطقة البلدية وإسناد التراخيص في مجال التعمير إلا ما أسند لغيره بمقتضى القانون والقيام بكل الوظائف التي يسندها القانون لرئيس البلدية.

الفصل 265 - لرئيس البلدية ولمساعديه ولنوابه ولأعضاء المجلس المكلفين من طرفه صفة ضابط الحالة المدنية، ويعرفون بالإمضاء ويشهدون بمطابقة النسخ للأصل طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

يفوض رئيس البلدية للأعوان التعريف بالإمضاء والإشهاد بمطابقة النسخ للأصل وإمضاء وثائق الحالة المدنية باستثناء إبرام عقود الزواج.

الفصل 266 - رئيس البلدية مكلف بالتراتيب البلدية وتسيير الشرطة البيئية وتنفيذ قرارات المجلس البلدي.

يتولى رئيس البلدية اتخاذ التراتيب الخاصة بالجلولان وحفظ الصحة والسلامة والراحة وجمالية المدينة والمحافظة على البيئة داخل كامل المنطقة البلدية بما تشمله من ملك عمومي للدولة.

يلتزم الأعوان المكلفون بمعاينة المخالفات بإعلام رئيس البلدية بذلك في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ المعاينة.

ويسهر أعوان البلديات المكلفون بالشرطة البيئية تحت مسؤولية رئيس البلدية بالمهام الموكولة إليهم بمقتضى القانون.

وفي صورة عدم الامتثال للقرارات الصادرة عن رئيس البلدية، يلتزم الوالي بالإذن بتنفيذ القرارات المتخذة في نطاق التراتيب البلدية. ويعلم رئيس البلدية كتابياً بمآل القرارات المتخذة في أجل لا يتجاوز شهرين ويعمل على التنفيذ عند الاقتضاء.

تعيّن السلطة المركزية مخاطباً أميناً لكل رئيس بلدية.

لرئيس البلدية الطعن في رفض السلطة المركزية تنفيذ القرارات البلدية أمام القضاء الإداري.

يعتبر عدم اتخاذ قرارات الهدم أو تنفيذها من قبل من له النظر خطأ جسيماً موجبا للمساءلة.

الفصل 267 - ترمي التراتيب الضبطية إلى تحقيق الراحة والصحة العامة والمحافظة على إطار عيش سليم.

وتشمل الإجراءات الضبطية بالخصوص:

- كل ما يهيم تسهيل المرور بالشوارع والساحات والطرق العمومية من تنظيف وتنوير ورفع للحواجز ومنع عرض أي شيء بالنوافذ أو غيرها من أجزاء العمارات مما يخشى من سقوطه ومنع إلقاء ما من شأنه أن يضر بالمارة أو يحدث روائح كريهة وكذلك ردع إلقاء الفضلات الصلبة والسائلة والغازية،

يمسك الكاتب العام للبلدية محاضر مداوالات المكتب بنفس الشروط المنطبقة على كتابة المجلس البلدي.
تضمن محاضر مداوالات المكتب بدفتر مرقم وموقع عليه من رئيس البلدية ولبقية أعضاء المجلس البلدي الاطلاع على هذه المحاضر.

القسم السابع

في الإدارة البلدية

الفصل 270 . تحرص الإدارة البلدية على خدمة كل المتساكنين في إطار تطبيق القانون وفق مبادئ الحياد والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة واستمرارية المرفق العام والنجاعة وتعمل على حماية مصالح البلدية وأملاكها.

تلتزم مصالح البلدية بتطبيق القانون وفق أهداف الصالح العام وبالمساعدة على إنجاز المشاريع وإسداء الخدمات في آجالها.

ويعتبر التأخير في إسداء الخدمات دون وجه حق خطأ يمكن أن يرتقي إلى مستوى الخطأ الجسيم الموجب للمساءلة وفق القانون.

الفصل 271 . يخضع أعوان البلديات لأحكام النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وللأحكام الخصوصية المتعلقة بهم.

يصادق المجلس البلدي على التنظيم الهيكلي لإدارة البلدية.

ويتم وضع تنظيم هيكلي نموذجي لإدارة البلدية بمقتضى أمر حكومي بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 272 . الكاتب العام أو من يقوم بمهامه مكلف تحت سلطة رئيس البلدية بتسيير الإدارة البلدية وتقديم الاستشارات للمجالس البلدية والهيكل المنبثقة عنها.

يحضر الكاتب العام أشغال المجلس البلدي ويبيدي رأيه ويقدم مقترحاته حول المواضيع المعروضة دون أن يكون له الحق في التصويت.

تضبط أصناف وشروط تسمية كاتب عام بلدية بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 273 . يؤجر أعوان البلديات على حساب ميزانياتها.

للسلطة المركزية أن تضع على زمة البلديات أعوانا عموميين يتواصل تأجيرهم من قبل إدارتهم الأصلية.

كما يمكن للسلطة المركزية، بطلب من البلديات، إلحاق أعوان عموميين أو أعوان ينتمون للمؤسسات والمنشآت العمومية.

الفصل 274 . يتولى رئيس البلدية طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل التسمية بالخطط والترتب والأصناف المتعلقة بالموظفين والعملة في حدود العدد المقرر بمجموع أعوان البلدية المصادق عليه من طرف مجلسها.

كل ما يتعلّق بزجر مخالفات البناء والانتصاب غير القانوني وحماية العموم من مخاطر حضائر البناء والأشغال العمومية وهدم أو إصلاح البناءات المتداعية للسقوط التي يأذن بها رئيس البلدية بناء على اختبار يعده خبير تعينه المحكمة المختصة.

كل الإجراءات الرامية إلى تجنب الأعمال المخلة بالراحة العامة من ضجيج وإزعاج للأجوار والعموم ومظاهر التلوث المتأتية من الأنشطة والمؤسسات الصناعية والمهنية والتجارية المتمركزة بالمنطقة البلدية.

مراقبة صحة وزن البضائع المعروضة للبيع أو كيلها وصلاحتها للاستهلاك،

نقل الأموات والدفن وإخراج الرفات من القبور والمحافظة على حرمة الأموات وتعهد المقابر وحمايتها،

كل ما من شأنه أن يمكن من تلافي الحوادث والآفات والكوارث بشتى الوسائل الملائمة وتدارك أمرها بالقيام بالإسعافات اللازمة كالحرائق والفيضانات والكوارث والأوبئة والأمراض المعدية وأوبئة الدواب وكذلك التنسيق مع السلطة المعنية للتدخل العاجل عند الاقتضاء،

التدابير التي ترمي للتوقي أو تلافي الأخطار التي قد تنشأ عن جولان الحيوانات الضارة أو المفترسة أو السائبة وتحول دون تربية قطعان الحيوانات وجولانها بالمناطق السكنية.

التدابير اللازمة للمحافظة على الجمالية الحضرية بالشوارع والساحات والفضاءات العمومية والخاصة مع احترام الخصوصيات العمرانية والمعمارية والتاريخية والبيئية للمنطقة البلدية.

تعمل الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية على تجهيز وتكوين وتأهيل أعوان البلديات المكلفين بمهام الشرطة البيئية.

الفصل 268 . إذا امتنع رئيس البلدية أو أهمل القيام بعمل من الأعمال التي يسندها له القانون والتراتب، يتولى الوالي التنبيه عليه كتابيا بإتمام ما يستوجبه القانون والتراتب. وفي صورة تقاعس رئيس البلدية أو عجزه الجلي عن إتمام المهام المستوجبة رغم وجود خطر مؤكد، للوالي أن يباشر تلك الصلاحيات بنفسه أو أن يكلف من ينوبه للغرض وذلك بمقتضى قرار معلل.

وينتهي تدخل الوالي بزوال الأسباب المذكورة أعلاه.

القسم السادس

في المكتب البلدي

الفصل 269 . يساعد رئيس المجلس البلدي في تسيير شؤون البلدية مكتب بلدي يتركب، بالإضافة إلى الرئيس، من المساعدين ورؤساء اللجان ورؤساء الدوائر عند الاقتضاء.

يجتمع المكتب البلدي مرة في الشهر على الأقل. ويرأسه رئيس المجلس البلدي أو من ينوبه عند التعذر طبق أحكام هذا القانون.

تتولى البلدية فتح مناظرة لانتداب الموظفين والعملة في حدود عدد الشغورات حسب الصيغ والإجراءات الجاري بها العمل واحترام مبدأ المساواة والشفافية.

الفصل 275 - تضبط شروط وإجراءات التسمية بالخطط الوظيفية التابعة للبلديات والإعفاء منها بمقتضى أمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

القسم الثامن

في النظام القانوني للقرارات المتخذة من قبل السلط البلدية ومراقبتها

الفصل 276 - تكون القرارات الترتيبية البلدية نافذة المفعول بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشرها بالموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

وتلتزم البلدية بتعليق ملخص للمداولات ونسخة من القرارات الترتيبية بمقرها الأصلي وبمقرات الدوائر البلدية التابعة لها.

يتم إعلام أمين المال الجهوي بالقرارات ذات الانعكاسات المالية والعقود المبرمة مع البلدية في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ اتخاذها.

خلافًا لأحكام الفصل 46 من هذا القانون، يمكن للمجلس البلدي في حالة التأكد أن يقرر بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه نفاذ قرار ترتيبية بمجرد تعليقه وإيداعه لدى الوالي وإعلام العموم بأي وسيلة متاحة على أن يتم نشره لاحقًا بالموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

الفصل 277 - تكون القرارات الفردية الصادرة عن السلط البلدية وجوبًا معللة وتصبح سارية المفعول منذ تبليغها للمعنيين بالأمر أو علمهم بها مع الأخذ بعين الاعتبار الحق في الطعن أمام القضاء لمن له مصلحة.

الفصل 278 - للوالي بمبادرة منه أو بطلب ممن له مصلحة الاعتراض على القرارات التي تتخذها البلدية.

يبلغ الوالي رئيس البلدية نسخة من عريضة الدعوى ضد القرار المطعون فيه ثلاثة أيام قبل إيداعها بكتابة المحكمة.

للوالي في حالة التأكد أن يطلب توقيف تنفيذ القرار البلدي.

إذا كان القرار البلدي من شأنه النيل من حرية عامة أو فردية، يأذن رئيس المحكمة الإدارية الابتدائية بإيقاف التنفيذ في أجل خمسة أيام، وذلك بطلب من الوالي أو ممن يهمهم الأمر.

لا تحول الأحكام الواردة بهذا الفصل دون إمكانية لجوء كل شخص طبيعي أو معنوي بصفة مباشرة للمحكمة الإدارية الابتدائية قصد الطعن في القرارات البلدية التي أحدثت له أثرًا.

الفصل 279 - تكون لآلية المداولات والقرارات البلدية التي شارك فيها أعضاء بلديون لهم مصلحة فيها أو كان يهمهم موضوعها شخصيًا أو نيابة عن الغير.

يتم التصريح بالإلغاء بقرار من المحكمة الإدارية الابتدائية المختصة بمبادرة من الوالي أو بطلب ممن له مصلحة طبقًا للإجراءات المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 280 - يمنع على كل عضو بالمجلس البلدي إبرام عقود مع المجلس أو أن تكون له معاملات مهما كان نوعها مع المجلس الذي هو عضو فيه إذا كان في وضعية تضارب مصالح على معنى التشريع المتعلق بتضارب المصالح.

يترتب عن مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل بطلان العقد أو المعاملة.

القسم التاسع

في التعاون بين البلديات

الفصل 281 - يمكن لبلديتين أو أكثر التعاون قصد إعداد أو إنجاز مشاريع مشتركة أو إسداء خدمات ذات مصلحة مشتركة في إطار التضامن أو الاقتصاد في الكلفة أو الجدوى أو إنجاز الأعمال الفنية.

ويمكن للإقليم أو الجهة أن يشتركا مع البلديات في إنجاز المشاريع أو إسداء الخدمات المذكورة.

يأخذ التعاون بين البلديات صيغًا مختلفة وفق أحكام هذا القانون.

الفصل 282 - يمكن للبلديات المنتمية إلى نفس الجهة إحداث لجنة مشتركة للتعاون تتولى إعداد برنامج للتعاون بينها واقتراح إحداث مؤسسات أو مشاريع التعاون المشتركة في مختلف المجالات الراجعة لها بالنظر.

الفصل 283 - يمكن لبلديتين أو أكثر التعاون لتحقيق الغايات المنصوص عليها في هذا القانون بإبرام اتفاقية بينها.

يمكن لبلديتين أو أكثر استغلال مرافق عمومية لها صبغة اقتصادية ذات مصلحة مشتركة من قبل بلدية واحدة تقوم مقام صاحب اللزومة بالنسبة للبلديات الأخرى في إطار اتفاقية تبرم للغرض.

يمكن لبلديتين أو أكثر استغلال مرفق أو عدة مرافق عمومية لها صبغة اقتصادية وذات مصلحة مشتركة بإحداث منشأة عمومية وتنظيمها حسب أحكام هذا القانون.

يمكن لبلديتين أو أكثر بالاتفاق مع جهة أو أكثر إنشاء وكالة للتهيئة والتعمير على مستوى الجهة أو على مستوى عدد من الجهات لضمان تناسق المخططات والعمليات والفضاءات العمرانية التي تمتد على ترابها ومتابعة إنجاز الأشغال.

يتم إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختصين تريبايا بقرار الانسحاب وفقا لأحكام هذا القانون.

يبرم اتفاق لتسوية الآثار المترتبة عن الانسحاب وفقا للإجراءات المنصوص عليها بالنظام الأساسي لمؤسسة التعاون.

تعرض النزاعات المتعلقة بالانسحاب وأثاره على القضاء الإداري.

الباب الثاني

في الجهة

الفصل 293 . الجهة جماعة محلية تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية تتولى التصرف في الشؤون الجهوية وفق مبدأ التدبير الحر وتعمل في نطاق دائرتها على تحقيق التنمية الشاملة والمتضامنة والتكامل بين المشاريع التنموية والمرافق العامة ودعمها وتعزيزها بالتنسيق والتعاون مع السلطة المركزية ومع بقية الجماعات المحلية.

الفصل 294 . يتم إحداث الجهة وضبط حدودها بقانون وفق مقتضيات الفصل 3 من هذا القانون.

يقر هذا القانون الجهات التي سبق إنشاؤها في نطاق حدودها الترابية قبل تاريخه والمضمنة بالملحق "ب" المصاحب.

يتم تغيير اسم الجهة أو مقرها أو حدودها بموجب قانون بنفس الإجراءات المعتمدة عند إحداثها بناء على مداولة المجلس الجهوي بأغلبية ثلثي أعضائه.

القسم الأول

في صلاحيات الجهة

الفصل 295 . تتمتع الجهة بصلاحيات ذاتية وصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية وصلاحيات منقولة منها.

الفرع الأول

في الصلاحيات الذاتية

الفصل 296 . تتولى الجهة بالخصوص:

- وضع مخططات لدفع التنمية بالجهة باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية مع مراعاة مقتضيات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر.

- السهر على تسيير مختلف الخدمات والتجهيزات العمومية ذات البعد الجهوي والمتعلقة خاصة بمسالك التوزيع والبيئة والثقافة والرياضة والشباب والشؤون الاجتماعية والتشغيل والمسنين لفائدة متساكني الجهة والمؤسسات والجمعيات المنتصبة بها وصيانة المنشآت الخاصة بها.

- تنظيم النقل غير الحضري داخل الجهة ودعمه والعمل على تحسين خدماته.

كما يمكن بمقتضى اتفاق بين بلديتين أو أكثر بعث مجامع خدمات وفقا لنظام أساسي نموذجي يضبط بأمر حكومي يصدر باقتراح من المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 284 . تنطبق على مؤسسات التعاون بين البلديات الأحكام المتعلقة بتسيير المجلس البلدي والمتعلقة بالرقابة اللاحقة على البلديات من هذا القانون ما لم تتناقض وأحكام هذا الباب. وتخضع الأعمال الإدارية لمؤسسات التعاون بين البلديات لرقابة القاضي الإداري.

الفصل 285 . تعمل الدولة على تحفيز التعاون بين البلديات بتمتع مؤسسات التعاون بين البلديات بامتيازات جبائية ومالية خصوصية تضبط بقانون.

الفصل 286 . تتكون موارد مؤسسات التعاون بين البلديات من:

- مساهمة البلديات المشاركة بأي عنوان كان.
- مداخيل أملاك المؤسسة الذاتية والمنقولة لها من طرف البلديات،

- المداخيل من مختلف الإدارات العمومية والجمعيات والخواص مقابل الخدمات التي تسديها لهم.
- الاعتمادات المخصصة لها من الدولة.
- الهبات والوصايا مع مراعاة أحكام التشريع الجاري به العمل.

الفصل 287 . تعتبر محدثة قانونا مؤسسات التعاون بين البلديات بقرار مشترك بين المجالس البلدية المعنية على أن يتم ذلك في مدة متفق عليها.

الفصل 288 . لا يحق للمنتخبين المحليين تسيير مؤسسات التعاون بين البلديات أو العمل لديها بصفة أجير. يعدّ مجلس المؤسسة نظاما داخليا له.

رئيس مؤسسة التعاون بين البلديات هو ممثلها القانوني.

الفصل 289 . يمارس مجلس إدارة مؤسسة التعاون بين البلديات الصلاحيات الراجعة له طبقا للقانون المتعلق بالمنشآت العمومية وللنظام الأساسي للمؤسسة.

الفصل 290 . يمكن للبلديات الأعضاء أن تكلف مؤسسة التعاون بين البلديات بمهام إضافية.

الفصل 291 . يمكن قبول أعضاء جدد بمؤسسة التعاون طبقا لملحق تعديلي لاتفاقية تأسيس مؤسسة التعاون.

الفصل 292 . يمكن لبلدية بعد مداولة مجلسها أن تنسحب من مؤسسة التعاون بين البلديات.

الفصل 297 . تتمثل الصلاحيات المشتركة مع السلطة المركزية خاصة في:

- وضع مخططات للتهيئة الترابية بالجهة وفق القانون الجاري به العمل باعتماد آليات التشاركية المناسبة،
- إنجاز التجهيزات العمومية ذات البعد الجهوي والمتعلقة خاصة بمسالك التوزيع والبيئة والثقافة والرياضة والشباب والشؤون الاجتماعية والتشغيل والمسنين.
- إنجاز المناطق الصناعية والحرفية والتجارية والسياحية بالتنسيق مع المنشآت العمومية المختصة.
- الإحاطة بالمستثمرين المنتصبين بالجهة ودعم باعثي المشاريع بها.
- المحافظة على المناطق الطبيعية والأثرية والعمل على ترميمها ثقافيا واقتصاديا.
- دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية بالجهة.
- وضع برامج للتكوين المهني تراعي خصوصيات الجهة ودعمها للمساعدة على تشغيلية الشباب بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية.
- تنظيم النقل الحضري ذي البعد الجهوي.
- دعم انفتاح المؤسسات التعليمية ومؤسسات التكوين المهني والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي على المحيط الاقتصادي والثقافي بالجهة،
- متابعة وضع سوق الشغل بالجهة واتخاذ المبادرات لتشجيع على خلق مواطن الشغل،
- دفع الحوار الاجتماعي والمساهمة في فض النزاعات التشغيلية على مستوى الجهة،
- وضع مخططات تعنى بالهجرة والتونسيين بالخارج.
- تمارس الصلاحيات المشتركة وفقا لأحكام القانون المشار إليه بالفقرة الثانية من الفصل 13 من هذا القانون.

الفرع الثالث

في الصلاحيات المنقولة

- الفصل 298 . تمارس الجهة الصلاحيات التي يمكن نقلها إليها من السلطة المركزية وخاصة في المجالات التالية:
- صيانة البنية الأساسية والمباني العمومية والتجهيزات العمومية والمرافق ذات البعد الجهوي وتجهيزتها.
 - دعم النشاط الاقتصادي الفلاحي والصناعي والتجاري والاستثمار بالجهة.
 - ويقترن وجوبا كل نقل لصلاحيات بتحويل الموارد المالية والبشرية الضرورية لممارستها.

في المجلس الجهوي

الفصل 299 . يسيّر الجهة مجلس جهوي منتخب طبقا للقانون الانتخابي.

ينتخب المجلس الجهوي في أول اجتماع له في أجل لا يتجاوز ثمانية أيام عمل من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات رئيسا ومساعدين بدعوة من رئيس المجلس الجهوي المنقضية نيابته وعند التعذر من أكبر أعضاء المجلس الجهوي المنتخب سنا مع مراعاة أحكام الفصل 7 من هذا القانون والقانون الانتخابي.

الفصل 300 . تنعقد الجلسة الأولى للمجلس الجهوي المنتخب في أجل لا يتجاوز ثمانية أيام عمل من تاريخ التصريح بالنتائج النهائية للانتخابات من قبل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك بدعوة من رئيس المجلس الجهوي المنقضية نيابته وعند التعذر من أكبر أعضاء المجلس الجهوي المنتخب سنا.

يحدّد المجلس في أول اجتماعاته مواعيد دوراته العادية ويعلم بها العموم.

الفصل 301 . يتولّى أعضاء المجلس الجهوي خلال الجلسة الأولى أداء القسم التالي بحضور الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف المختصة ترايبا أو من ينوبه:

"أقسم بالله العظيم أن أتفانى في خدمة مصالح الجهة وكل متساكنيها بدون تمييز أو محاباة في إطار احترام الدستور والقوانين وقيم الديمقراطية ووحدة الدولة التونسية."

الفصل 302 . باستثناء الحالات المنصوص عليها بالقانون، لا يمكن حل المجلس الجهوي إلا إذا استحال اعتماد حلول أخرى وبمقتضى أمر حكومي معلل بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا ولأسباب تتعلق بإخلال خطير بالقانون أو بتعطيل واضح لمصالح المتساكنين وذلك بعد الاستماع إلى أعضائه وتمكينهم من حق الدفاع.

وفي حالة التأكد، يمكن للوزير المكلف بالجماعات المحلية إيقاف المجلس عن النشاط بناء على تقرير معلل من الوالي وبعد استشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية، وذلك لمدة أقصاها شهران.

يمكن لرئيس الجماعة أو لثلث أعضاء المجلس الطعن في قرارات الإيقاف أو الحل أمام المحكمة الإدارية الابتدائية المختصة. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة في أجل خمسة أيام من تاريخ إعلامهم بالقرارات. ويبت رئيس المحكمة الإدارية المختصة بالنظر في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديم المطلب.

الفصل 306 . تتركب اللجنة المؤقتة للتسيير من عدد من الأعضاء يتراوح بين عشرين وثلاثين عضوا بحسب أهمية عدد سكان الجهة ووفقا لجدول يضبطه أمر حكومي بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية و بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا. ويراعى مبدأ التناسف وتمثيلية الشباب في تركيبة اللجنة.

يمارس أعضاء اللجنة مهامهم مجانا، على أن تتكفل الجهة بإرجاع مصاريفهم طبقا لأحكام الفصل 6 من هذا القانون.

تتعهد اللجنة المؤقتة بتسيير الشؤون العادية للجهة. وباستثناء حالة إحداث جهة جديدة ، لا يمكن للجنة المؤقتة للتسيير النظر في إجراء انتداب أعوان قارين. ويمارس رئيس اللجنة المؤقتة للتسيير صلاحيات رئيس الجهة.

تمارس اللجنة المؤقتة للتسيير صلاحياتها لمدة أقصاها ستة أشهر قابلة للتجديد مرة واحدة، وفي كل الحالات إلى حين انتخاب مجلس جهوي.

ويمكن لرئيس اللجنة المؤقتة للتسيير أن يفوض بقرار جزءا من مهامه إلى أحد أعضاء اللجنة.

الفصل 307 . إلى حين تعيين لجنة مؤقتة لتسيير شؤون الجهة، يواصل المجلس الجهوي المنحل تسيير أعمالها. وفي صورة الرفض، يتعهد المدير التنفيذي للجهة بتسيير مصالح الجهة، ويأذن، بتكليف من الوالي، بالنفقات التي لا تحتل التأخير.

الفصل 308 . يشكل المجلس الجهوي اللجان القارة التالية:

- اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف،
- اللجنة المكلفة بالنظافة والصحة والبيئة،
- اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والحوار الاجتماعي،
- اللجنة المكلفة بالعائلة والطفولة والأفراد فاقد السند العائلي،
- اللجنة المكلفة بالبنية الأساسية والتهيئة الترابية،
- اللجنة المكلفة بالشؤون الإدارية وإسداء الخدمات والنقل،
- اللجنة المكلفة بالفنون والثقافة والتراث والتربية والتعليم،
- اللجنة المكلفة بالشباب والرياضة والعمل التطوعي،
- اللجنة المكلفة بالمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- اللجنة المكلفة بالديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة،
- اللجنة المكلفة بالتعاون اللامركزي.

للمجلس تشكيل لجان غير قارة يعهد إليها بدراسة مواضيع محدّدة ويشارك في أعمالها ممثلون عن المجتمع المدني والتنظيمات المهنية.

تكون تركيبة مختلف اللجان وفقا للتمثيل النسبي لمختلف القوائم الفائزة بمقاعد المجلس الجهوي. وفي ما عدا حالات الاستحالة يراعى تباعا مبدأ التناسف وتمثيلية الشباب وارتباط اختصاص ومؤهلات الأعضاء وميدان أعمال اللجنة.

لا تصبح قرارات الإيقاف أو الحل سارية المفعول إلا بعد صدور قرار برفض رئيس المحكمة الإدارية المختصة لمطلب توقيف التنفيذ أو بانقضاء أجل تقديمه.

ويتولّى المدير التنفيذي للجهة طيلة فترة إيقاف المجلس الجهوي تسيير إدارة الجهة، ويأذن استثنائيا، بناء على تكليف من الوالي، بالنفقات التي لا تحتل الانتظار.

الفصل 303 . للعضو بالمجلس الجهوي أن يقدم استقالته لرئيس الجهة الذي يعرضها على المجلس الجهوي في أول اجتماع يعقده لمعاينتها. ويتم إعلام الوالي المختص ترابيا بذلك.

ما عدا حالات استنفاد سد الشغور وفقا للقانون الانتخابي ينحل المجلس الجهوي بالاستقالة الجماعية أو بالاستقالة المتزامنة لأغلبية أعضائه التي توجه إلى الوالي المختص ترابيا.

ويعتبر المجلس الجهوي منحلا بانقضاء 15 يوما من تاريخ إعلام الوالي.

يتولى الوالي إعلام كل من الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمجلس الأعلى للجماعات المحلية بكل حالات الشغور والانحلال.

الفصل 304 . كل عضو من أعضاء المجلس الجهوي يتمتع دون عذر شرعي عن أداء المهام المناطة بعهدته قانونا يتم التنبية عليه كتابيا من قبل رئيس الجهة للقيام بواجباته. وفي صورة عدم استجابته، يمكن للمجلس الجهوي إعفائه من مهامه بأغلبية ثلاثة أخماس أعضائه وذلك بعد سماعه. وللمعني بالأمر الطعن لدى المحكمة الإدارية المختصة ترابيا.

كل عضو بالمجلس الجهوي يفقد صفته كناخب أو تنطبق عليه حالة من حالات عدم الجمع وفق أحكام القانون الانتخابي يفقد عضويته بالمجلس بمقتضى القانون. ويصرّح المجلس الجهوي بذلك خلال أول اجتماع له.

الفصل 305 . يتم تعيين لجنة مؤقتة لتصريف شؤون الجهة والتنصيب على رئيسها بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالجماعات المحلية بعد استشارة رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية في الصور التالية:

- حل المجلس الجهوي،
- الاستقالة الجماعية أو استقالة أغلبية أعضاء المجلس الجهوي،
- حالات الوفاة وفقدان الأهلية،
- إلغاء انتخاب المجلس الجهوي،
- إحداث جهة جديدة.

يضبط النظام الداخلي تنظيم المجلس الجهوي وسير العمل به.

كما يضبط النظام الداخلي طريقة توزيع المسؤوليات داخل اللجان وفقا لقاعدة التمثيل النسبي.

الفصل 313 . ترفق الدعوات إلى جلسات المجلس الجهوي بملاحظات تفسيرية حول المسائل التي ستعرض على التداول أثناء الجلسة.

تحال على أعضاء المجلس الجهوي وجوبا قبل انعقاد الجلسة خمسة أيام على الأقل مشاريع الصفقات أو غيرها من العقود.

ولكل عضو من أعضاء المجلس الجهوي في إطار ممارسته لمهامه الحق في الاطلاع على كل الوثائق والمعطيات المتعلقة بالمسائل الجهوية التي تكون موضوع تداول.

الفصل 314 . يتولى الرئيس وعند التعذر من ينوبه من المساعدين رئاسة المجلس الجهوي.

عند مناقشة الحساب المالي للجهة ينتخب المجلس الجهوي رئيسا للجلسة، وفي هذه الحالة يمكن لرئيس الجهة حتى وإن لم يعد مباشرة لوظيفته أن يحضر المناقشات وعليه مغادرة الجلسة عند الاقتراع.

تكون جلسات المجلس الجهوي علنية، ويعلن عن تاريخ انعقادها عن طريق التعليق وبمختلف وسائل الإعلام المتاحة. غير أنه يمكن للمجلس الجهوي بطلب من ثلث أعضائه أو من رئيس المجلس أن يقرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين التداول في جلسة سرية.

يحفظ رئيس اجتماع المجلس الجهوي النظام بالجلسة. وله أن يأمر كل من يتسبب في الإخلال بالنظام بمغادرة الجلسة. وله الاستنجاذ بالقوة العامة لحماية الاجتماعات وضمان سيرها بصورة عادية.

يتعهد المدير التنفيذي للجهة بمسك محاضر المداولات. وعند تغييره يعين المجلس في بداية كل جلسة أحد أعضائه ليتولى مهمة الكتابة ويقوم بمساعدته أحد موظفي الجهة.

الفصل 315 . يخصص مكان لأعضاء مجلس نواب الشعب المنتخبين بالدوائر الانتخابية بالجهة ولرؤساء بلديات الجهة لحضور اجتماعات المجلس الجهوي بصفة ملاحظين.

كما يخصص مكان لممثلي نقابات العمال والأعراف والمنظمات الوطنية والغرف الصناعية والتجارية المعنية بالجهة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المعنية بنشاط الجهة والمدرجة بسجل خاص يمسكه المدير التنفيذي للجهة.

الفصل 316 . يعقد المجلس الجهوي جلساته بحضور أغلبية أعضائه.

في صورة عدم اكتمال النصاب يدعى المجلس للانعقاد بعد ثلاثة أيام على الأقل مهما كان عدد الحضور.

باستثناء حالة عدم وجود قوائم انتخابية أخرى، تسند رئاسة اللجنة المكلفة بالشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرف إلى أحد أعضاء المجلس الجهوي من غير القوائم التي تم من ضمنها انتخاب الرئيس ومساعدته الأول.

الفصل 309 . يعين المجلس الجهوي رؤساء اللجان ومقرريها بناء على قاعدة التمثيل النسبي.

في صورة استقالة أو تغيب رئيس أو مقرر لجنة، يتولى رئيس المجلس الجهوي تعيين من ينوبه، على أن يعرض حالات الشغور على المجلس الجهوي في أول جلسة يعقدها.

يتولى المجلس سد الشغور الحاصل في اللجان.

الفصل 310 . تجتمع اللجان في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ تشكيلها بدعوة من رؤسائها، وتضبط مواعيد اجتماعاتها وجدول أعمالها.

تعد اللجان تقارير حول المواضيع التي تتعهد بها أو التي يعهد بها إليها من قبل المجلس الجهوي أو رئيس الجهة.

تعتمد اللجان آليات الديمقراطية التشاركية، ويمكن للجنة أن تدعو للمشاركة في أعمالها أعوان الدولة أو المؤسسات أو المنشآت العمومية من ذوي الخبرة. ولها أن تدعو المتساكنين أو مكونات المجتمع المدني أو كل الأشخاص الذين يمكن أن يفيدوا برأيهم بحكم نشاطهم أو خبرتهم.

تضمن أعمال اللجان بدفتر خاص مرقم. ويمكن اعتماد منظومة السجل الإلكتروني المؤمن.

ليس للجان سلطة تقريرية، ولا يمكنها ممارسة أي صلاحية من صلاحيات المجلس الجهوي ولو بتفويض منه.

الفصل 311 . يعقد المجلس الجهوي وجوبا دورة كل ثلاثة أشهر. كما يعقد اجتماعات كلما اقتضت الحاجة ذلك بدعوة من رئيسه أو بطلب من ثلث أعضائه أو بطلب من عشر الناخبين المسجلين بالسجل الانتخابي للجهة.

مع مراعاة الحالات الاستثنائية أو موجبات العطل الرسمية، تعقد جلسات المجلس الجهوي خلال أيام نهاية الأسبوع.

توجه الدعوات قبل 15 يوما على الأقل من موعد اجتماع المجلس. غير أنه يمكن اختصار الأجل إلى يومين في حالة التأكد وفي حالة التأكد القصوى يجتمع المجلس حالا. وتضمن بالدعوة وجوبا المسائل المطروحة بجدول الأعمال.

تضمن الدعوة بدفتر المداولات وتعلق بمدخل مقر الجهة وتدرج بالموقع الإلكتروني المخصص لها، وتوجه كتابة إلى أعضاء المجلس الجهوي. ويعمل قانونا بالدعوات الموجهة بالبريد الإلكتروني عندما يثبت بلوغها.

الفصل 312 . يصادق المجلس الجهوي على نظامه الداخلي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تركيزه.

الفصل 317 . مع مراعاة الأحكام الخاصة المتعلقة بالتصويت على بعض المسائل، تتخذ القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، على أن لا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس الجهوي.

لا يمكن التصويت بالوكالة.

يجرى التصويت علانية. وإذا تساوت الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحاً. وتدرج أسماء المصوتين بمحضر الجلسة.

يجرى الاقتراع سرا في إحدى الصورتين التاليتين:

■ إذا طالب بذلك ثلث أعضاء المجلس الحاضرين على الأقل وصادق المجلس على المقترح بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين،
■ إذا دعي المجلس للانتخاب أو للبت في تسمية أو تقديم ترشحات، وفي هذه الحالة، إن لم يحرز أي مرشح على أغلبية أصوات الحاضرين في دورة أولى، فإنه يتم إجراء دورة ثانية يتقدم إليها المترشحان المتحصلان على أكبر عدد من الأصوات في الدورة الأولى.

وإن تساوت الأصوات في الدورة الثانية، يصرح بفوز أصغر المترشحين سناً.

الفصل 318 . يضبط النظام الداخلي للمجلس الجهوي شروط وإجراءات طرح أسئلة شفاهية تتعلق بشؤون الجهة أو تنظيم جلسات استماع لرئيس المجلس أو أحد مساعديه ورؤساء اللجان.

كما يضبط النظام الداخلي إجراءات الجلسات السنوية التي يخصصها المجلس لمناقشة تقارير اللجان.

الفصل 319 . على المشغلين أن يملكوا الأعوان العموميين والأجراء أعضاء المجالس الجهوية من تسهيلات للحضور والمشاركة في جلسات المجلس أو اللجان التي يكونون أعضاء فيها وفقاً لأحكام هذا القانون.

ما عدا حالات التأكد، يتعين على عضو المجلس الجهوي إعلام مشغله بتاريخ الاجتماعات ثلاثة أيام على الأقل قبل انعقاد الجلسات، وإيداع نظير من الدعوة لها.

في صورة التقييد بأحكام الفقرة الثانية من هذا الفصل من قبل عضو المجلس الجهوي، لا يمكن أن يكون تغيب الأعوان والأجراء لحضور اجتماعات جهوية رسمية سبباً في الطرد أو فسخ عقد الشغل. كما لا يمكن أن ينجز عن الغيابات لحضور اجتماعات جهوية رسمية أي إجراء تأديبي أو تعطيل أي ترقية مهنية أو الانتفاع بأي امتياز اجتماعي.

على مديري مؤسسات التعليم والتكوين أن ييسروا حضور التلاميذ والطلبة المنتخبين بالمجالس الجهوية وفقاً لنفس الإجراءات والشروط.

الفصل 320 . تدرج مداوات المجلس الجهوي بالترتيب حسب تواريخها بسجل المداوات، وتمضى من طرف أعضاء المجلس الحاضرين أو يتم التنصيص على الأسباب المانعة للإمضاء.

يعلق لمدة شهرين مضمون من محضر الجلسة بمدخل مقر الجهة عند الاقتضاء في أجل لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ انعقادها. كما ينشر بالموقع الإلكتروني المخصص للجهة.

الفصل 321 . يختص المجلس الجهوي ميدانياً بتصريف الشؤون الجهوية والبت فيها. ويتعهد بالتداول على وجه الخصوص فيما يلي:

■ المسائل ذات الطابع المالي بما فيها التفويت والمعاوضة والتسويق وإسناد الاستغلال والمساهمة في المنشآت العمومية المحلية وبقية المشاريع الاقتصادية،
■ المسائل ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وتطوير المهن وإقرار المشاريع العمومية الجهوية ومتابعة إنجازها،
■ المسائل المتعلقة بمقر الجهة وأملكها،
■ الشؤون المتعلقة بالفنون والثقافة وإثرائها بالجهة،
■ الشؤون المتعلقة بالشباب والطفولة والرياضة والأسرة والأفراد فاقد السند العائلي،

■ الشؤون المتعلقة بالمحافظة على البيئة والمحيط وجمالية العمران،

■ الشؤون المتعلقة بإسداء الخدمات في أسرع الأوقات وسير المرافق العمومية بأنجع الطرق،

■ المسائل المتعلقة بالتعاون مع الجماعات المحلية والسلطة المركزية،

■ المسائل المتعلقة بالشراكة مع الخارج،
■ الشؤون المتعلقة بالنقل وتنظيم القطاع بالجهة،
■ الاستثمار في مشاريع تضمن للجهة مداخيل دورية وقارة،
■ الشؤون المتعلقة بالهجرة والتونسيين بالخارج،

وكل الشؤون والمسائل المرتبطة بالمجالات التي تدخل في نطاق الصلاحيات الذاتية والمشاركة أو المحالة من قبل الدولة للجهة.

يبت المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه في تغيير صبغة الأراضي الفلاحية لإنجاز مشاريع اقتصادية بناء على دراسة المؤثرات البيئية والجدوى الاقتصادية وفقاً للتشريع و الترتيب الجاري بها العمل.

القسم الثالث

في رئيس الجهة ومساعديه

الفصل 322 . ينتخب المجلس الجهوي رئيس الجهة ومساعدي الرئيس من بين أعضائه، وذلك لكامل المدة.

يحدّد المجلس الجهوي عدد مساعدي الرئيس، على أن لا يتجاوز عددهم الأربعة.

الفصل 323 . تتم دعوة المجلس الجهوي من قبل الرئيس المتخلى أو من يقوم مقامه لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والأجل المنصوص عليها بالقانون. وفي صورة التعذر، يتولى الوالي توجيه الدعوة. ويتم التنصيب بالدعوة على الانتخاب الذي سيقع إجراؤه.

يترأس أكبر أعضاء المجلس الجهوي سنا الجلسة التي ينتخب فيها الرئيس، ويساعده أصغر الأعضاء سنا.

ينتخب الرئيس ومساعدوه من طرف المجلس الجهوي بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة لأعضائه مع مراعاة القانون الانتخابي وأحكام الفصل 7 من هذا القانون.

إن لم يتحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة تجرى دورة ثانية من الاقتراع لانتخاب رئيس المجلس من بين المترشحين الذين تحصلوا على أكبر عدد من الأصوات. وفي صورة تساوي الأصوات، يصرح بانتخاب أصغر المترشحين سنا.

يقع ترتيب مساعدي رئيس الجهة أثناء انتخابهم من طرف أعضاء المجلس الجهوي.

يتولى المدير التنفيذي كتابة محضر الجلسة الانتخابية الذي يرسل نظير منه إلى الوالي.

يتم الإعلان عن نتائج انتخابات الرئيس والمساعدين في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ إجرائها بواسطة التعليق بمدخل مقر الجهة وبكل الوسائل الأخرى المتاحة.

يمكن الطعن في صحة انتخاب الرئيس والمساعدين حسب الشروط والصيغ والأجل المعمول بها في خصوص الاعتراضات ضد انتخاب المجلس الجهوي أمام القضاء الإداري وذلك في أجل 15 يوما من تاريخ الانتخاب.

الفصل 324 . إذا أُلغِيَ الانتخاب أو تخلى الرئيس أو المساعدون عن وظائفهم، يدعى المجلس الجهوي من قبل رئيس الجهة أو عند الاقتضاء من قبل الوالي المختص ترابيا للانعقاد وسد الشغور.

يرأس الجلسة الانتخابية أكبر أعضاء المجلس الجهوي سنا بمساعدة أصغرهم سنا.

تتعقد الجلسة الانتخابية وجوبا في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ حصول الشغور.

الفصل 325 . في حالة الشغور في رئاسة المجلس، يجتمع المجلس الجهوي لانتخاب رئيس من بين أعضائه. تتعقد الجلسة الانتخابية صحيحة بمن حضر.

وإذا لم يجرز أي مترشح على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس في دورة أولى فإنه يتم إجراء دورة ثانية يتقدم إليها المترشحان المتحصلان على أكبر عدد من الأصوات.

وإن تساوت الأصوات في الدورة الثانية يصرح بفوز أصغر المترشحين سنا.

الفصل 326 . توجه استقالة رئيس الجهة أو استقالة مساعديه إلى أعضاء المجلس الجهوي الذي ينعقد وجوبا في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما للتداول في شأنها.

إذا قبلت الاستقالة أو رفض أصحابها التراجع عنها، يتم إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختصين ترابيا بحصول الشغور.

يواصل المستقيلون مباشرة مهامهم إلى تاريخ تنصيب من يخلفهم.

وفي حالة التأكد أو امتناع الرئيس المستقيل عن مواصلة تسيير الشؤون الجهوية، يتعهد عضو المجلس الجهوي الأكبر سنا بتسيير شؤون الجهة بمساعدة المدير التنفيذي.

الفصل 327 . توجه استقالة أحد أعضاء المجلس الجهوي إلى رئيس الجهة برسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ.

الفصل 328 . يمكن إيقاف الرئيس أو أحد مساعديه عن مباشرة وظائفهم بقرار معلل من الوزير المكلف بالجماعات المحلية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد استشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية، وذلك بعد سماعهم أو مطالبتهم بالإدلاء ببيانات كتابية عما قد ينسب إليهم من أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة.

يمكن إعفاء الرؤساء أو المساعدين بأمر حكومي معلل بعد سماعهم واستشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في الأعمال المذكورة بالفقرة الأولى.

يدلي مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية برأيه المعلل في أجل عشرة أيام من تاريخ توصله بالاستشارة من رئاسة الحكومة.

يمكن الطعن في قرارات الإيقاف أو الإعفاء أمام المحكمة الإدارية الابتدائية المختصة. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة في أجل خمسة أيام من تاريخ إعلامهم بالقرارات. ويبت رئيس المحكمة الإدارية المختصة بالنظر في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديم المطلب.

لا تصبح قرارات الإيقاف أو الإعفاء سارية المفعول إلا بعد صدور قرار برفض رئيس المحكمة الإدارية المختصة لمطلب توقيف التنفيذ أو بانقضاء أجل تقديمه عملا بالفقرة السابقة من هذا الفصل.

ويترتب عن الإعفاء وجوبا عدم إمكانية انتخابهم لباقي المدة إلا في حالة إلغاء أمر الإعفاء من طرف المحكمة الإدارية.

الفصل 329 - في صورة تغيب رئيس الجهة أو إيقافه عن المباشرة أو إعفائه أو حصول أي مانع آخر يترتب عنه شغور وقتي، فإنه يعوّض في كامل وظائفه بمساعد حسب الترتيب في التسمية.

وإن تعذر التعويض بالمساعد، فيعوّض بعضو من المجلس الجهوي ينتخب من قبل المجلس بأغلبية الحاضرين. ويتم إعلام الوالي وأمين المال الجهوي المختصين ترابيا.

يعتبر شغورا وقتيا تغيب رئيس الجهة لأسباب صحية أو للسفر لمدة تتجاوز الشهر أو الإيقاف عن ممارسة المهام.

ويتعين أن لا يتجاوز التعويض اللفقي مدة ستة أشهر.

وبانقضاء الأجل المذكور تنطبق أحكام الفصل 324 من هذا القانون.

الفصل 330 - بناء على لائحة معللة يمضيها نصف أعضاء المجلس الجهوي على الأقل، للمجلس أن يسحب الثقة من رئيسه بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء. كما له أن يسحب الثقة من مساعدي الرئيس وفقا لنفس الإجراءات.

لا يمكن تقديم لائحة سحب الثقة أكثر من مرة خلال الدورة النيابية.

كما لا يمكن سحب الثقة خلال الأشهر الستة التي تلي انتخاب المجلس الجهوي.

كما لا يمكن سحب الثقة خلال السنة الأخيرة من المدة النيابية.

القسم الرابع

في صلاحيات رئيس الجهة

الفصل 331 - رئيس الجهة مسؤول في نطاق القانون عن تسيير مصالح الجهة، وهو ممثلها القانوني. ويمكن له أن يفوض بقرار ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية جانبا من صلاحياته باستثناء إمضاء القرارات الترتيبية إلى مساعديه أو إلى أحد أعضاء المجلس الجهوي.

تبقى التفويضات سارية ما لم يقع إنهاء العمل بها.

الفصل 332 - يلتزم رئيس الجهة ومساعدوه وأعضاء المجلس الجهوي بإعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالحا متضاربة عند تسيير الجهة أو ممارسة الصلاحيات.

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح الجهة في ملف ما، يعين المجلس الجهوي عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف ولتمثيل الجهة لدى المحاكم أو لإبرام العقود. ويعمل بنفس الإجراء إذا تعارضت مصالح أحد أعضاء المجلس الجهوي مع مصالح الجهة.

الفصل 333 - لرئيس الجهة أن يفوض بقرار حق الإمضاء تحت مراقبته ومسؤوليته وفي حدود مشمولاته إلى:

- المدير التنفيذي للجهة،
- الأعوان الشاغلين لإحدى الخطط الوظيفية بالجهة.

لا يمكن تفويض حق إمضاء القرارات الترتيبية كما لا يمكن التفويض لأحد الأشخاص المشار إليهم بهذا الفصل إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ قرار ما. غير أنه يمكن للمتعهد برئاسة الجهة بالنيابة إمضاء القرارات الترتيبية.

الفصل 334 - يتولى رئيس الجهة تحت رقابة المجلس الجهوي وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتب الجاري بها العمل القيام بالمهام وتطبيق قرارات المجلس وخاصة المتعلقة بما يلي:

▪ إدارة الأملاك واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة عليها وتأمينها،

- المحافظة على الوثائق الحسابية وأرشيف الجهة،
- انتداب الأعوان في حدود ما يقره القانون وميزانية الجهة،
- اتخاذ كل الإجراءات التحفظية أو ما يوجب إيقاف سقوط

الحق،

▪ التصرف في مداخل الجهة ومراقبة المنشآت طبقا للقانون،

- الإشراف على إعداد مشروع ميزانية الجهة طبقا للنظام المالي وإصدار الأذون بالدفع ومراقبة الحسابية الجهوية،
- التخاطب مع القابض المتعهد بالمالية الجهوية حول استخلاص الديون،

▪ تسيير الأشغال والتحكم في آجال الإنجاز،

- الطعن لدى المحاكم لحماية مصالح الجهة ونيابتها في القضايا الإدارية والعدلية لدى مختلف المحاكم،
- اتخاذ كل القرارات المتعلقة بإعداد العقود وإبرامها وتنفيذها وخلصها والتي يمكن إجراؤها حسب الترتيب الجاري بها العمل باعتبار مبلغها ونوعها. وللمجلس الجهوي أن يقرر عدم إمضاء العقد إلا بعد موافقته في مداولة جديدة،

▪ إبرام عقود البيع والكراء والمعاوضة والقسمة والصلح ومراجعتها وقبول الهبات والتبرعات وذلك بعد الترخيص فيها طبقا لهذا القانون،

- تمثيل الجهة في جميع الأعمال المدنية والإدارية،
- الدفاع عن مصالح الجهة بكل الطرق القانونية،
- السهر على حسن سير المصالح الإدارية ومتابعة إسداء الخدمات في أسرع الأجل وتقديم تقارير وأجوبة عن تظلمات كل من له مصلحة حول أداء مختلف المصالح الراجعة بالنظر،
- يأذن بالتقصي في التظلمات والقيام عند الاقتضاء بالتتبعات ضد كل من يتعمد تعطيل مصالح المنظورين بالجهة بتأجيل إسداء الخدمات أو برفض ذلك بدون موجب قانوني،

- الإصغاء لمشاغل المتساكنين ومكونات المجتمع المدني وتقديم الأجوبة عن التساؤلات،
- التخاطب مع ممثل السلطة المركزية المختص ترابيا حول تنفيذ كل القرارات الجهوية،
- التعهد بالوساطة لحل النزاعات التشغيلية وتعيين موفق لتجاوزها ودفح الحوار الاجتماعي بالجهة،
- رئاسة اللجنة الجهوية للنقل وإمضاء رخص النقل بناء على مداولة نفس اللجنة.

الفصل 335 . للمجلس الجهوي أن يفوض بالأغلبية المطلقة لأعضائه لرئيس الجهة طيلة مدة نيابته ممارسة الصلاحيات المتعلقة بـ:

- ضبط وتغيير استعمال الأملاك التي هي في تصرف الجهة طبقا لقرارات المجلس وبناء على تقارير معللة في الغرض،
- التفاوض قصد الاقتراض والقيام بالإجراءات القانونية والترتيبية اللازمة للغرض في حدود ما يضبطه المجلس الجهوي،
- قبول التبرعات والهبات غير المثقلة بنفقات أو بشروط،
- ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للجهة في مختلف المجالات بما في ذلك حق الشفاعة،
- إبرام مشاريع الصلح، على أن يتم عرضها على مصادقة المجلس الجهوي،
- التفاوض مع أطراف أجنبية لعقد علاقات شراكة وتعاون طبقا للفصل 42 من هذا القانون.

على رئيس الجهة أن يعرض على المجلس الجهوي خلال اجتماعاته الدورية تقريرا حول كل ما قام به طبقا لأحكام هذا الفصل.

ويمكن لرئيس الجهة تحت مسؤوليته إعادة تفويض الصلاحيات بهذا الفصل لأحد مساعديه.

الفصل 336 . يتولى رئيس الجهة ومن يفوضهم لذلك تنفيذ القوانين والتراتبين الجاري بها العمل بالجهة والقيام بكل الوظائف التي يسندها القانون له.

الفصل 337 . رئيس الجهة مكلف بالتراتبين الجهوية وبتنفيذ قرارات المجلس الجهوي.

يتولى رئيس الجهة اتخاذ الترتيب الخاصة التي يقتضيها تصريف الشؤون الجهوية.

يتولى الوالي الإذن بتنفيذ القرارات المتخذة في نطاق الترتيب الجهوية ويحيط علما لرئيس الجهة كتابيا بمأل القرارات المتخذة في أجل لا يتجاوز شهرين ويعمل عند التنفيذ عند الاقتضاء.

لرئيس الجهة الطعن في رفض السلطة المركزية تنفيذ قرارات الجهة أمام القضاء الإداري.

الفصل 338 . إذا امتنع رئيس الجهة أو أهمل القيام بعمل من الأعمال التي يسندها له القانون والتراتبين، يتولى الوالي التنبيه عليه كتابيا بإتمام ما يستوجب القانون والتراتبين. وفي صورة تقاعس رئيس الجهة أو عجزه الجلي عن إتمام المهام المستوجبة رغم وجود خطر مؤكد، للوالي مباشرة تلك الصلاحيات بنفسه أو تكليف من ينوبه للغرض وذلك بمقتضى قرار معلل.

وينتهي تدخل الوالي بزوال الأسباب المذكورة أعلاه.

القسم الخامس

في مكتب الجهة

الفصل 339 . يساعد رئيس المجلس الجهوي في تسيير شؤون الجهة مكتب يتركب، بالإضافة إلى الرئيس، من المساعدين ورؤساء اللجان.

يجتمع المكتب مرة في الشهر على الأقل. ويرأسه رئيس المجلس الجهوي أو من ينوبه عند التعذر طبق أحكام هذا القانون.

يمسك المدير التنفيذي للجهة محاضر مداولات المكتب بنفس الشروط المنطبقة على كتابة المجلس الجهوي.

تضمن محاضر مداولات المكتب بدفتر مرقم وموقع عليه من رئيس الجهة، ولبقية أعضاء المجلس الجهوي الاطلاع على هذه المحاضر.

القسم السادس

في إدارة الجهة

الفصل 340 . تحرص إدارة الجهة على خدمة كل المتساكنين في إطار تطبيق القانون وفق مبادئ الحياد والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة واستمرارية المرفق العام والنجاعة وتعمل على حماية مصالح الجهة وأملاكها.

تلتزم مصالح الجهة بتطبيق القانون وفق أهداف الصالح العام وبالمساعدة على إنجاز المشاريع وإسداء الخدمات في آجالها. ويعتبر التأخير في إسداء الخدمات دون وجه حق خطأ يمكن أن يرتقي إلى مستوى الخطأ الجسيم الموجب للمساءلة وفق القانون.

الفصل 341 . يخضع أعوان الجهة لأحكام النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وللأحكام الخصوصية المتعلقة بهم.

يصادق المجلس الجهوي على التنظيم الهيكلي لإدارة الجهة.

ويتم وضع تنظيم هيكلي نموذجي لإدارة الجهة بمقتضى أمر حكومي بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 342 . المدير التنفيذي أو من يقوم بمهامه مكلف تحت سلطة رئيس الجهة بتسيير إدارة الجهة وتقديم الاستشارات للمجلس الجهوي والهيكل المنبثقة عنه.

يحضر المدير التنفيذي أشغال المجلس الجهوي ويبيدي رأيه ويقدم مقترحاته حول المواضيع المعروضة دون أن يكون له الحق في التصويت.

تضبط شروط وإجراءات التسمية في خطة مدير تنفيذي للجهة وتأجيره ونقلته وإعفائه بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 343 - يؤجر أعوان الجهات على حساب ميزانياتها.

للسلطة المركزية أن تضع على ذمة الجهات أعوانا عموميين يتواصل تأجيرهم من قبل إدارتهم الأصلية.

كما يمكن للسلطة المركزية، بطلب من الجهات، إلحاق أعوان عموميين أو أعوان ينتمون للمؤسسات والمنشآت العمومية.

الفصل 344 - يتولى رئيس الجهة، طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل، التسمية بالخطط والرتب والأصناف المتعلقة بالموظفين والعملة في حدود العدد المقرر بمجموع أعوان الجهة المصادق عليه من طرف مجلسها.

تتولى الجهة فتح مناظرة لانتداب الموظفين والعملة في حدود عدد الشغورات حسب الصيغ والإجراءات الجاري بها العمل واحترام مبدأ المساواة والشفافية.

الفصل 345 - تضبط شروط وإجراءات التسمية بالخطط الوظيفية التابعة للجهات والإعفاء منها بمقتضى أمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

القسم السابع

في النظام القانوني للقرارات المتخذة من قبل السلط الجهوية ومراقبتها

الفصل 346 - تكون القرارات الترتيبية الجهوية نافذة المفعول بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشرها بالموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

وتلتزم الجهة بتعليق ملخص للمداولات ونسخة من القرارات الترتيبية بمقرها.

يتم إعلام أمين المال الجهوي بالقرارات ذات الانعكاسات المالية والعقود المبرمة مع الجهة في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ اتخاذها.

خلافا لأحكام الفصل 46 من هذا القانون، يمكن للمجلس الجهوي في حالة التأكد أن يقرر بأغلبية ثلاثة أخماس أعضاءه نفاذ قرار ترتيبى بمجرد تعليقه وإيداعه لدى الوالي وإعلام العموم بأي وسيلة متاحة على أن يتم نشره لاحقا بالموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

الفصل 347 - تكون القرارات الفردية الصادرة عن السلط الجهوية وجوبا معللة وتصبح سارية المفعول منذ تبليغها للمعنيين بالأمر أو علمهم بها مع مراعاة الحق في الطعن أمام القضاء لمن له مصلحة.

الفصل 348 - للوالي بمبادرة منه أو بطلب ممن له مصلحة الاعتراض على القرارات التي تتخذها الجهة.

يبلغ الوالي رئيس الجهة نسخة من عريضة الدعوى ضد القرار المطعون فيه ثلاثة أيام قبل إيداعها بكتابة المحكمة.

للالوي في حالة التأكد أن يطلب توقيف تنفيذ القرار الجهوي. إذا كان القرار الجهوي من شأنه النيل من حرية عامة أو فردية، يأذن رئيس المحكمة الإدارية الابتدائية بإيقاف التنفيذ في أجل خمسة أيام، وذلك بطلب من الوالي أو ممن يهمهم الأمر.

لا تحول الأحكام الواردة بهذا الفصل دون إمكانية لجوء كل شخص طبيعي أو معنوي بصفة مباشرة للمحكمة الإدارية الابتدائية قصد الطعن في القرارات الجهوية التي أحدثت له أثرا.

الفصل 349 - تكون لاغية المداولات والقرارات التي شارك فيها أعضاء المجلس الجهوي والذين لهم مصلحة فيها أو كان يهمهم موضوعها شخصيا أو نيابة عن الغير.

يتم التصريح بالإلغاء بقرار من المحكمة الإدارية المختصة بمبادرة من الوالي أو بطلب ممن له مصلحة.

الفصل 350 - يمنع على كل عضو بالمجلس الجهوي إبرام عقود مع المجلس أو أن تكون له معاملات مهما كان نوعها مع المجلس الذي هو عضو فيه إذا كان في وضعية تضارب مصالح على معنى التشريع المتعلق بتضارب المصالح.

يترتب عن مخالفة أحكام الفقرة الأولى من هذا الفصل بطلان العقد أو المعاملة.

القسم الثامن

في التعاون بين الجهة والسلطة المركزية والجماعات المحلية الأخرى

الفصل 351 - تساعد المصالح الخارجية للدولة المجلس الجهوي على إنجاز مهام من اختصاصه كلما طلب ذلك في إطار اتفاقيات يتم ضبط شروطها وإجراءاتها بأمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 352 - للجهة إبرام اتفاقات مع السلطة المركزية أو الجماعات المحلية الأخرى لإنجاز مشاريع وبرامج تنموية اقتصادية واجتماعية.

الفصل 353 - يمكن للجهة بالتعاون مع البلديات الكائنة بدائرتها أو بقية البلديات أو مع السلطة المركزية بعث وكالات وطنية أو جهوية مكلفة بالخدمات الحضرية.

في اللجنة الجهوية للحوار الاقتصادي والاجتماعي

الفصل 354 - يتولى المجلس الجهوي إحداث لجنة جهوية للحوار الاقتصادي والاجتماعي تجتمع برئاسة رئيس الجهة، و تتركب كما يلي:

- 6 أعضاء من بين أعضاء المجلس الجهوي.
- 6 أعضاء يمثلون بالتساوي نقابات العمال والأعراف والفلاحين.

▪ 6 أعضاء يمثلون الإدارات المركزية المعنية بالشؤون الاجتماعية والاستثمار والفلاحة والتجارة والبيئة والتجهيز يعيّنهم الوالي المختص ترابيا،

▪ ممثل عن الهياكل المهتمة بالعاطلين عن العمل وممثل عن المنظمات الأكثر تمثيلا للعاطلين عن العمل، يعيّنهما المجلس بناء على ما يتوفّر لديه من ترشحات أو معطيات.

لجنة أن تدعو كل من ترى فائدة في الاستماع إليه.

يكلف المجلس الجهوي أحد أعضائه من بين المشار إليهم بالمطّعة الأولى من هذا الفصل بمتابعة ملف الحوار الاجتماعي وعند الاقتضاء برئاسة أعمال اللجنة الجهوية للحوار الاجتماعي والاقتصادي نيابة عن رئيس الجهة.

الفصل 355 - تتعهد اللجنة بدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والشغلية والبيئية بمبادرة منها أو بطلب من أحد رؤساء الجماعات المحلية أو من الوالي المختص ترابيا.

تتولى اللجنة دوريا دراسة وضع التشغيل بالجهة وترفع تقارير في الغرض للمجلس الجهوي.

كما تتعهد اللجنة بدراسة ظروف إنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بناء على طلب من الأطراف المعنية وتوصي بالتدابير الكفيلة بإنجازها في أفضل الظروف.

تعيّن اللجنة أحد أعضائها مقرّرا وتقدم تقارير عن أعمالها ومقترحاتها للمجلس الجهوي الذي له أن يأذن بنشرها بالموقع الإلكتروني للجهة.

تحفظ وثائق أعمال اللجنة بمقر الجهة.

الباب الثالث

في الإقليم

الفصل 356 - الإقليم جماعة محلية تتمتع بالشخصية القانونية وبالاستقلالية الإدارية والمالية وتعمل على تحقيق الاندماج والتكامل التنموي والاقتصادي المتوازن والعادل بين مختلف المناطق المكونة للإقليم.

الفصل 357 - يسيّر الإقليم مجلس إقليم ينتخب من قبل أعضاء المجالس البلدية والجهوية طبقا للقانون.

يجتمع مجلس الإقليم بصفة دورية مرة كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه. كما يمكنه الالتئام كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

تعد اجتماعات مجلس الإقليم قانونية بحضور أغلبية أعضائه. تعقد اجتماعات مجلس الإقليم بمقره. وللمجلس أن يقرر الاجتماع بأي مكان آخر داخل الإقليم أو استثنائيا خارجه.

تكون اجتماعات مجلس الإقليم علنية. وله أن يقرّر بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين سرّيتها إذا طالب ثلث أعضائه الحاضرين على الأقل بذلك.

لمجلس الإقليم أن يستدعي من يرى فائدة في الاستماع إليه.

الفصل 358 - يختص مجلس الإقليم بما يلي:

▪ التداول في كل المسائل ذات الصبغة الإقليمية والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبدفع التكامل بين الجهات المكونة له والاندماج التنموي والتضامن بين المتساكنين والمناطق،

▪ وضع أمثلة التهيئة الترابية المستدامة للإقليم بالتشاور والتعاون مع البلديات والجهات وبالتنسيق مع السلط المركزية،

▪ اقتراح مشاريع تنمية ذات بعد إقليمي، خاصة منها المتعلقة بشبكات النقل والاتصال والتزود بالماء والكهرباء والتطهير وعرضها على السلط المركزية والسلط المحلية للتمويل وإقرار الإنجاز،

▪ وضع السياسات التنموية الإقليمية وإعداد ما تقتضيه من تصوّرات ومخططات ومشاريع ذات بعد إقليمي بالتنسيق مع الجماعات المحلية والإدارات اللامحورية المعنية وعرض تصوّر لتمويلها على السلط المركزية والسلط المحلية والسهر على متابعة إنجازها،

▪ إعداد تصوّرات للرفع من المردودية الاقتصادية وجاذبية الإقليم للاستثمار ومنح الامتيازات التفاضلية لفوائده الترابي،

▪ التداول في ميزانية الإقليم وكل المسائل المتعلقة بالتصرف في الأملاك،

▪ متابعة الوضع البيئي،

▪ متابعة سير المرافق العامة ذات البعد الإقليمي.

لمجلس الإقليم تفويض جانب من صلاحياته لرئيس الإقليم.

الفصل 359 - يعمل مجلس الإقليم على تنسيق أنشطته وأعماله مع بقية الأقاليم.

للإقليم ربط علاقة تعاون في مجال التنمية مع نظرائه في البلدان التي لها علاقات دبلوماسية مع تونس طبقا لأحكام الفصل 42 من هذا القانون.

الفصل 360 - يشارك الإقليم وجوبا مع السلطة المركزية في إعداد مخططات التنمية الوطنية.

تضع الدولة على زمة مجالس الأقاليم كل المعطيات الإحصائية والوسائل التي تساعد على القيام بمهامها في أفضل الظروف.

الفصل 361 . يعمل الإقليم بالاشتراك مع السلطة المركزية والجهات والبلديات على تحسين مستوى عيش المواطنين ويقوم بالمبادرات للحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المكوّنة له ولتعزيز الاندماج والتضامن بينها.

الفصل 362 . ينتخب مجلس الإقليم رئيس الإقليم ومساعديه من بين أعضائه، وذلك لكامل المدة في أول جلسة يعقدها بعد انتخابه وبحضور أحد أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

الفصل 363 . تتم دعوة مجلس الإقليم من قبل الرئيس المتخلى أو من يقوم مقامه لانتخاب الرئيس والمساعدين حسب الصيغ والأجال المنصوص عليها بالقانون. وفي صورة التّعدّر، يتولى المدير التنفيذي للإقليم توجيه الدعوة. ويتمّ التنصيب بالدعوة على الانتخاب الذي سيقع إجراؤه.

يترأس أكبر أعضاء مجلس الإقليم سنا الجلسة التي ينتخب فيها الرئيس، ويساعده أصغر الأعضاء سنا.

تتعقد الجلسة الانتخابية صحيحة مهما كان عدد الحضور.

ينتخب الرئيس ومساعديه من طرف مجلس الإقليم بالاقتراع السري وبالأغلبية المطلقة لأعضائه.

إن لم يحصل أي مترشح على الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى من الاقتراع، تجرى دورة ثانية يترشح لها المتحصلان تباعا على أكثر الأصوات، ويصرح بفوز المترشح المتحصل على أكبر الأصوات. وفي صورة تساوي الأصوات، يصرّح بفوز المترشح الأصغر سنا.

يتمّ انتخاب مساعدي رئيس الإقليم تباعا وفقا لنفس الطريقة حسب ترتيبهم.

يتولى المدير التنفيذي للإقليم مسك محضر الجلسة الانتخابية ويرسل نظيرا منه للوالي الموجود بدائرتة مقر الإقليم.

الفصل 364 . إذا ألغى الانتخاب أو تخلى الرئيس أو المساعدون عن وظائفهم، يدعى مجلس الإقليم من قبل رئيس الإقليم أو عند الاقتضاء من قبل الوالي الموجود بدائرتة مقر الإقليم للانعقاد وسد الشغور.

يرأس الجلسة الانتخابية أكبر الأعضاء سنا بمساعدة أصغرهم سنا.

تتعقد الجلسة الانتخابية وجوبا في أجل أقصاه 15 يوما من تاريخ حصول الشغور.

الفصل 365 . توجه استقالة رئيس الإقليم أو استقالة مساعديه إلى أعضاء مجلس الإقليم الذي ينعقد وجوبا في أجل لا يتجاوز خمسة عشر يوما للتداول في شأنها.

إذا قبلت الاستقالة أو رفض أصحابها التراجع عنها، يتم إعلام الوالي وأمين المال الجهوي الذين يوجد بدائرة اختصاصهما مقر الإقليم بحصول الشغور.

يواصل المستقيلون مباشرة مهامهم إلى تاريخ تنصيب من يخلفهم.

وفي حالة التأكد أو امتناع الرئيس المستقيل عن مواصلة تسيير شؤون الإقليم، يتعهد عضو مجلس الإقليم الأكبر سنا بتسيير شؤون الإقليم بمساعدة المدير التنفيذي.

الفصل 366 . يمكن إيقاف الرئيس أو أحد مساعديه عن مباشرة وظائفهم بقرار معلّل من الوزير المكلف بالجماعات المحلية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد استشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية، وذلك بعد سماعهم أو مطالبتهم بالإدلاء ببيانات كتابية عما قد ينسب إليهم من أخطاء جسيمة تنطوي على مخالفة للقانون وأحدثت ضررا فادحا بمصلحة عامة.

يمكن إعفاء الرؤساء أو المساعدين بأمر حكومي معلّل بعد سماعهم واستشارة مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية وذلك متى ثبتت مسؤوليتهم في الأعمال المذكورة بالفقرة الأولى.

يدلي مكتب المجلس الأعلى للجماعات المحلية برأيه المعلّل في أجل عشرة أيام من تاريخ توصله بالاستشارة من رئاسة الحكومة.

يمكن الطعن في قرارات الإيقاف أو الإعفاء أمام المحكمة الإدارية الابتدائية المختصة. وللمعنيين طلب توقيف تنفيذ القرارات المذكورة في أجل خمسة أيام من تاريخ إعلامهم بالقرارات. ويبيت رئيس المحكمة الإدارية المختصة بالنظر في مطلب توقيف التنفيذ في أجل لا يتجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديم المطلب.

لا تصبح قرارات الإيقاف أو الإعفاء سارية المفعول إلا بعد صدور قرار برفض رئيس المحكمة الإدارية المختصة لمطلب توقيف التنفيذ أو بانقضاء أجل تقديمه عملا بالفقرة السابقة من هذا الفصل.

ويترتب عن الإعفاء وجوبا عدم إمكانية انتخابهم لباقي المدة إلا في حالة إلغاء أمر الإعفاء من طرف المحكمة الإدارية.

الفصل 367 . في صورة تغيب رئيس الإقليم أو إيقافه عن المباشرة أو إقصائه أو حصول أي مانع آخر يترتب عنه شغور وقتي، فإنه يعوّض في كامل وظائفه بمساعد حسب الترتيب في التسمية. وإن تعذر التعويض بالمساعد، فيعوّض بعضو من مجلس الإقليم ينتخب من قبل المجلس بأغلبية الحاضرين.

يعتبر شغورا وقتيا تغيب رئيس الإقليم لأسباب صحية أو للسفر لمدة تتجاوز الشهر أو الإيقاف عن ممارسة المهام.

ويتعيّن أن لا يتجاوز التعويض الوقتي مدة ستة أشهر.

وبانقضاء الأجل المذكور تنطبق أحكام الفصل 364 من هذا القانون.

الفصل 368 - رئيس الإقليم مسؤول في نطاق القانون عن تسيير مصالح الإقليم، وهو ممثله القانوني. ويمكن له أن يفوض بقرار ينشر بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية جانبا من صلاحياته باستثناء إمضاء القرارات الترتيبية إلى مساعديه أو إلى أحد أعضاء مجلس الإقليم.

تبقى التفويضات سارية ما لم يقع إنهاء العمل بها.

الفصل 369 - يلتزم رئيس الإقليم ومساعدوه وأعضاء مجلس الإقليم بإعلام المجلس بكل ما يمكن أن يثير شبهة أو شكوكا حول ما يمكن أن يمثل مصالحا متضاربة عند تسيير الإقليم أو ممارسة الصلاحيات.

إذا كانت مصالح الرئيس تتعارض مع مصالح الإقليم في ملف ما، يعين مجلس الإقليم عضوا آخر من بين أعضائه لمتابعة الملف ولتمثيل الإقليم لدى المحاكم أو لإبرام العقود. ويعمل بنفس الإجراء إذا تعارضت مصالح أحد أعضاء مجلس الإقليم مع مصالح الإقليم.

الفصل 370 - لرئيس الإقليم أن يفوض بقرار حق الإمضاء تحت مراقبته ومسؤوليته وفي حدود مشمولاته إلى:

- المدير التنفيذي للإقليم،
- الأعيان الشاغلين لإحدى الخطوط الوظيفية بالإقليم.

لا يمكن تفويض حق إمضاء القرارات الترتيبية كما لا يمكن التفويض لأحد الأشخاص المشار إليهم بهذا الفصل إذا كانت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ قرار ما.

الفصل 371 - يتولى رئيس الإقليم تحت رقابة مجلس الإقليم وطبقا للصيغ والشروط المنصوص عليها بالقوانين والتراتيب الجاري بها العمل القيام بالمهام وتطبيق قرارات المجلس وخاصة المتعلقة بما يلي:

- إدارة أملاك الإقليم واتخاذ كل الإجراءات للمحافظة عليها وتثمينها،
- انتداب الأعيان في حدود ما يقره القانون وميزانية الإقليم،

المحافظة على الوثائق الحسابية وأرشيف الإقليم،
اتخاذ كل الإجراءات التحفظية أو ما يوجب إيقاف سقوط الحق،

- التصرف في مداخل الإقليم طبقا للقانون،
- الإشراف على إعداد ميزانية الإقليم طبقا للنظام المالي وإصدار الأذون بالدفع ومراقبة حسابية الإقليم،
- التخاطب مع المحاسب العمومي للإقليم حول استخلاص الديون،

▪ تسيير أشغال الإقليم،

▪ القيام بالدعوى لدى المحاكم لحماية مصالح الإقليم ونيابته في القضايا الإدارية والعديلية لدى المحاكم،

▪ اتخاذ كل القرارات المتعلقة بإعداد الصفقات وإبرامها وتنفيذها وخلصها حسب الترتيب الجاري بها العمل باعتبار مبلغها ونوعها. للمجلس أن يقرر عدم إمضاء الصفقة إلا بعد موافقته في مداولة جديدة،

▪ استشارة لجنة الصفقات المختصة حول مشاريع الصفقات،
▪ إبرام عقود البيع والكراء والمعاوضة والقسمة والصلح ومراجعتها وقبول الهبات والتبرعات وذلك بعد الترخيص فيها طبقا لهذا القانون،

▪ تمثيل الإقليم في جميع الأعمال المدنية والإدارية،
▪ الدفاع عن مصالح الإقليم بكل الطرق القانونية،
▪ السهر على حسن سير المصالح الإدارية وإسداء الخدمات.

الفصل 372 - لمجلس الإقليم أن يفوض لرئيس الإقليم طيلة مدة نيابته الصلاحيات المتعلقة بما يلي:

▪ ضبط وتغيير استعمال أملاك الإقليم طبقا لقرارات المجلس،

▪ قبول التبرعات والهبات غير المثقلة بنفقات أو بشروط،
▪ ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون للإقليم في مختلف المجالات بما في ذلك حق الشفعة،

▪ إبرام مشاريع الصلح، على أن يتم عرضها على مصادقة مجلس الإقليم،

▪ التفاوض مع أطراف أجنبية لعقد علاقات تعاون طبقا لأحكام الفصل 42 من هذا القانون.

يعرض رئيس الإقليم على مجلس الإقليم خلال دوراته العادية تقريرا حول كل ما قام به طبقا لأحكام هذا الفصل.

ويمكن لرئيس الإقليم تحت مسؤوليته إعادة تفويض الصلاحيات المذكورة بهذا الفصل لأحد مساعديه.

الفصل 373 - يتولى رئيس الإقليم ومن يكلفهم بذلك تنفيذ القوانين والتراتيب الجاري بها العمل بالإقليم والقيام بكل الوظائف التي يسندها القانون له.

الفصل 374 - إذا امتنع رئيس الإقليم أو تقاعس أو أهمل القيام بعمل من الأعمال التي يسندها له القانون والتراتيب، تتولى السلطة المركزية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للجماعات المحلية إتمام ما يستوجبه القانون والتراتيب.

الفصل 375 - يصادق مجلس الإقليم على نظامه الداخلي في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تركيزه.

يضبط النظام الداخلي تنظيم مجلس الإقليم وسير العمل به.

الفصل 376 . تحرص إدارة الإقليم على خدمة كل المتساكنين في إطار تطبيق القانون وفق مبادئ الحياد والمساواة والنزاهة والشفافية والمساءلة واستمرارية المرفق العام والنجاعة وتعمل على حماية مصالح الإقليم وأملاكه.

تلتزم مصالح الإقليم بتطبيق القانون وفق أهداف الصالح العام وبالمساعدة على إنجاز المشاريع وإسداء الخدمات في آجالها. ويعتبر التأخير في إسداء الخدمات دون وجه حق خطأ يمكن أن يرتقي إلى مستوى الخطأ الجسيم الموجب للمساءلة وفق القانون.

الفصل 377 . يخضع أعوان الإقليم لأحكام النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية وللأحكام الخصوصية المتعلقة بهم.

يصادق مجلس الإقليم على التنظيم الهيكلي لإدارة الإقليم.

ويتم وضع تنظيم هيكلي نموذجي لإدارة الإقليم بمقتضى أمر حكومي بعد استشارة المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 378 . المدير التنفيذي أو من يقوم بمهامه مكلف تحت سلطة رئيس الإقليم بتسيير إدارة الإقليم وتقديم الاستشارات لمجلس الإقليم والهيكل المنبثقة عنه.

يحضر المدير التنفيذي أشغال مجلس الإقليم ويبيد رأيه ويقدم مقترحاته حول المواضيع المعروضة دون أن يكون له الحق في التصويت.

تضبط شروط وإجراءات التسمية في خطة مدير تنفيذي للإقليم وتأجيله ونقلته وإعفائه بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 379 . يؤجر أعوان الأقاليم على حساب ميزانياتها.

للسلطة المركزية أن تضع على ذمة الأقاليم أعوانا عموميين يتواصل تأجيرهم من قبل إدارتهم الأصلية.

كما يمكن للسلطة المركزية، بطلب من الأقاليم، إلحاق أعوان عموميين أو أعوان ينتمون للمؤسسات والمنشآت العمومية.

الفصل 380 . يتولى رئيس الإقليم طبقا للإجراءات القانونية الجاري بها العمل التسمية بالخطط والرتب والأصناف المتعلقة بالموظفين والعملة في حدود العدد المقرر بمجموع أعوان الإقليم المصادق عليه من طرف مجلسه.

يتولى الإقليم فتح مناظرة لانتداب الموظفين والعملة في حدود عدد الشغورات حسب الصيغ والإجراءات الجاري بها العمل واحترام مبدأ المساواة والشفافية.

الفصل 381 . تضبط شروط وإجراءات التسمية بالخطط الوظيفية التابعة للأقاليم والإعفاء منها بمقتضى أمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس الأعلى للجماعات المحلية وبناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 382 . يعد الإقليم تقريرا سنويا عن أنشطته ينشر بكل الوسائل المتاحة ويدرج بالموقع الإلكتروني المخصص له.

الكتاب الثالث

في الأحكام الانتقالية

الفصل 383 . تدخل أحكام هذا القانون الأساسي المتعلقة بكل صنف من أصناف الجماعات المحلية تدريجيا بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الخاصة بكل صنف منها.

ولا تدخل الأحكام المتعلقة بإعداد الميزانية والمصادقة عليها حيز النفاذ إلا بداية من غرة جانفي للسنة الموالية للإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الخاصة بكل صنف من الجماعات المحلية.

إلى حين دخول صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية حيز التطبيق، تتولى السلطة المركزية بداية من السنة المالية الموالية للسنة التي تم فيها إجراء الانتخابات تخصيص دعم مالي سنوي لفائدة الجماعات المحلية يساوي مبلغ الدعم المسند لها بعنوان سنة 2018، تضاف إليه نسبة زيادة عامة يضبطها قانون المالية.

الفصل 384 . إلى حين تركيز المجالس الجهوية المنتخبة تمارس صلاحيات الجهة عن طريق المجالس الجهوية وفقا لأحكام وإجراءات القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية وسائر النصوص القانونية والترتيبية ذات العلاقة وبما لا يتعارض مع هذا القانون الأساسي.

الفصل 385 . في أجل أقصاه تسعة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون وإلى حين إرساء المحكمة الإدارية العليا والمجلس الأعلى للجماعات المحلية والهيئة العليا للمالية المحلية تصدر الأوامر الحكومية المنصوص عليها بهذا القانون بناء على رأي المحكمة الإدارية وتبقى نافذة المفعول إلى غاية صدور أوامر حكومية تعوضها طبقا لمقتضيات هذا القانون.

الفصل 386 . إلى حين إحداث محاكم إدارية ابتدائية ومحاكم إدارية استئنافية طبقا لأحكام الفصل 116 من الدستور، تنتظر الدوائر الابتدائية بالمحكمة الإدارية في النزاعات الراجعة بمقتضى هذا القانون للمحاكم الإدارية الابتدائية، وتختص الدوائر الاستئنافية بالمحكمة بالنزاعات الراجعة للمحاكم الإدارية الاستئنافية.

الفصل 387 . إلى حين إحداث محكمة إدارية عليا تتم استشارة المحكمة الإدارية في المجالات المنصوص عليها بهذا القانون طبقا لمقتضيات القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية.

الفصل 388 - إلى حين صدور القانون المنظم لمحكمة المحاسبات وتوليها لمهامها، تتولى دائرة المحاسبات الصلاحيات والمهام المسندة لمحكمة المحاسبات بمقتضى هذا القانون الأساسي. ويتم الطعن بالاستئناف في الأحكام الابتدائية الصادرة عن دائرة المحاسبات أمام الجلسة العامة المنصوص عليها بالفصل 40 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 المتعلق بتنظيم دائرة المحاسبات.

الفصل 389 - يتركب المجلس الأعلى للجماعات المحلية دون ممثلي الأقاليم إلى حين إرسائها.

الفصل 390 - تلتزم الجماعات المحلية باعتماد النظام المحاسبي ذي القيد المزدوج المنصوص عليه بالفصل 191 من هذا القانون في أجل لا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ دخول الأحكام المتعلقة بالميزانية والمصادقة عليها حيز التنفيذ.

الفصل 391 - ينتهي العمل بأحكام الفصول من 46 إلى 95 من مجلة الجباية المحلية الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 ونصوصها التطبيقية تباعا بدخول قرارات كل جماعة محلية تتعلق بضبط المعاليم والرسوم والحقوق مهما كانت تسميتها والمنصوص عليها بهذه الفصول حيز التنفيذ.

ويتم استثنائيا بمقتضى أوامر حكومية، تتخذ بناء على رأي الهيئة العليا للمالية المحلية لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ دخول الأحكام المتعلقة بالميزانية حيز النفاذ، ضبط:

- معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات.
- معلوم التعريف بالإمضاء.
- معلوم الأشهاد بمطابقة النسخ للأصل.
- تسليم الشهادات والحجج المختلفة.

الفصل 392 - ينتهي العمل بأحكام الفصول 13 و14 و15 من قانون المالية لسنة 2013 المتعلقة بإحداث صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بإنشاء صندوق دعم اللامركزية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بمقتضى القانون.

الفصل 393 - يتواصل العمل بالدوائر البلدية القائمة بعد دخول هذا القانون الأساسي حيز النفاذ إلى حين النظر فيها عند الاقتضاء من قبل المجالس البلدية.

الفصل 394 - إلى حين إحداث الأقاليم يرجع نصيب الاقليم من المحاصيل المنصوص عليها بالفصل 148 من هذا القانون للبلديات. وإلى حين انتخاب المجالس الجهوية يرجع نصيب الجهة

إلى الولاية باعتبارها جماعة محلية على معنى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية.

الفصل 395 - يباشر المجلس الأعلى للجماعات المحلية أعماله في أجل لا يتجاوز سنة من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات الجهوية.

إلى حين إرساء المجلس الأعلى للجماعات المحلية طبقا لأحكام هذا القانون، يعين رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لتكوين أعضاء المجالس المحلية بأمر حكومي باقتراح من الوزير المكلف بالجماعات المحلية.

الفصل 396 - يتم ضبط نظام داخلي نموذجي للمجالس البلدية ونظام داخلي نموذجي للمجالس الجهوية يصادق على كل منهما بأمر حكومي بناء على رأي المحكمة الإدارية العليا.

الفصل 397 - تتحول لفائدة الجهة أملاك الولاية باعتبارها جماعة محلية على معنى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية بالإعلان النهائي عن نتائج أول انتخابات جهوية.

الفصل 398 - إلى حين صدور الأمر الحكومي المشار إليه بالفصل 102 من هذا القانون، يخضع إبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية للجماعات المحلية إلى التشريع الجاري به العمل في حدود ما لا يتعارض مع مبدأ التدبير الحر.

الفصل 399 - إلى حين إرساء المجلس الأعلى للجماعات المحلية، يتم تعيين أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية من غير ممثلي المجلس الأعلى للجماعات المحلية بمقتضى أمر حكومي. ويباشر المعينون مهام الهيئة إلى حين تشكيلها وفقا لمقتضيات هذا القانون.

الفصل 400 - يتولى ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري والمركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وضع علامات حدود المجال الترابي للبلديات كلما اقتضت الحاجة ذلك على أن يتم إقرار ذلك بأمر حكومي، وتتكفل السلطة المركزية بتكاليف المهام المذكورة.

ينشر هذا القانون الأساسي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

تونس في 9 ماي 2018.

رئيس الجمهورية

محمد الباجي قايد السبسي

ملحق "أ" قائمة البلديات

- منزل تميم	- تونس
- قليببية	- حلق الوادي
- حمام الغزاز	- قرطاج
- الهوارية	- سيدي بوسعيد
- سليمان	- المرسى
- قربص	- باردو
- منزل بوزلفة	- الكرم
- بني خلاد	- سيدي حسين
- قرمبالية	- أريانة
- بوعرقوب	- سكرة
- الحمامات	- رواد
- الميدة	- قلعة الاندلس
- ازموور	- سيدي ثابت
- منزل حر	- التضامن
- تاكلسة	- المنيهلة
- زاوية الجديدي	- منوبة
- دار علوش	- الجديدة
- فندق الجديد	- طبرية
- سلتان	- برج العامري
- تازگران بوكريم	- المرناقية
- زاوية المقاييز	- الدندان
- سيدي الجديدي	- وادي الليل
- الشريقات بوشراي	- البطان
- زغوان	- دوار هيشر
- الزربية	- البساتين
- الفحص	- بن عروس
- الناظور	- رادس
- بئر مشاركة	- مقرين
- جبل الوسط	- حمام الانف
- صواف	- الزهراء
- العمائم	- مرناق
- بنزرت	- المحمدية
- العالية	- الخليدية
- راس الجبل	- بومهل البساتين
- الماتلين	- حمام الشط
- رفراف	- المروج
- منزل بورقبيبة	- فوشانة
- سجنان	- نعسان
- غار الملح	- نابل
- عوسجة	- دار شعبان الفهري
- ماطر	- بني خيار
- منزل جميل	- المعمورة
- منزل عبد الرحمان	- الصمعة
- تينجة	- قربة
- غزالة	- تازركة

الكاف	-	أوتيك	-
بهرة	-	جومين	-
المرجى	-	الحشاشنة	-
سليانة	-	باجة	-
بوعراة	-	نفزة	-
قعفور	-	مجاز الباب	-
الكريب	-	تستور	-
برقو	-	تبرسق	-
مكثر	-	زهرة مدين	-
الروحية	-	قبلاط	-
العروسة	-	المعقولة	-
كسرى	-	تبيار	-
سيدي بورويس	-	وشتاتة الجميلة	-
سيدي مرشد	-	سيدي إسماعيل	-
الحابسة	-	السلوقية	-
القيروان	-	جندوبة	-
السيخة	-	بوسالم	-
الوسلاتية	-	غار الدماء	-
عين جلولة	-	وادي مليز	-
حفوز	-	طبرقة	-
العلا	-	عين دراهم	-
بوحجلة	-	فرنانة	-
نصر الله	-	بني مطير	-
حاجب العيون	-	بلطة بوعوان	-
الشراردة	-	سوق السبت	-
الشبيكة	-	جواودة	-
منزل المهيري	-	القلعة المعدن	-
سيسب الدريعات	-	الفرقصان	-
جهينة	-	عين الصبح	-
رقادة	-	الناظور	-
عبيدة	-	الخميرية	-
الشرائطية القصور	-	الكاف	-
العين البيضاء	-	ساقية سيدي يوسف	-
شواشي	-	تاجروين	-
القصرين	-	قلعة سنان	-
سبيطة	-	القلعة الخصباء	-
سبيبة	-	الجريصة	-
تالة	-	الدهماني	-
فريانة	-	القصور	-
تلايت	-	السرس	-
ماجل بلعباس	-	نبر	-
جدليان	-	منزل سالم	-
فوسانة	-	الطويرف	-
حيدرة	-	الزعفران دير	-
النور	-		

-	بنبللة المنارة	-	الزهور
-	الوردانيين	-	العيون
-	ساحلين معتمر	-	حاسي الفريد
-	جمال	-	الشرايع مشرق الشمس
-	زرمدين	-	الرخمات
-	بني حسان	-	عين الخماسية
-	قصيبة المديوني	-	خمودة
-	بنان بوضر	-	بوزقام
-	طوزة	-	سيدي بوزيد
-	صيادة	-	جلمة
-	قصر هلال	-	الرقاب
-	المكنين	-	المكناسي
-	طبلبة	-	بئر الحفي
-	البقالطة	-	السبالة
-	لمطة	-	سيدي علي بن عون
-	بوحجر	-	المزونة
-	سيدي عامر	-	اولاد حفوز
-	مسجد عيسى	-	منزل بوزيان
-	زاوية قنطش	-	السعيدة
-	منزل فارسي	-	سوق الجديد
-	سيدي بنور	-	الفائض بنور
-	الغنادة	-	باطن الغزال
-	شراحيل	-	رحال
-	منزل النور	-	المنصورة
-	منزل كامل	-	الاسودة
-	المصدر	-	سوسة
-	منزل حرب	-	القصيبة والثريات
-	منزل حياة	-	مساكن
-	عميرة الفحول	-	حمام سوسة
-	عميرة التوازة	-	القلعة الصغرى
-	عميرة الحجاج	-	اكودة
-	المهدية	-	القلعة الكبرى
-	قصور الساف	-	هرقلة
-	الشاية	-	سيدي بوعلي
-	سيدي علوان	-	النفيسة
-	بومرداس	-	بوفيشة
-	الجم	-	زاوية سوسة
-	شربان	-	الزهور
-	السواسي	-	المسعين
-	رجيش	-	سيدي الهاني
-	كركر	-	كندار
-	اولاد الشامخ	-	القريمت هيشر
-	هبيرة	-	شط مريم
-	ملولش	-	المنستير
-	البرادعة	-	خنيس
-	سيدي زيد اولاد موالهم	-	

- الحكائمة	- تمغزة
- التلالسة	- حزوة
- زالية	- قبلي
- صفاقس	- دوز
- ساقية الدائر	- جمنة
- ساقية الزيت	- القلعة
- العين	- سوق الاحد
- جبنانة	- الفوار
- الحنشة	- رجيم معتوق
- قرقنة	- بشلي جرسين
- بئر علي بن خليفة	- البلديات
- المحرس	- بشري فطناسة
- قرمدة	- قابس
- الشحيحة	- شني النحال
- عقارب	- الحامة
- منزل شاكر	- المطوية
- الصخيرة	- وذرف
- طينة	- مارث
- الغربية	- مطماطة الجديدة
- العامرة	- غنوش
- العوابد الخزانات	- الزارات
- الناطور	- مطماطة القديمة
- سيدي علي بلعابد	- دخيلة توجان
- الحاجب	- منزل الحبيب
- حزق اللوزة	- الحبيب ثامر
- الاعشاش	- بوعطوش
- بوجربوع العوادة	- كتانة
- ماجل الدرج	- بوشمة
- النصر	- تبلبو
- قفصة	- مدنين
- السند	- جربة حومة السوق
- الرديف	- جرجيس
- المتلوي	- بنقردان
- ام العرائس	- بني خداس
- القطار	- جربة ميدون
- المظيلة	- جربة اجيم
- القصر	- سيدي مخلوف
- بلخير	- بوغرارة
- سيدي عيش	- جرجيس الشمالية
- زانوش	- تطاوين
- لالة	- غمراسن
- سيدي بوبكر	- رمادة
- توزر	- الذهبية
- دقاش	- بئر الاحمر
- نفطة	- الصمار
- حامة الجريد	- شني - دويرات

ملحق "ب" قائمة الجهات

-	القصرين	-	تونس
-	سيدي بوزيد	-	أريانة
-	سوسة	-	بن عروس
-	المنستير	-	منوبة
-	المهدية	-	نابل
-	صفاقس	-	بنزرت
-	قفصة	-	زغوان
-	توزر	-	باجة
-	قبلي	-	الكاف
-	قابس	-	جندوبة
-	مدنين	-	سليانة
-	تطاوين	-	القيروان

الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

والباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته،

وعلى القانون عدد 8 لسنة 1987 المؤرخ في 6 مارس 1987 المتعلق بضبط أحكام خاصة بعمل المتقاعدين،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - يبقى الأعوان الآتي ذكرهم بحالة مباشرة بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد وفقا لبيانات الجدول التالي :

أمر حكومي عدد 419 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بمواصلة العمل بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد في القطاع العمومي.

إن رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 والمرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد

الوزارة / الإدارة	الاسم واللقب	الرتبة/الخطة الوظيفية	المدة	ابتداء من
رئاسة الحكومة	سيد بلال	مستشار لدى رئيس الحكومة	5 أشهر	1 أبريل 2018
	نجيب خلفاوي	مدير عام ورئيس اللجنة الطبية المركزية لحوادث الشغل والأمراض المهنية	سنة واحدة	1 جويلية 2018
وزارة الدفاع الوطني	محمد غربال	عميد مكلف بأمورية بديوان رئيس الحكومة	6 أشهر	1 فيفري 2018
	توفيق الرحموني	أمير اللواء ملحق عسكري	سنة واحدة	1 أبريل 2018
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	علي النوري العدوني	مهندس عام ومدير عام مكتب إعادة هيكلة الأراضي الدولية الفلاحية	سنة واحدة	1 أبريل 2018
	بوجمعة الحيزاوي	تقني رئيس ورئيس دائرة الغابات بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة	سنة واحدة	1 مارس 2018
	جمال بوحامد	مهندس عام بالإدارة العامة لحماية ومراقبة جودة المنتجات الفلاحية	سنة واحدة	1 أوت 2018
	حسن لطفي الفريقي	مهندس عام في علم طبقات الأرض بالإدارة العامة للموارد المائية	سنة واحدة	1 جوان 2018
وزارة التجارة	العربي بالكحلة	متصرف درجة أولى وكاتب عام الديوان التونسي للتجارة	سنة واحدة	1 أبريل 2018
	طارق بن كبير	متصرف عام ومدير مركزي بمركز النهوض بالصادرات	سنة واحدة	1 مارس 2018

الوزارة / الإدارة	الاسم واللقب	الرتبة/الخطة الوظيفية	المدة	ابتداء من
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	حمادي المسعودي	أستاذ التعليم العالي	سنة واحدة	1 نوفمبر 2017
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	الحبيب بن موسى	مهندس أول بالوكالة الوطنية لحماية المحيط	سنة واحدة	1 مارس 2018
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	سمير النيفر	مهندس رئيس ومدير المقاطع والمتفجرات بالإدارة العامة للجسور والطرق	سنة واحدة	1 ماي 2018
	جمال خنفيير	مهندس رئيس ومدير البرامج والتراخيص بالإدارة العامة للبنى التحتية المدنية	سنة واحدة	1 أوت 2018

الفصل 2 - يمنح الأعوان الآتي ذكرهم استثناء للعمل في القطاع العمومي وفقا لبيانات الجدول التالي :

الوزارة	الاسم واللقب	المدة	ابتداء من
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	علي الهمامي	سنة واحدة	2 مارس 2018
وزارة الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة	فرج المناعي	سنة واحدة	1 أبريل 2018

يصدر القرار الآتي نصه :

الفصل الأول - ينطلق تقديم مطالب المغادرة الاختيارية للمرة الثانية بعنوان سنة 2018 من قبل الأعوان العموميين عن طريق التسلسل الإداري إلى الوزير الذي يمارس سلطة التسلسل أو الإشراف الإداري بداية من 2 جويلية 2018.

الفصل 2 - تضبط روزنامة التدخلات المنصوص عليها بأحكام الفصول 2 و3 و4 من الأمر الحكومي عدد 205 لسنة 2018 المؤرخ في 23 فيفري 2018 المشار إليه أعلاه، كما يلي :

بيان التدخلات	سريان المدة
تقديم المطالب من قبل الأعوان العموميين	من 2 جويلية إلى 30 أوت 2018
البت في المطالب من قبل الوزراء بعد أخذ رأي لجنة فنية محدثة للغرض	من 31 أوت إلى 28 سبتمبر 2018
تعهد اللجنة الخاصة برئاسة الحكومة بالملفات المصادق عليها من قبل الوزارات	من 1 إلى 30 أكتوبر 2018

الفصل 3 - الوزراء مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. تونس في 7 ماي 2018.

رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

الفصل 3 - وزير الدفاع الوطني ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التجارة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الطاقة والمناجم والطاقة المتجددة وال كاتب العام للحكومة مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. تونس في 8 ماي 2018.

رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بضبط تاريخ انطلاق تطبيق الأحكام المتعلقة بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين للمرة الثانية بعنوان سنة 2018.

إن رئيس الحكومة، باقتراح من الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بمتابعة الإصلاحات الكبرى، بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2018 المؤرخ في 23 جانفي 2018 المتعلق بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين،

وعلى الأمر الحكومي عدد 205 لسنة 2018 المؤرخ في 23 جانفي 2018 المتعلق بضبط صيغ وإجراءات وأجال تطبيق الأحكام المتعلقة بالمغادرة الاختيارية للأعوان العموميين وخاصة الفصلين 2 و 15 منه.

وعلى رأي المحكمة الإدارية،
وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - يضبط هذا الأمر الحكومي تنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وشروط إسناد الخطط الوظيفية الخاصة بها والإعفاء منها.

العنوان الأول

كتابات المحاكم من الصنف العدلي

الفصل 2 - تشتمل المحاكم من الصنف العدلي على الكتابات التالية:

- كتابة محكمة التعقيب،
- كتابة المحكمة العقارية،
- كتابة فرع محكمة عقارية،
- كتابة محكمة الإستئناف بتونس،
- كتابة محكمة استئناف،
- كتابة المحكمة الابتدائية بتونس،
- كتابة محكمة ابتدائية،
- كتابة محكمة ناحية تونس،
- كتابة محكمة ناحية.

الباب الأول

أحكام مشتركة

الفصل 3 - يشرف رئيس الكتابة على سير مختلف المكاتب والأقسام المكونة لكتابة المحكمة، ويتولى خاصة:

- الإشراف على مسك الدفاتر وترسيم القضايا وتضمين المراسلات وتنسيق الجلسات،
- الإشراف على الكتب والأعوان الراجعين بالنظر للمحكمة،
- تنسيق العمل بين مختلف المكاتب والأقسام وتنظيم وتوزيع المهام عليها ومراقبة العمل بها،
- التعريف بإمضاءات كتبة المحاكم الراجعين إليه بالنظر عند تسليم نسخ الأحكام التنفيذية والمجردة ومختلف الشهادت الإدارية، ويمكنه تفويض هذه الصلاحية إلى رئيس أحد المكاتب أو الأقسام،
- التنسيق بين مختلف مصالح المحكمة والإدارة الجهوية الراجعة إليها بالنظر،
- تحديد الحاجيات الإدارية للمحكمة،
- درس الصعوبات الإجرائية الفنية منها والإدارية التي تعترض حسن سير العمل بكتابة المحكمة،

أمر حكومي عدد 420 لسنة 2018 مؤرخ في مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية الخاصة بها والإعفاء منها.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير العدل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 2015 المؤرخ في 17 أوت 2015 المتعلق بضبط الوظائف المدنية العليا طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور،

وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مسمولات وزارة العدل،

وعلى الأمر عدد 1007 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أبريل 2002 المتعلق بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية الخاصة بها والإعفاء منها،

وعلى الأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أبريل 2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة المركزية والإعفاء منها،

وعلى الأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلق بتنظيم وزارة العدل، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته، وخاصة الأمر الحكومي عدد 334 لسنة 2018 المؤرخ في 6 أبريل 2018،

وعلى الأمر عدد 246 لسنة 2012 المؤرخ في 5 ماي 2012 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك كتابات المحاكم من الصنف العدلي، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 3609 لسنة 2014 المؤرخ في 3 أكتوبر 2014،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

- اقتراح سبل تطوير أساليب العمل صلب كتابة المحكمة.

الفصل 4 - يتولى رؤساء الكتابة المساعدون ورؤساء الأقسام ورؤساء الأقسام المساعدين تسيير المصالح الراجعة إليهم بالنظر ويسهرون على تنفيذ الأعمال الموكولة لها وذلك تحت إشراف ومسؤولية رئيس الكتابة.

الفصل 5 - يتولى رئيس مكتب أو قسم الشؤون العامة بكل محكمة متابعة شؤون الأعوان والتصرف في البناءات والمخزون والتجهيزات.

يتولى رئيس قسم شؤون الأعوان خاصة مسك نسخ ملفات الأعوان داخل المحكمة ومتابعة الإعلانات والمراسلات والرخص الخاصة بهم.

يتولى رئيس قسم البناءات والتجهيز القيام خاصة بالأعمال التالية :

- ضبط الحاجيات بالتنسيق مع رئيس الكتابة،

- مسك دفتر الجرد،

- متابعة تزويد المحكمة بالمواد والتجهيزات الضرورية للعمل،

- حفظ المواد المكتبية والأثاث ومتابعة صيانة الأجهزة

والمعدات والمباني.

الفصل 6 - يتولى رئيس مكتب التنظيم والأساليب الإشراف خاصة على:

- تنفيذ سياسة الوزارة في مجال استعمال الإعلامية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بالمحكمة،

- متابعة تنفيذ مختلف المخططات الرامية إلى تطوير منظومة الاتصال ومنظومة التصرف الإلكتروني في الوثائق في مجال العدالة،

- تنفيذ خطط العمل السنوية على مستوى المحكمة،

- التصرف في المعدات الإعلامية وتأمين سلامة الموارد المعلوماتية،

- المساعدة على استغلال المنظومات الإعلامية ومعالجة المعطيات،

- إعداد ومتابعة مختلف الإحصائيات المتعلقة بالعمل القضائي والإداري.

يساعد رئيس مكتب التنظيم والأساليب:

- رئيس قسم الإعلامية والإحصاء، يتولى خاصة الإشراف على تحيين المنظومة وحمايتها وصيانة التجهيزات وإعداد الإحصائيات،

- رئيس قسم التوثيق والأرشيف، يتولى الإشراف على الخزينة وعلى الأرشيف الإداري وأرشيف الملفات بما في ذلك التحويل والترحيل والإتلاف وكذلك حفظ نسخ الأحكام والقرارات وتسفيرها.

الباب الثاني

كتابة محكمة التعقيب

الفصل 7 - تشتمل كتابة محكمة التعقيب على:

* مكتب الإجراءات المدنية،

* مكتب الإجراءات الجزائية،

* مكتب الشؤون العامة، ويضم قسم شؤون الأعوان وقسم

البناءات والتجهيز،

* مكتب التنظيم والأساليب، ويضم قسم الإعلامية وقسم

التوثيق والأرشيف،

* قسم تسجيل وتسليم نسخ الأحكام،

* قسم توقيف التنفيذ والتراخيص بالدفع.

ويشرف على كتابة محكمة التعقيب رئيس كتابة له خطة

وامتيازات مدير عام إدارة مركزية أو مدير إدارة مركزية.

ويشرف على مكاتب محكمة التعقيب رؤساء كتابة مساعدون

يمكن تكليفهم بخطة كاهية مدير إدارة مركزية أو رئيس مصلحة

إدارة مركزية.

ويشرف على الأقسام، كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس

قسم.

الفصل 8 - يتولى رئيس مكتب الإجراءات المدنية بمحكمة

التعقيب الإشراف خاصة على كتابة الرئيس الأول والضبط المدني

وأعمال كتابة الدوائر المدنية.

الفصل 9 - يتولى رئيس مكتب الإجراءات الجزائية بمحكمة

التعقيب الإشراف خاصة على كتابة وكيل الدولة العام وعلى أعمال

كتابة الدوائر الجزائية.

الفصل 10 - يتولى رئيس قسم التسجيل وتسليم نسخ الأحكام

خاصة متابعة رفق القرارات التعقيبية وتسليم نسخ منها وتسجيل

القرارات وإحالتها على القباضة المالية.

الفصل 11 - يتولى رئيس قسم توقيف التنفيذ والتراخيص

بالدفع خاصة قبول مطالب توقيف التنفيذ وإحالتها على رئيس

المحكمة وتحرير وصولات التأمين وطباعة قرارات وقف التنفيذ

وقبول مطالب التراخيص بالدفع بخصوص الأموال المؤمنة

وإنجازها.

الباب الثالث

كتابة المحكمة العقارية وكتابات فروعها

الفصل 12 - تشتمل كتابة المحكمة العقارية على:

* مكتب إجراءات المسح الإجمالي،

* مكتب إجراءات المسح الاختياري،

* مكتب الشؤون العامة، ويضم قسم شؤون الأعوان وقسم

البناءات والتجهيز،

* مكتب التنظيم والأساليب ويضم قسم الإعلامية والإحصاء وقسم التوثيق والأرشيف،

* قسم تحيين الرسوم العقارية.

ويشرف على كتابة المحكمة العقارية رئيس كتابة له خطة وامتيازات مدير إدارة مركزية أو كاهية مدير إدارة مركزية.

ويشرف على مكاتب المحكمة العقارية رؤساء كتابة مساعدون يمكن تكليفهم بخطة كاهية مدير إدارة مركزية أو رئيس مصلحة إدارة مركزية.

ويشرف على الأقسام، كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس قسم.

الفصل 13 - تشتمل كتابة كل فرع محكمة عقارية على:

* قسم إجراءات المسح الإجمالي،

* قسم إجراءات المسح الاختياري،

* قسم الإعلامية والأرشيف.

ويشرف على كتابة كل فرع للمحكمة العقارية رئيس كتابة له خطة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية.

ويشرف على الأقسام كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس قسم أو رئيس قسم مساعد.

الفصل 14 - يتولى رئيس مكتب أو قسم إجراءات المسح

الإجمالي الإشراف خاصة على الأعمال التالية:

- عمليات الإشهار والتحديد المتعلقة بالمنطقة المسحية،

- تضمين المعارضات المثارة،

- توجيه الأحكام النهائية إلى ديوان قيس الأراضي والمسح

العقاري لإقامة الأمثلة النهائية.

الفصل 15 - يتولى رئيس مكتب أو قسم إجراءات المسح

الاختياري الإشراف خاصة على الأعمال التالية:

- قبول مطالب التسجيل وتلقي المعارضات،

- متابعة إجراءات عملية الإشهار،

- تسليم شهادات النشر،

- توجيه الأحكام النهائية الباتة إلى إدارة الملكية العقارية.

الفصل 16 - يتولى رئيس قسم تحيين الرسوم العقارية القيام

خاصة بالأعمال التالية:

- قبول مطالب التحيين ومراقبة الوثائق الواجب تقديمها،

- متابعة إجراءات عملية الإشهار،

- تلقي مطالب الطعون في قرارات حافظ الملكية العقارية

ومطالب الإصلاح وتنفيذها.

الفصل 17 - يتولى رئيس قسم الإعلامية والأرشيف بكتابة كل

فرع من فروع المحكمة العقارية الإشراف خاصة على الأعمال التالية :

- تحيين المنظومة المعلوماتية وحمايتها وصيانة التجهيزات،

- إعداد الإحصائيات،

- حفظ الخزينة ومتابعة الأرشيف الإداري وأرشيف الملفات بما في ذلك عمليات التحويل والترحيل والإتلاف وكذلك حفظ نسخ الأحكام والقرارات وتسفيرها.

الباب الرابع

كتابة محكمة استئناف

الفصل 18 - تشتمل كتابة كل محكمة استئناف على:

* مكتب الإجراءات القضائية و يضم ثلاثة أقسام وهي: قسم الإجراءات المدنية وقسم الإجراءات الجزائية وقسم تسجيل وتسليم نسخ الأحكام،

* مكتب التنظيم والأساليب، ويضم قسمين وهما قسم الإعلامية والإحصاء وقسم التوثيق والأرشيف،

* مكتب الادعاء العام،

* مكتب الشؤون العامة، ويضم قسمين وهما: قسم شؤون الأعوان وقسم البناءات والتجهيز،

* قسم التنفيذ والمحجوز.

الفصل 19 - يشتمل مكتب الإجراءات القضائية بكتابة محكمة الاستئناف بتونس إضافة إلى قسيمي الإجراءات المدنية وتسجيل وتسليم نسخ الأحكام المشار إليهما أعلاه على قسم للإجراءات الجناحية وقسم للإجراءات الجنائية والالتزام وقسم خاص بالضبط المدني.

كما تشتمل كتابة محكمة الاستئناف بتونس على مكتب خاص بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي.

الفصل 20 - يشرف على كتابة كل محكمة استئناف رئيس كتابة له خطة وامتيازات مدير إدارة مركزية أو كاهية مدير إدارة مركزية.

ويشرف على مكاتب كل محكمة استئناف رؤساء كتابة مساعدون يمكن تكليفهم بخطة كاهية مدير إدارة مركزية أو رئيس مصلحة إدارة مركزية.

ويشرف على الأقسام كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس قسم.

الفصل 21 - يتولى رئيس مكتب الإجراءات القضائية الإشراف على قسم الإجراءات المدنية وقسم الإجراءات الجزائية وقسم تسجيل وتسليم نسخ الأحكام.

يتولى رئيس قسم الإجراءات المدنية:

- الكتابة الخاصة للرئيس الأول وكتابة الدوائر المدنية،

- الأعمال الولائية والضبط المدني والإرشاد المدني وتسليم

الشهادات.

يتولى رئيس قسم الإجراءات الجزائية :

- الضبط الجنائي والجنائي ودوائر الاتهام وخاصة تلقي الملفات وخبزها وتوجيه الاستدعاءات وتوزيع الملفات على الدوائر بعد تعيينها،

- كتابة الدوائر الجنائية والجنائية والاتهام،

- الإرشاد الجنائي والجنائي والاتهام.

ويتولى رئيس قسم تسجيل وتسليم نسخ الأحكام الإشراف على رغن الأحكام ومتابعتها وتسجيلها وتوجيهها إلى القبضة المالية وتسليم نسخ الأحكام.

الفصل 22 - يتولى رئيس مكتب الادعاء العام:

- الكتابة الخاصة للوكيل العام،

- الضبط المركزي،

- جميع الأعمال المرتبطة بالمهنة الحرة.

الفصل 23 - يتولى رئيس قسم التنفيذ والمحجوز:

- التنفيذ الجنائي والجنائي،

- التعقيب الجزائي وخاصة تسجيل الطعون وتوجيه الملفات المعقبة وقبولها،

- متابعة الإجراءات المتعلقة بالمحجوز.

الفصل 24 - يتولى رئيس مكتب القطب القضائي الاقتصادي والمالي بمحكمة الاستئناف بتونس الإشراف على أعمال الكتابة الخاصة بالقطب بما في ذلك الضبط الإداري والضبط القضائي وكتابة حكام التحقيق وأعمال الجلسات.

الفصل 25 - يتولى رئيس قسم الإجراءات الجنائية بمحكمة الاستئناف بتونس:

- الضبط الجنائي وخاصة تلقي الملفات وخبزها وتوجيه الاستدعاءات وتوزيع الملفات على الدوائر بعد تعيينها،

- الإشراف على كتابة الدوائر الجنائية ومتابعة عملها،

- الإرشاد الجنائي.

ويتولى رئيس قسم الإجراءات الجنائية والاتهام الإشراف على:

- مكتب ضبط الاتهام ودوائر الاتهام،

- مكتب الضبط الجنائي،

- كتابة الدوائر الجنائية،

- الإرشاد الجنائي.

يتولى رئيس قسم الضبط المدني خاصة:

- تلقي مطالب الاستئناف والاعتراض والتماس إعادة النظر،

- جلب الملفات المدنية المستأنفة وخبزها وتكوينها وتوزيعها

على الدوائر بعد تعيينها،

- تلقي مطالب إعادة النشر وخبزها وتوزيعها على الدوائر بعد

تعيينها،

- تسليم الشهادت،

- تلقي الطعون بالتعقيب وتوجيه الملفات المعقبة ثم قبولها بعد البت فيها من طرف محكمة التعقيب ومتابعة إجراءاتها.

الباب الخامس

كتابة محكمة ابتدائية

الفصل 26 - تشتمل كتابة كل محكمة ابتدائية على:

- مكتب الإجراءات القضائية، ويضم ثلاثة أقسام: قسم الإجراءات المدنية وقسم الإجراءات الجزائية وقسم وكالة الجمهورية ومكاتب التحقيق،

- مكتب التنظيم والأساليب ويضم قسمين: قسم الإعلامية والإحصاء وقسم التوثيق والأرشيف،

- مكتب الشؤون العامة ويضم قسمين: قسم التصرف في البناءات والتجهيز وقسم التصرف في شؤون الأعوان،

- قسم التنفيذ والمحجوز،

- قسم التسجيل وتسليم نسخ الأحكام.

ويشرف على كتابة كل محكمة ابتدائية رئيس كتابة له خطة وامتيازات كاهية مدير إدارة مركزية.

ويشرف على المكاتب بكل محكمة ابتدائية رؤساء كتابة مساعدون يتم تكليفهم بخطة رئيس مصلحة إدارة مركزية.

ويشرف على الأقسام بكل محكمة ابتدائية كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس قسم.

الفصل 27 - تشتمل كتابة المحكمة الابتدائية بتونس إضافة إلى مكتب التنظيم والأساليب ومكتب الشؤون العامة وقسم تسجيل وتسليم نسخ الأحكام وقسم التنفيذ والمحجوز، المكاتب والأقسام التالية:

- مكتب الإجراءات المدنية، ويضم ثلاثة أقسام: قسم السجل التجاري وقسم قضاء الأسرة والطفولة والأحوال الشخصية وقسم المدني العام،

- مكتب الإجراءات الجزائية، ويضم ثلاثة أقسام: قسم الإجراءات الجنائية وقسم الإجراءات الجنائية وقسم وكالة الجمهورية ومكاتب التحقيق،

- مكتب القطب القضائي لمكافحة الإرهاب،

- مكتب الإجراءات في القضايا الاستعجالية والقضايا الموكولة للقاضي الفردي.

ويشرف على كتابة المحكمة الابتدائية بتونس رئيس كتابة له خطة وامتيازات مدير إدارة مركزية أو كاهية مدير إدارة مركزية.

ويشرف على مكاتب المحكمة الابتدائية بتونس رؤساء كتابة مساعدون يمكن تكليفهم بخطة كاهية مدير إدارة مركزية أو رئيس مصلحة إدارة مركزية.

. تلقي مطالب الاستئناف وتوجيه الملفات إلى محكمة الاستئناف،

. تلقي مطالب التعقيب وتوجيه الملفات إلى محكمة التعقيب.
ويتولى رئيس قسم السجل التجاري الإشراف على أعمال الكتابة المتعلقة باختصاصه وخاصة:

. تكوين الشركات وتعيينها،

. تسليم مضامين السجل التجاري،

. توجيه نظير أصلي لكل مطلب تسجيل للمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.

يتولى رئيس قسم قضاء الأسرة والطفولة والأحوال الشخصية الإشراف على أعمال الكتابة المتعلقة بمجالات اختصاصه وخاصة الأحوال الشخصية وإصلاح الحالة المدنية، وكذلك تلقي مطالب الاستئناف المتعلقة بالنفقة وغيرها.

الفصل 32 . يتولى رئيس مكتب الإجراءات الجزائية بالمحكمة الابتدائية بتونس الإشراف على قسم وكالة الجمهورية ومكاتب التحقيق وقسم الإجراءات الجنائية وقسم الإجراءات الجنائية.

ويتولى رئيس قسم وكالة الجمهورية ومكاتب التحقيق الإشراف خاصة على الأعمال التالية :

. الضبط الإداري والضبط القضائي،

. الشكايات والإعانة العدلية،

. مراقبة عدول الإشهاد وعدول التنفيذ والخبراء وخزينة الإشهاد والحالة المدنية،

-كتابة حكام التحقيق.

ويتولى رئيس قسم الإجراءات الجنائية ورئيس قسم الإجراءات الجنائية الإشراف على أعمال الكتابة المرتبطة بمجال اختصاصهما وخاصة:

. تكوين الملفات وخزنها وتوجيه الاستدعاءات،

. أعمال الجلسة،

. الإرشاد الجنائي والجنائي.

الفصل 33 . يتولى رئيس مكتب القطب القضائي لمكافحة الإرهاب بالمحكمة الابتدائية بتونس الإشراف على أعمال الكتابة الخاصة بالقطب وخاصة:

. الضبط الإداري والقضائي،

. أعمال التحقيق،

. المحجوز.

الفصل 34 . يتولى رئيس مكتب الإجراءات في القضايا الاستعجالية والقضايا الموكولة للقاضي الفردي بالمحكمة الابتدائية بتونس الإشراف على أعمال الكتابة المرتبطة بمجال اختصاصه وخاصة كتابة الدوائر الاستعجالية.

ويشرف على الأقسام كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس قسم.

الفصل 28 . يتولى رئيس مكتب الإجراءات القضائية بكل محكمة ابتدائية الإشراف على قسم الإجراءات المدنية وقسم الإجراءات الجزائية وقسم وكالة الجمهورية ومكاتب التحقيق.

ويتولى رئيس قسم الإجراءات المدنية الإشراف خاصة على أعمال الكتابة التالية:

. الضبط المدني،

. الأعمال الولائية التابعة لرئيس المحكمة،

. تلقي مطالب الاستئناف ومطالب التعقيب وتوجيه الملفات الخاصة بها،

. السجل التجاري وقضايا الطلاق وإصلاح الحالة المدنية والقضايا الاستعجالية والقضايا الموكولة للقاضي الفردي.

ويتولى رئيس قسم الإجراءات الجزائية الإشراف خاصة على الأعمال التالية :

. تكوين الملفات وخزنها وتوجيه الاستدعاءات بالنسبة للقضايا الجنائية والجنائية،

. الإرشاد الجنائي والجنائي.

ويتولى رئيس قسم وكالة الجمهورية ومكاتب التحقيق الإشراف خاصة على الأعمال التالية:

. الضبط الإداري والضبط القضائي،

. الشكايات والإعانة العدلية،

. مراقبة أعمال عدول الإشهاد وعدول التنفيذ والخبراء،

- كتابة حكام التحقيق.

الفصل 29 . يتولى رئيس قسم تنفيذ الأحكام والمحجوز تحت مسؤولية رئيس كتابة المحكمة الإشراف خاصة على الأعمال التالية:

. تنفيذ الأحكام الجنائية والجنائية،

. تلقي الاعتراض والاستئناف والتعقيب وتوجيه الملفات،

. متابعة قبول وحفظ وتصفية المحجوز.

الفصل 30 . يتولى رئيس قسم تسجيل وتسليم نسخ الأحكام تحت مسؤولية رئيس كتابة المحكمة خاصة متابعة رفق الأحكام وتسجيلها وتوجيهها إلى القباضة المالية وتسليم نسخ منها.

الفصل 31- يتولى رئيس مكتب الإجراءات المدنية بالمحكمة الابتدائية بتونس الإشراف على قسم المدني العام وقسم السجل التجاري وقسم قضاء الأسرة والطفولة والأحوال الشخصية.

ويتولى رئيس قسم المدني العام الإشراف خاصة على:

. الأعمال الولائية التابعة لرئيس المحكمة،

. الضبط المدني،

. أعمال الكتابة الخاصة بالدوائر المدنية،

الفصل 39 - يتولى رئيس قسم الأعمال الولائية الإشراف على جميع أعمال الكتابة المرتبطة بالصلاحيات الولائية لقاضي الناحية.

العنوان الثاني

شروط إسناد الخطط الوظيفية والإعفاء منها.

الفصل 40 - تخضع التسمية في خطة مدير عام ومدير وكاهية مدير ورئيس مصلحة وكذلك الإعفاء منها والمنح والامتيازات المترتبة بها إلى الأحكام المتعلقة بالتسمية في الخطط الوظيفية في الإدارات المركزية.

الفصل 41 - تسند خطة رئيس قسم بمقتضى قرار من وزير العدل وذلك شريطة أن يكون المترشح:

* منتميا إلى رتبة متصرف كتابة محكمة أو رتبة تعادلها،

* أو منتميا إلى رتبة كاتب محكمة أول أو رتبة تعادلها مع خمس سنوات أقدمية في هذه الرتبة. ويشترط في هذه الحالة أن يكون المترشح محرزاً على البكالوريا على الأقل.

الفصل 42 - تسند خطة رئيس قسم مساعد بمقتضى قرار من وزير العدل وذلك شريطة أن يكون المترشح منتميا إلى رتبة كاتب محكمة أول أو رتبة تعادلها مع سنتين أقدمية في هذه الرتبة.

الفصل 43 - يخول التكليف بخطتي رئيس القسم ورئيس قسم مساعد بكتابة محكمة الانتفاع بمنحة وظيفية يضبط مقدارها بمقتضى أمر حكومي باقتراح من وزير العدل.

الفصل 44 - يتم الإعفاء من خطة رئيس قسم ورئيس قسم مساعد بمقتضى قرار من وزير العدل على أساس تقرير كتابي صادر عن رئيس الكتابة أو المدير الجهوي للعدل الذي يمارس سلطة التسلسل أو الإشراف الإداري يوجه إلى كاتب المحكمة المعني بالأمر لتقديم ملاحظاته الكتابية.

الفصل 45 - ينتهي التكليف بخطة رئيس قسم أو رئيس قسم مساعد بصفة آلية في الحالات التالية:

- التكليف بخطة وظيفية أخرى،

- الإلحاق أو النقلة،

- الإحالة على عدم المباشرة،

- القيام بالخدمة العسكرية المباشرة،

- الانقطاع النهائي عن مباشرة الوظيفة.

الفصل 46 - ينجر عن الإعفاء من خطة رئيس قسم أو رئيس قسم مساعد أو إنهاء التكليف بهما الحرمان الفوري من المنح والامتيازات المتأتية منها.

الفصل 35 - تشتمل كتابة كل محكمة ناحية على:

- قسم الإجراءات القضائية،

- قسم الأعمال الولائية،

- قسم الشؤون العامة.

ويشرف على كتابة كل محكمة ناحية رئيس كتابة له خطة وامتيازات رئيس قسم.

ويشرف على الأقسام كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس قسم مساعد.

الفصل 36 - تشتمل كتابة محكمة ناحية تونس إضافة إلى قسم الشؤون العامة وقسم الأعمال الولائية قسما للإجراءات الجزائية وقسما للإجراءات المدنية وقسما للإعلامية والأرشفيف.

ويشرف على كتابة محكمة ناحية تونس رئيس كتابة له خطة وامتيازات رئيس مصلحة إدارة مركزية.

ويشرف على الأقسام كتبة محاكم يمكن تكليفهم بخطة رئيس قسم أو رئيس قسم مساعد.

الفصل 37 - يتولى رئيس قسم الإجراءات القضائية بكل محكمة ناحية الإشراف على:

- الإجراءات المدنية،

- الإجراءات الجزائية،

- رغن الأحكام وتسجيلها وتسليم نسخ منها وتسليم الشهود.

الفصل 38 - يتولى رئيس قسم الإجراءات المدنية بمحكمة ناحية تونس الإشراف خاصة على:

- كتابة الدوائر المدنية،

- نشر القضايا وتكوين الملفات وخبزها وتوجيه الاستدعاءات،

- توجيه الملفات المطعون فيها،

- رغن الأحكام وتسجيلها وتسليم نسخ منها والشهود المرتبطة بها.

يتولى رئيس قسم الإجراءات الجزائية بمحكمة ناحية تونس الإشراف خاصة على:

- كتابة الدوائر الجنائية،

- نشر القضايا وتكوين الملفات وخبزها وتوجيه الاستدعاءات

وأعمال ما قبل وما بعد الجلسة،

- أعمال التنفيذ وكل ما يتعلّق بالمحجوز،

- توجيه الملفات المطعون فيها،

- تسليم نسخ الأحكام والشهود حسب النصوص الجاري بها

العمل.

أحكام ختامية

الفصل 47 - يحتفظ الأعوان المكلفون بخطط وظيفية في تاريخ صدور هذا الأمر الحكومي بوظائفهم وذلك بصرف النظر عن الشروط المنصوص عليها بهذا الأمر الحكومي.

الفصل 48 - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر الحكومي وخاصة أحكام الأمر عدد 1007 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أبريل 2002 المتعلقة بتنظيم كتابات المحاكم من الصنف العدلي وضبط شروط إسناد الخطط الوظيفية الخاصة بها والإعفاء منها.

الفصل 49 - وزير العدل ووزير المالية مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير العدل

غازي الجريبي

وزير المالية

محمد رضا شلفوم

وعلى الأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلقة بتنظيم وزارة العدل وحقوق الإنسان كما تم تنقيحه بالأمر عدد 22 لسنة 2012 المؤرخ في 19 جانفي 2012.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلقة بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلقة بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى القرار المؤرخ في 6 مارس 2018 المتعلقة بتكليف السيد الصادق الصابري، متصرف رئيس للتعليم العالي والبحث العلمي، بوظائف مدير جهوي للإدارة الجهوية لوزارة العدل بالقيروان.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 أسند تفويض للسيد الصادق الصابري المدير الجهوي للإدارة الجهوية لوزارة العدل بالقيروان ليمضي بالنيابة عن وزير العدل كل الوثائق المتعلقة بمشمولاته باستثناء القرارات ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 1 فيفري 2018. تونس في 15 ماي 2018.

وزير العدل

غازي الجريبي

بمقتضى قرار من وزير العدل مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيد جمال الدين المعزاوي، متصرف كتابة محكمة، بوظائف رئيس مصلحة متابعة صفقات التجهيزات بإدارة التجهيز بوزارة العدل.

بمقتضى قرار من وزير العدل مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيد حازم السعيد، متصرف كتابة محكمة، بوظائف رئيس مصلحة العمل الاجتماعي والثقافي بإدارة الشؤون الإدارية بوزارة العدل.

قرار من وزير العدل مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزير العدل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلقة بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحت أو تمتته وخاصة المرسوم 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلقة بضبط مشمولات وزارة العدل،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلقة بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 1331 لسنة 1992 المؤرخ في 20 جويلية 1992 المتعلقة بتنظيم الإدارات الجهوية لوزارة العدل وضبط مشمولاتها،

قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزير الدفاع الوطني،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالتريخ للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 671 لسنة 1975 المؤرخ في 25 سبتمبر 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزير الدفاع الوطني،

وعلى الأمر عدد 735 لسنة 1979 المؤرخ في 22 أوت 1979 المتعلق بتنظيم وزارة الدفاع الوطني وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمته وخاصة الأمر الحكومي عدد 908 لسنة 2016 المؤرخ في 22 جويلية 2016،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 45 لسنة 2018 المؤرخ في 17 أفريل 2018 المتعلق بتكليف السيد رياض عباس، مستشار المصالح العمومية، بمهام مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الدفاع الوطني.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المشار إليه أعلاه، أسند للسيد رياض عباس، مستشار المصالح العمومية، المكلف بمهام مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الدفاع الوطني، التفويض ليمضي بالنيابة عن وزير الدفاع الوطني كل الوثائق الداخلة في نطاق حدود مشمولات أنظاره باستثناء النصوص ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - يرخص للسيد رياض عباس في تفويض حق إمضائه للموظفين من الصنف ("أ" و "ب") الخاضعين لنفوذه طبقا للشروط المضبوطة بالفصل الثاني من الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975، المشار إليه أعلاه.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 2 ماي 2018.

تونس في 30 أفريل 2018.

وزير الدفاع الوطني

عبد الكريم الزبيدي

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 16 أفريل 2018.

كلف السيد رؤوف بلقديري، متصرف مستشار، بمهام رئيس الدائرة الفرعية للشؤون القانونية والنزاعات والشؤون العقارية بدائرة الشؤون الإدارية العامة بولاية زغوان بخطة وصلاحيات رئيس مصلحة مع التمتع بنفس المنح والامتيازات المخولة لهذا الأخير.

بمقتضى قرار من وزير الداخلية مؤرخ في 15 ماي 2018.

عين السيد قيس بلوزة عضوا ممثلا لوزارة الشؤون المحلية والبيئة بمجلس مؤسسة الديوان الوطني للحماية المدنية، عوضا عن السيد محمد الصغير بنجدو.

وزارة الشؤون الدينية

قرار من وزير الشؤون الدينية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ مكنتات أو توثيق بوزارة الشؤون الدينية بعنوان سنة 2018.

إن وزير الشؤون الدينية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمته،

وعلى الأمر عدد 2762 لسنة 1999 المؤرخ في 6 ديسمبر 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص لأعوان سلك

المكنتات والتوثيق بالإدارات العمومية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار وزير الشؤون الدينية المؤرخ في 2 ماي 2017 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ مكنتات أو توثيق بسلك أعوان المكنتات والتوثيق بالإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الشؤون الدينية يوم 29 جوان 2018 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة حافظ مكنتات أو توثيق بسلك أعوان المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية بعنوان سنة 2018.

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 - تختتم قائمة الترشيحات يوم 29 ماي 2018.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

وزير الشؤون الدينية
أحمد عظم

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الشؤون الدينية يوم 29 جوان 2018 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب راقن بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة الشؤون الدينية بعنوان سنة 2018.

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 - تختتم قائمة الترشيحات يوم 29 ماي 2018.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

وزير الشؤون الدينية
أحمد عظم

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

قرار من وزير الشؤون الدينية مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزير الشؤون الدينية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة في تفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 4522 لسنة 2013 المؤرخ في 12 نوفمبر 2013 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الدينية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 756 لسنة 2017 المؤرخ في 13 جوان 2017 المتعلق بتكليف السيد سفيان الطرابلسي، متصرف رئيس، بمهام مدير عام بالخلية المركزية للحكومة بديوان وزير الشؤون الدينية.

قرار من وزير الشؤون الدينية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب راقن بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة الشؤون الدينية بعنوان سنة 2018.

إن وزير الشؤون الدينية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 834 لسنة 1998 المؤرخ في 19 أبريل 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 16 أبريل 2013 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب راقن بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975، المشار إليه أعلاه، يرخص للسيد سفيان الطرابلسي، متصرف رئيس، مكلف بمهام مدير عام بالخلية المركزية للحوكمة بديوان وزير الشؤون الدينية أن يمضي بالنيابة عن وزير الشؤون الدينية جميع الوثائق الداخلة في نطاق مشمولاته باستثناء القرارات ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. تونس في 15 ماي 2018.

وزير الشؤون الدينية

أحمد عطوم

وزارة المالية

أمر حكومي عدد 421 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بإتمام الأمر عدد 1291 لسنة 1990 المؤرخ في 27 أوت 1990 المتعلق بإحداث منحة خطر العدوى.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 1291 لسنة 1990 المؤرخ في 27 أوت 1990 المتعلق بإحداث منحة خطر العدوى وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 889 لسنة 2014 المؤرخ في 28 جانفي 2014،

وعلى الأمر عدد 1151 لسنة 1993 المؤرخ في 1 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مقادير منحة خطر العدوى،

وعلى الأمر عدد 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 2522 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بإحداث المركز الطبي للديوانة وبتنظيمه الإداري والمالي،

وعلى الأمر عدد 12 لسنة 1999 المؤرخ في 4 جانفي 1999 المتعلق بضبط الأصناف التي تنتمي إليها مختلف رتب موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 2338 لسنة 2003 المؤرخ في 11 نوفمبر 2003،

وعلى الأمر عدد 2289 لسنة 2011 المؤرخ في 21 سبتمبر 2011 المتعلق بالترفيه في مقادير منحة خطر العدوى لفائدة الأعوان المنتفعين بها بعنوان سنة 2011،

وعلى الأمر عدد 2957 لسنة 2012 المؤرخ في 29 نوفمبر 2012 المتعلق بالترفيه في مقادير منحة خطر العدوى لفائدة الأعوان المنتفعين بها بعنوان سنة 2012،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - يضاف إلى الجدول المبين بالفصل الأول من الأمر عدد 1291 لسنة 1990 المؤرخ في 27 أوت 1990 المتعلق بإحداث منحة خطر العدوى، العدد 9 كما يلي نصه :

9 - أعوان أسلاك الفنيين السامين والممرضين والمساعدين، سواء من المدنيين أو من بين أعوان الديوانة، والإداريين والعملة المباشرين بالمركز الطبي للديوانة التابع لوزارة المالية المنتميين إلى الأصناف والوحدات التالية :

* أصناف أ1 وأ2 وأ3

* صنف ب

* صنف ج و د

* عملة الوحدة الثالثة

* عملة الوحدة الأولى والوحدة الثانية

الفصل 2 - تنسحب أحكام الأمر عدد 2151 لسنة 1993 المؤرخ في 1 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مقادير منحة خطر العدوى وجميع النصوص اللاحقة له والمتعلقة بالترفيه في مقادير هذه المنحة وخاصة أحكام الأمر عدد 2957 لسنة 2012 المؤرخ في 29 نوفمبر 2012 المشار إليه أعلاه على الأعوان المنصوص عليهم بالفصل الأول من هذا الأمر الحكومي.

الفصل 3 - وزير المالية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 8 ماي 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

بمقتضى أمر حكومي عدد 422 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018.

كلف السيدة أسماء مسعودي، مستشار المصالح العمومية، بمهام رئيس وحدة التشريع الجبائي بالإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بوزارة المالية.

عملا بأحكام الفصل 18 (جديد) من الأمر عدد 1198 لسنة 2007 المؤرخ في 14 ماي 2007 تتمتع المعنية بالأمر بمنح وامتيازات مدير عام إدارة مركزية.

بمقتضى أمر حكومي عدد 423 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018.

كلف السيد عماد زعير، متفقد مركزي للمصالح المالية، بمهام رئيس وحدة التحليل والتخطيط للسياسات الجبائية بالإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بوزارة المالية.

عملا بأحكام الفصل 2 من الأمر الحكومي عدد 668 لسنة 2016 المؤرخ في 6 جوان 2016 ينتفع المعني بالأمر بمنح وامتيازات مدير عام إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير المالية مؤرخ في 27 أفريل 2018.

سمي السيد عبد الباسط صميحة مهندس عام اختصاص هندسة مدنية بالسلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية لوزارة المالية.

بمقتضى قرار من وزير المالية مؤرخ في 15 ماي 2018.

سمي السيد مراد عبد الرحيم متصرفا ممثلا للدولة بمجلس إدارة شركة البنيان عوضا عن السيدة أمال بوغديري.

بمقتضى قرار من وزير المالية مؤرخ في 15 ماي 2018.

سمي السيد حاتم عاشور عضوا ممثلا لوزارة المالية بمجلس مؤسسة ديوان مساكن أعوان وزارة المالية عوضا عن السيد سامي السوفي

بمقتضى أمر حكومي عدد 424 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018.

أنهي إبقاء السيد منجي العايب، مستشار المصالح العمومية، في حالة مباشرة في القطاع العمومي ابتداء من 1 أفريل 2018.

بمقتضى أمر حكومي عدد 425 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018.

كلف السيد عبد المنعم السعداوي، متفقد رئيس للمراقبة الاقتصادية، بمهام مدير عام المصالح المشتركة بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ابتداء من 18 أفريل 2018.

قرار من وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق الإضاء في المادة التأديبية.

إن وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته، وخاصة القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 والمرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإضاء،

وعلى الأمر عدد 916 لسنة 1995 المؤرخ في 22 ماي 1995 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الصناعة، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 3215 لسنة 2010 المؤرخ في 13 ديسمبر 2010،

وعلى الأمر عدد 134 لسنة 2000 المؤرخ في 18 جانفي 2000 المتعلق بتنظيم وزارة الصناعة، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 617 لسنة 2010 المؤرخ في 5 أفريل 2010،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 261 لسنة 2018 المؤرخ في 16 مارس 2018 المتعلق بتسمية السيد توفيق عباس رئيسا لديوان وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ابتداء من 29 جانفي 2018.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفصل 51 (جديد) من القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المشار إليه أعلاه، يفوض وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة للسيد توفيق عباس، متفقد مركزي للمصالح المالية، رئيس ديوان وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، حق إمضاء تقارير الإحالة على مجلس التأديب والقرارات التأديبية باستثناء عقوبة العزل.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 29 جانفي 2018. تونس في 15 ماي 2018.

وزير الصناعة والمؤسسات
الصغرى والمتوسطة
سليم الفرياني

وزارة التجارة

قرار من وزير التجارة مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بإحداث لجان إدارية متنافسة بوزارة التجارة.

إن وزير التجارة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 103 لسنة 1987 المؤرخ في 24 جانفي 1987 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك أعوان الشؤون الاقتصادية وعلى جميع النصوص التي نقحته،

وعلى الأمر عدد 1753 لسنة 1990 المؤرخ في 29 أكتوبر 1990 المتعلق بضبط كيفية تنظيم وتسيير اللجان الإدارية المتنافسة كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2937 لسنة 2012 المؤرخ في 27 نوفمبر 2012،

وعلى الأمر عدد 834 لسنة 1998 المؤرخ في 13 أفريل 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،

وعلى الأمر عدد 12 لسنة 1999 المؤرخ في 4 جانفي 1999 المتعلق بضبط الأصناف التي تنتمي إليها مختلف رتب موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 365 لسنة 1999 المؤرخ في 15 فيفري 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك محلي وتقنيي الإعلامية للإدارات العمومية كما تم إتمامه بالأمر عدد 112 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر عدد 675 لسنة 1999 المؤرخ في 29 مارس 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1036 لسنة 1999 المؤرخ في 17 ماي 1999 والأمر عدد 810 لسنة 2003 المؤرخ في 7 أفريل 2003،

وعلى الأمر عدد 819 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية، كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1748 لسنة 2001 المؤرخ في أول أوت 2001 والأمر عدد 113 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية كما تم إتمامه بالأمر عدد 2633 لسنة 2003 المؤرخ في 23 ديسمبر 2003 والأمر عدد 114 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر عدد 2762 لسنة 1999 المؤرخ في 6 ديسمبر 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص لأعوان سلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية،

وعلى الأمر عدد 230 لسنة 2000 المؤرخ في 31 جانفي 2000 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان الإطارات المشتركة للمخبر،

وعلى الأمر عدد 1688 لسنة 2000 المؤرخ في 17 جويلية 2000 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية،

وعلى الأمر عدد 2305 لسنة 2001 المؤرخ في 2 أكتوبر 2001 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للصحافيين العاملين بالإدارات العمومية،

وعلى الأمر عدد 3112 لسنة 2013 المؤرخ في 22 جويلية 2013 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بأعوان سلك المراقبة الاقتصادية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

اللجنة الثامنة : عملة الوحدة الثانية (الأصناف من 4 إلى 7).
اللجنة التاسعة : عملة الوحدة الأولى (الأصناف من 1 إلى 3).

الفصل 2 . تضبط تركيبة اللجان الإدارية المتناصفة المذكورة بالفصل الأول من هذا القرار طبقاً لأحكام الفصل الخامس من الأمر عدد 1753 لسنة 1990 المؤرخ في 29 أكتوبر 1990 المشار إليه أعلاه.

الفصل 3 . يلغي هذا القرار ويعوض قرار وزيرة التجارة والصناعات التقليدية المؤرخ في 19 ماي 2014 المشار إليه أعلاه.

الفصل 4 . ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 8 ماي 2018.

وزير التجارة
عمر الباهي

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

بمقتضى قرار من وزير التجارة مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيد محمد شكري رجب، مهندس عام، بمهام مدير الخلية المكلفة بكتابة المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار بوزارة التجارة.

وزارة الشؤون المحلية والبيئة

قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 16 فيفري 2018 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزير الشؤون المحلية والبيئة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار وزيرة التجارة والصناعات التقليدية المؤرخ في 19 ماي 2014 المتعلق بإحداث لجان إدارية متناصفة بوزارة التجارة والصناعات التقليدية.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحدث بوزارة التجارة لجان إدارية متناصفة لكل من أصناف الموظفين والعملة المذكورين أسفله :

اللجنة الأولى : مهندس عام، محلل عام، رئيس مخبر عام، متفقد عام للمراقبة الاقتصادية، متفقد عام للشؤون الاقتصادية، مهندس رئيس، رئيس مخبر رئيس، متفقد رئيس للمراقبة الاقتصادية، متفقد رئيس للشؤون الاقتصادية، محلل رئيس، مهندس أول، محلل مركزي، رئيس مخبر، تقني رئيس، فني سام رئيس للصحة العمومية، متفقد مركزي للمراقبة الاقتصادية، متفقد مركزي للشؤون الاقتصادية، متصرف عام، متصرف رئيس، متصرف مستشار، متصرف عام في الوثائق والأرشيف، متصرف رئيس في الوثائق والأرشيف، متصرف مستشار في الوثائق والأرشيف، حافظ عام للمكتبات أو التوثيق، حافظ رئيس للمكتبات أو التوثيق، حافظ مكتبات أو توثيق، مستشار صحفي عام، مستشار صحفي رئيس، مستشار صحفي.

اللجنة الثانية : مهندس أشغال، رئيس أشغال مخبر، محلل، تقني أول، فني سام أول للصحة العمومية، متفقد المراقبة الاقتصادية، متفقد للشؤون الاقتصادية، متصرف، متصرف في الوثائق والأرشيف، مكتبي أو موثق، كاتب صحفي.

اللجنة الثالثة : تقني، واضع برامج، ملحق تفقد المراقبة الاقتصادية، ملحق تفقد للشؤون الاقتصادية، ملحق إدارة، متصرف مساعد في الوثائق والأرشيف، فني سام للصحة العمومية، مكتبي مساعد أو موثق مساعد، كاتب صحفي مساعد.

اللجنة الرابعة : مساعد تقني، عون المراقبة الاقتصادية، مراقب للشؤون الاقتصادية، كاتب تصرف، كاتب راقن، تقني مخبر الإعلامية، معاون مكتبي أو معاون موثق، ملحق صحفي.

اللجنة الخامسة : عون تقني، عون معاينة للشؤون الاقتصادية، مستكتب إدارة، راقن، مختزن مكتبات أو توثيق.

اللجنة السادسة : عون استقبال، عون استقبال مكتبات أو توثيق.

اللجنة السابعة : عملة الوحدة الثالثة (الأصناف من 8 إلى 10).

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17 أفريل 2018.

كلف السيد بديع الرزقي، مهندس أشغال، بمهام رئيس دائرة المجلس الجهوي بولاية جندوبة بخطة وصلاحيات مدير مع التمتع بنفس المنح والامتيازات المخولة لهذا الأخير.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17 أفريل 2018.

كلف السيد محمد المنعم بخروف، متصرف مستشار للداخلية، بمهام رئيس دائرة المجلس الجهوي بولاية تونس بخطة وصلاحيات مدير مع التمتع بنفس المنح والامتيازات المخولة لهذا الأخير.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 21 مارس 2018.

كلف السيد كمال القمري، مهندس رئيس، بمهام مدير البناء التابعة للإدارة العامة للتهيئة العمرانية والبناء والتهديب ببلدية تونس.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 21 مارس 2018.

كلف السيدة هدى الشباح، متصرف مستشار، بمهام مدير الشؤون المالية وتنمية الموارد ببلدية المهديّة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 21 مارس 2018.

كلف السيد منذر بن دالي، متصرف مستشار، بمهام مدير العمل الاجتماعي والثقافي ببلدية المهديّة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 21 مارس 2018.

كلف السيد محمد محسن أيوب، متصرف مستشار، بمهام مدير الشؤون الإدارية ببلدية المهديّة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17 أفريل 2018.

أسندت الدرجة الاستثنائية لخطة كاهية مدير للسيد فتحي بوزغاية مهندس أشغال مكلف بمهام كاهية مدير متابعة الملفات الكونية بالإدارة العامة للتنمية المستدامة بوزارة الشؤون المحلية والبيئة.

وعلى الأمر عدد 2933 لسنة 2005 المؤرخ في 1 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة البيئة والتنمية المستدامة،

وعلى الأمر عدد 898 لسنة 2006 المؤرخ في 27 مارس 2006 المتعلق بتنظيم وزارة البيئة والتنمية المستدامة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 365 لسنة 2016 المؤرخ في 18 مارس 2016 المتعلق بإحداث وضبط مشمولات وزارة الشؤون المحلية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 951 لسنة 2016 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون المحلية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 241 لسنة 2018 المؤرخ في 12 مارس 2018 المتعلق بتسمية السيدة قميرة بن جنات، رئيسا لديوان وزير الشؤون المحلية والبيئة ابتداء من 1 فيفري 2018.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 أسند تفويض للسيدة قميرة بن جنات، رئيسة لديوان وزير الشؤون المحلية والبيئة لتمضي بالنيابة عن وزير الشؤون المحلية والبيئة كل الوثائق الداخلة في نطاق حدود مشمولات الديوان باستثناء القرارات ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 1 فيفري 2018.

تونس في 16 فيفري 2018.

وزير الشؤون المحلية والبيئة

رياض المؤخر

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 13 فيفري 2018.

كلف السيد رياض السعيد، متصرف مستشار للداخلية، بمهام كاتب عام من الدرجة الثالثة ببلدية الحنشة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17 أفريل 2018.

كلف السيد حاتم بن محمود، مستشار المصالح العمومية، بمهام رئيس وحدة البرامج والتقييم بمركز التكوين ودعم اللامركزية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة بخطة وصلاحيات مدير مع التمتع بنفس المنح والامتيازات المخولة لهذا الأخير.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 20
أفريل 2018.

سمي المهندسون الأولون الآتي ذكرهم في رتبة مهندس
رئيس بالسلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية بوزارة
الشؤون المحلية والبيئة :

- نكري الغربي،
- الهادي السهيلي،
- جلولي براهيم،
- عبد الرزاق المرزوقي،
- يوسف منصوري.

وزارة التربية

بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيد رضا اللموشي، أستاذ أول للمدارس الابتدائية،
بمهام مدير مساعد للتدريس والتكوين والتقييم بالمرحلة
الابتدائية بالمندوبية الجهوية للتربية بالكاف.

بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيد عمر الفضلاوي، متصرف مستشار للتربية، بمهام
رئيس مصلحة التجهيزات والصيانة بالكتابة العامة بالمندوبية
الجهوية للتربية بالكاف.

بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيد سفيان القيزاني، أستاذ أول للمدارس الابتدائية،
بمهام رئيس مصلحة الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية
بالمرحلة الابتدائية بإدارة المرحلة الابتدائية بالمندوبية الجهوية
للتربية بالكاف.

بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيد مراد الميساوي، أستاذ أول مميز، بمهام رئيس
مكتب الضبط بالمندوبية الجهوية للتربية بالمنستير.
عملا بأحكام الفصل 28 من الأمر عدد 2205 لسنة 2010
المؤرخ في 6 سبتمبر 2010 يتمتع المعني بالأمر بالمنح
والامتيازات المخولة لرئيس مصلحة إدارة مركزية

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17
أفريل 2018.

كلف السيد حلمي سلطاني، محلل رئيس، بمهام كاهية مدير
التجهيزات الإعلامية والنظم بالإدارة العامة للإعلامية وتطوير
النظم المعلوماتية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17
أفريل 2018.

كلف السيدة حبيبة العمري، متصرف، بمهام رئيس مصلحة
إدارة مركزية لتتولى تسيير الكتابة القارة للجنة الوزارية للصفقات
العمومية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17
أفريل 2018.

كلف السيد مجدي الشوالي، تقني رئيس، بمهام رئيس مصلحة
ميزانية التنمية بالإدارة العامة للمصالح المشتركة بوزارة الشؤون
المحلية والبيئة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17
أفريل 2018.

كلفت الأنسة سحر الكافي، مستشار المصالح العمومية، بمهام
رئيس مصلحة الشبكات بالإدارة العامة للإعلامية وتطوير النظم
المعلوماتية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17
أفريل 2018.

كلف السيد حمادي رضاني، متصرف مستشار للداخلية،
بمهام رئيس الدائرة الفرعية لشؤون المجلس الجهوي والمجالس
القروية بدائرة المجلس الجهوي بولاية توزر بخطة وصلاحيات
رئيس مصلحة مع التمتع بنفس المنح والامتيازات المخولة لهذا
الأخير.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون المحلية والبيئة مؤرخ في 17
أفريل 2018.

كلفت السيدة سندس يحيياوي، متصرف مستشار للداخلية،
بمهام رئيس مصلحة المداخل غير الجبائية بالإدارة العامة للموارد
وحكومة المالية المحلية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة.

بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلفت السيدة هيفاء بشير الزردوب، أستاذ أول فوق الرتبة، بمهام رئيس مصلحة التدريس والتكوين بالمرحلة الابتدائية بإدارة المرحلة الابتدائية بالمندوبية الجهوية للتربية بالمنستير.

بمقتضى قرار من وزير التربية مؤرخ في 15 ماي 2018.

أنهى تكليف السيد لطفي الغانمي، قيم مرشد، من مهام رئيس وحدة الخدمات المدرسية ببنزرت (ماطر) بديوان الخدمات المدرسية بوزارة التربية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بضبط نظام الدراسات والامتحانات المطبق بكلية الصيدلة بالمنستير للحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 72 لسنة 1975 المؤرخ في 14 نوفمبر 1975 المتعلق بإحداث كلية للصيدلة بالمنستير،

وعلى القانون عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 المتعلق بالتعليم العالي، وعلى جميع النصوص التي نقحته وخاصة القانون عدد 38 لسنة 2017 المؤرخ في 2 ماي 2017،

وعلى الأمر عدد 516 لسنة 1973 المؤرخ في 30 أكتوبر 1973 المتعلق بتنظيم الحياة الجامعية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 2013 لسنة 2002 المؤرخ في 4 سبتمبر 2002،

وعلى الأمر عدد 1634 لسنة 2004 المؤرخ في 12 جويلية 2004 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة، كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 1620 لسنة 2015 المؤرخ في 30 أكتوبر 2015،

وعلى الأمر عدد 1936 لسنة 2006 المؤرخ في 10 جويلية 2006 المتعلق بضبط مهام جامعة تونس الافتراضية ونظام التكوين بها وعلاقتها بالجامعات الأخرى،

وعلى الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008 المتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث وقواعد سيرها وجميع النصوص التي نقحته وتممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 827 لسنة 2017 المؤرخ في 28 جويلية 2017،

وعلى الأمر عدد 802 لسنة 2011 المؤرخ في 24 جوان 2011 المتعلق بضبط النظام القانوني للمتربصين الداخليين في الصيدلة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 468 لسنة 2017 المؤرخ في 10 أفريل 2017 المتعلق بإحلاق هيكل برئاسة الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار وزير التعليم العالي المؤرخ في 12 نوفمبر 1996 المتعلق بإسناد العدد الأفضل في دورتي الامتحانات،

وعلى قرار وزير الصحة العمومية والتعليم العالي المؤرخ في 31 مارس 1998 المتعلق بضبط نظام الدراسات والامتحانات المطبق في كلية الصيدلة بالمنستير للحصول على الشهادة الوطنية في الصيدلة،

وبإقتراح من المجلس العلمي لكلية الصيدلة بالمنستير،

وبعد مداولة مجلس جامعة المنستير،

وبعد تأهيل مجلس الجامعات.

قررا ما يلي :

الفصل الأول - يضبط هذا القرار نظام الدراسات والامتحانات المطبق بكلية الصيدلة بالمنستير للحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة.

العنوان الأول

في نظام الدراسات

الفصل 2 - تدوم الدراسات للحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة ست (6) سنوات بعد البكالوريا وتشتمل على :

- مرحلة أولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص) مدتها سنتان وتشتمل على 1200 ساعة تدريس على الأقل علاوة على التريصات.

- مرحلة ثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) مدتها أربع سنوات وتشتمل على 1600 ساعة تدريس على الأقل علاوة على التربصات.

تنظم هذه الدراسات حسب مواد ووحدات وشهادات، وتقدم في شكل دروس نظرية ودروس مدمجة وأشغال مسيرة وأشغال تطبيقية وكذلك في شكل تربصات وأشغال ذاتية مؤطرة. ويمكن أن تكون هذه الدراسات حضورية أو عن بعد.

ويتم التدريس عن بعد بالتعاون مع جامعة تونس الافتراضية باستعمال منصة رقمية : المحيط الرقمي للعمل.

الفصل 3 - تشتمل الدراسة بالسنة الأولى من المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص) على عدة وحدات إضافة إلى الإنقليزية والإسعاف. وتحتوي كل وحدة على مادة واحدة أو عدة مواد وتكون هذه الدروس إجبارية.

يحدد موضوع كل وحدة أو مادة وشكلها وعدد ساعات التدريس المتعلقة بها في الملحق عدد 1.

الفصل 4 - تشتمل المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص) على تربص في التدريب الأولي على الممارسات الصيدلانية مدته ستة (6) أسابيع. ويتم هذا التربص في صيدلية خاصة مصادق عليها من قبل كلية الصيدلة بالمنستير.

الفصل 5 - تشتمل الدراسة بالسنة الثانية من المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص) على عدة وحدات إضافة إلى الإنقليزية والإعلامية، وتكون هذه الدروس إجبارية.

يحدد موضوع كل مادة أو وحدة وشكلها وعدد ساعات التدريس المتعلقة بها في الملحق عدد 2.

الفصل 6 - تشتمل دروس السنة الأولى والسنة الثانية والسنة الثالثة من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) على شهادات منسقة وشهادات متعددة المواد والإنقليزية والإعلامية المطبقة والإسعاف. وتكون هذه الدروس إجبارية.

يحدد موضوع كل شهادة أو مادة وشكلها وعدد ساعات التدريس المتعلقة بها في الملاحق عدد 3 و4 و5.

الفصل 7 - يركز تدريس الشهادات المنسقة للمرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) على صنف أو عدة أصناف دوائية علاجية وتتضمن هذه الشهادات الأعراض المرضية والبيولوجيا السريرية والكيمياء العلاجية وعلم الدواء، كما يمكن لهذه الشهادات أن تتعلق بأي موضوع آخر متعلق بالصحة.

الفصل 8 - تحتوي المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) على شهادات اختيارية بالإضافة إلى الدروس المذكورة بالفصل 6 من هذا القرار حسب المسارين التاليين :

- التطبيق في الصيدلة الصناعية.

- التطبيق في البيولوجيا السريرية.

يمثل كل مسار وحدة إجبارية وغير مجزأة التدريس. يتم اختيار المسار حسب الترتيب التفاضلي للطلبة ويتولى المجلس العلمي تحديد معايير ترتيب الطلبة.

الفصل 9 - تشتمل المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) على تربص في التدريب على التمريض يدوم أربعة (4) أسابيع ويتم القيام به في هياكل صحية مصادق عليها من قبل الكلية. ويتم هذا التربص خلال السنة الأولى أو الثانية من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص).

الفصل 10 - تخصص السنة الرابعة من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) للتربصات الداخلية وتحتوي على :

- تربص يدوم ثلاثة (3) أشهر بصيدلية خاصة مصادق عليها من قبل كلية الصيدلة بالمنستير.

- تربص يدوم ثلاثة (3) أشهر حسب المسار الذي تم اختياره إما بمخبر تحاليل طبية بالمؤسسات المصادق عليها من قبل الكلية أو بمؤسسات الصناعات الدوائية المصادق عليها من قبل كلية الصيدلة بالمنستير تحت مسؤولية صيدلي،

- تربص يدوم ستة (6) أشهر بالأقسام الاستشفائية الصيدلانية والسريرية المصادق عليها من قبل كلية الصيدلة بالمنستير.

الفصل 11 - يتم اختيار أماكن التربصات الداخلية للسنة الرابعة من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) في السنة الثالثة من نفس المرحلة حسب الترتيب التفاضلي للطلبة والذي يأخذ بالاعتبار نتائج السنتين الأولى والثانية للمرحلة الثانية من الدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) لكل طالب.

تحدد قائمة المؤسسات العمومية والخاصة والأقسام الاستشفائية المؤهلة لاستقبال المتربصين الداخليين في الصيدلة كل سنة من قبل المجلس العلمي لكلية الصيدلة بالمنستير.

الفصل 12 - يحدد تنظيم التربصات بالمرحلتين الأولى والثانية للدراسات الصيدلانية المنصوص عليها بالفصلين 4 و11 من هذا القرار من قبل العميد في بداية كل سنة جامعية وذلك بعد أخذ رأي المجلس العلمي لكلية الصيدلة بالمنستير.

الفصل 13 - يكون الحضور بالأشغال التطبيقية والدروس المسيرة والدروس المدمجة وكذلك التربصات إجباريا. وتحدد مراقبة المواظبة والعقوبات المنجزة عنها كما يلي :

- الأشغال التطبيقية والدروس المسيرة والدروس المدمجة :

* من 1 إلى 3 حصص : لا يسمح بأي غياب،

* من 4 إلى 7 حصص : يسمح بغياب مبرر واحد،

* أكثر من 7 حصص : يسمح بغيايين مبررين،

* لا يسمح بأي غياب غير مبرر.

في حالة تجاوز عدد الغيابات المبررة المسموح بها لا يرخص للطالب المعني بالأمر اجتياز الامتحان الكتابي أو التطبيقي للمادة المعنية بالدورة الرئيسية. ولا يستطيع أن يجتاز هذا الاختبار في دورة التدارك إلا بعد المشاركة في حصص التدارك.

- تربص التدريب الأولي في الممارسات الصيدلانية وتربص التمرين على التمريض :

يسمح بغياب مبرر ليوم واحد في كل أربعة أسابيع.

يجب على الطالب في حالة تجاوز عدد الغيابات المبررة المسموح بها إجراء فترة تربص تدارك يتم تحديد مدتها من قبل العميد بعد أخذ رأي المجلس العلمي.

العنوان الثاني

في نظام الامتحانات

الفصل 14 - تختم دروس كل سنة جامعية بامتحان نهائي يشتمل على دورتين متتاليتين : دورة رئيسية ودورة تدارك.

يجب أن تنظم دورة التدارك بعد أسبوع على الأقل وأربعة أسابيع على الأكثر من الإعلان عن نتائج الدورة الرئيسية.

يمكن كذلك تقييم هذه الدروس بامتحانات مراقبة تنظم خلال السنة الجامعية. وتكون كل تقييمات هذه الدروس جزءا من الدورة الرئيسية.

يتم تقييم الدروس عن بعد عبر المنصة الرقمية المذكورة بالفصل 2 من هذا القرار أو حضوريا.

تضبط روزنامة امتحانات الدورة الرئيسية ودورة التدارك من قبل العميد بعد أخذ رأي المجلس العلمي ثم يتم إبلاغها للطلبة.

الفصل 15 - تحدد مدة كل اختبار كتابي من قبل العميد بعد أخذ رأي المجلس العلمي.

يحدد ضارب كل اختبار كتابي طبقا للملاحق عدد 1 و2 و3 و4 و5.

الفصل 16 - تفضي الامتحانات التي تجرى خلال السنة الجامعية موضوع الدورة الرئيسية إلى مداولة عامة تعلن على إثرها النتائج النهائية لهذه الدورة.

الفصل 17 - تتعلق الامتحانات بالنسبة إلى كل مادة أو شهادة بكامل البرنامج الذي تم تدريسه والموافق لها.

يسند لكل اختبار عدد من 0 إلى 20. ويعاقب بصفر عن كل غياب في اختبار الامتحان مهما كان السبب.

الفصل 18 - يحدد العدد الإقصائي بالنسبة إلى كل اختبار كتابي باستثناء الإسعاف وفلسفة العلوم وحقوق الإنسان كما يلي :

- كل عدد يقل عن 20/6 متحصل عليه في مادة بالمرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص)،

- كل عدد يقل عن 20/8 متحصل عليه في مادة بالشهاد المتعددة المواد بالمرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص).

- كل عدد يقل عن 20/10 متحصل عليه في شهادة منسقة،

- كل عدد يقل عن 20/8 متحصل عليه في الاختبار التطبيقي.

الفصل 19 - يعيد الطالب في دورة التدارك :

أ - بالمرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص) :

- الاختبارات الكتابية التي تحصل فيها على عدد يقل عن 20/10 في صورة ما إذا كان معدله العام في الاختبارات الكتابية يقل عن 20/10.

- الاختبارات الكتابية التي تحصل فيها على عدد إقصائي مهما كان معدله العام، كما يمكن للطالب إعادة الاختبارات التي تحصل فيها على عدد أقل من 20/10.

- كل اختبار من الاختبارات التطبيقية التي تحصل فيها على عدد يقل عن 20/10 في صورة ما إذا كان المعدل العام للاختبارات التطبيقية يقل عن 20/10.

- كل اختبار من الاختبارات التطبيقية التي تحصل فيها على عدد إقصائي مهما كان المعدل العام للاختبارات التطبيقية.

ب - بالمرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) :

- المواد التي تحصل فيها على عدد يقل عن 20/10 في صورة ما إذا كان معدل الشهادة متعددة المواد يقل عن 20/10.

- المواد التي تحصل فيها على عدد إقصائي مهما كان معدل الشهادة متعددة المواد.

- الشهادات المنسقة التي تحصل فيها على عدد أقل من 20/10.

- كل اختبار من الاختبارات التطبيقية التي تحصل فيها على عدد يقل عن 20/10 في صورة ما إذا كان المعدل العام للاختبارات التطبيقية يقل عن 20/10.

- كل اختبار من الاختبارات التطبيقية التي تحصل فيها على عدد إقصائي مهما كان المعدل العام للاختبارات التطبيقية.

الفصل 20 - يحتفظ الطالب المتقدم إلى دورة التدارك بالاختبارات التي تحصل فيها على معدل يساوي 20/10 على الأقل، وينتفع علاوة على ذلك بالنسبة إلى كل اختبار من اختبارات الامتحان بأفضل العديدين النهائيين المتحصل عليهما في الدورة الرئيسية ودورة التدارك.

الفصل 21 - يرتقي الطالب من سنة إلى السنة الموالية عند :
- الحصول على معدل عام يساوي أو يفوق 20/10 في مجموع المواد وغياب عدد إقصائي وذلك بالنسبة إلى المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص).

- الحصول على معدل عام يساوي أو يفوق 20/10 في كل شهادة مع غياب عدد إقصائي وذلك بالنسبة إلى المرحلة الثانية من الدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص).

- الحصول على معدل عام يساوي أو يفوق 20/10 في مجموع الاختبارات التطبيقية وغياب عدد إقصائي.
- المصادقة على التبرصات.

الفصل 22 - يتم المصادقة على تريض التدريب الأولي على الممارسات الصيدلانية وتريض التدريب على التمريض من طرف العميد وذلك بالأخذ بعين الاعتبار تقدير المسؤول عن التريض وتقييم تقرير التريض من قبل لجنة يعينها العميد.

ويأخذ هذا التقدير بعين الاعتبار مواظبة الطالب وممارسته اليومية وعلاقاته المهنية. وفي حالة عدم المصادقة على التريض المذكورين يضبط العميد طرق التدارك بعد أخذ رأي المجلس العلمي.

تأخذ المصادقة على التبرصات الداخلية بالنسبة إلى طلبة السنة الرابعة من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) بعين الاعتبار :

- تقدير المسؤول عن التريض الذي يأخذ بعين الاعتبار مواظبة الطالب وممارسته اليومية وعلاقاته المهنية.

- النجاح في الامتحان الشفاهي لنهاية التريض تحت إشراف لجنة تتركب على الأقل من ثلاثة (3) أعضاء معينين من قبل العميد. وينتمي رئيس اللجنة وجوبا إلى كلية الصيدلة.

- يحق فقط للطلبة الذين تمت المصادقة على تبرصاتهم من قبل المسؤولين عليهم التقدم للامتحان الشفاهي.

- في حالة عدم المصادقة على التريض يعيد الطالب كامل التريض.

- في حالة عدم النجاح في الامتحان الشفاهي للتريض يعيد الطالب تبرصا لمدة شهر في نفس الاختصاص.

الفصل 23 - يمكن للطالب أن ينتفع بإمهال ويرخص له بالارتقاء إلى السنة الموالية حسب الطرق التالية :

أ - في المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص) :

يمكن أن يتم الارتقاء من السنة الأولى إلى السنة الثانية بإمهال يتعلق بوحدة تحتوي على عدد إقصائي وتريض و/أو اختبار واحد في الأشغال التطبيقية والإنجليزية والإعلامية. لا يمنح الإمهال إلا للطالب المتحصل على معدل عام يساوي أو يفوق 20/10.

لا يمكن للطالب الترسيم بالسنة الأولى من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) إلا إذا تمكن من اجتياز كل امتحانات المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص).

ب - في المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) :
يتعلق هذا الإمهال بشهادة وتبرص و/أو اختبار واحد في الأشغال التطبيقية والإنجليزية والإعلامية.

لا يمكن للطالب أن ينتفع بإمهال جديد خلال المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) ما لم تتم تسوية الإمهال الذي انتفع به في نفس المرحلة.

الفصل 24 - في حالة الرسوب خلال المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية (م.أ.د.ص) فإن الطالب :

- يحتفظ بالانتفاع بالأشغال التطبيقية وبالوحدات التي تحصل فيها على عدد يساوي أو يفوق 20/10 دون عدد إقصائي.

- يحتفظ بالانتفاع بالتبرصات المصادق عليها.

لا يكون الانتفاع بالأشغال التطبيقية إلا بالنسبة إلى السنة الجامعية الموالية.

في حالة الرسوب خلال المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية (م.ث.د.ص) فإن الطالب :

- يحتفظ بالانتفاع بالأشغال التطبيقية والشهادات التي تحصل فيها على عدد يساوي أو يفوق 20/10 دون عدد إقصائي.

- يحتفظ بالانتفاع بالتبرصات المصادق عليها.

لا يكون الاحتفاظ بالأشغال التطبيقية إلا بالنسبة إلى السنة الجامعية الموالية.

يمكن للطالب أن يسجل بموافقة العميد بعد أخذ رأي المجلس العلمي في شهادة أو شهادتين على أقصى تقدير للسنة الموالية باستثناء الشهادات الاختيارية. ويتم هذا الاختيار من قائمة شهادات يحددها المجلس العلمي للكلية.

العنوان الثالث

شروط الحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في

الصيدلة

الفصل 25 - يقتضي الحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة :

1 - النجاح في جميع امتحانات المرحلتين الأولى والثانية للدراسات الصيدلانية،

2 - المصادقة على جميع التبرصات،

3 - مناقشة أطروحة الصيدلة بنجاح.

الفصل 26 - يرخص لكل طالب نجح في جميع الامتحانات وتمت المصادقة على جميع تربصاته في مناقشة الأطروحة في الصيدلة.

يسند الترخيص للمناقشة من قبل العميد حسب إجراءات تضبط من قبل المجلس العلمي وذلك بعد :

- تقديم إبراء من المكتبة،

- تقديم إبراء من الدراسات الصيدلانية.

الفصل 27 - تتمثل الأطروحة للحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة في القيام ببحث شخصي ينجز تحت إشراف مدير أطروحة يتم اختياره من بين مدرسي كلية الصيدلة بالمنستير. ويجب أن يكون موضوع الأطروحة مصادقا عليه من قبل عميد الكلية.

الفصل 28 - تتم المناقشة أمام لجنة تتركب من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل بما فيهم رئيس اللجنة معينين من قبل العميد من بين المدرسين المباشرين الذين لهم رتبة أستاذ تعليم عال أو أستاذ محاضر أو ما يعادلها.

ويجب أن ينتمي رئيس اللجنة إلى كلية الصيدلة.

يمكن للعميد أن يقترح تشريك عضو واحد بلجنة المناقشة يكون مشهودا له بالكفاءة في مجال موضوع الأطروحة. ويتمتع العضو المقترح في هذه الحالة برأي استشاري.

الفصل 29 - يضبط تاريخ مناقشة الأطروحة من قبل عميد كلية الصيدلة.

يقدم الطالب عرضا شفاهيا لعمله يتبع بمناقشة مع أعضاء اللجنة ثم بالمداولة. وفي حالة قبول الطالب يصرح بأنه دكتور في الصيدلة.

يكون النجاح في الأطروحة للحصول على الشهادة الوطنية لدكتور في الصيدلة بإحدى الملاحظات التالية :

- مشرف جدا مع تهنئة اللجنة واقتراح جائزة،

- مشرف جدا مع تهنئة اللجنة،

- مشرف جدا،

- مشرف.

الفصل 30 - هذا القرار يلغي ويعوض القرار المؤرخ في 31 مارس 1998 المشار إليه أعلاه.

الفصل 31 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 30 أفريل 2018.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

وزير الصحة

عماد الحمامي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

ملحق عدد 1

السنة الأولى من المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية

الضارب	حجم الساعات الإجمالي	شكل الدروس وعدد ساعات التدريس			الوحدات والمواد
		أشغال تطبيقية	دروس مسيرة	دروس نظرية	
					الوحدة 1
1,5	48	-	18	30	. رياضيات وإحصاء
1	20	-	20	-	. إعلامية C2i
2	73	15	18	40	. فيزياء حية
					الوحدة 2
1	26	-	6	20	. علم الوراثة
1,5	49	10	9	30	. علم الأحياء الخلوي وتنظيم حيواني
1,5	61	15	12	34	. كيمياء حية تركيبية
					الوحدة 3
2	79	21	18	40	. كيمياء فيزيائية صيدلانية
2	73	15	18	40	. كيمياء عضوية صيدلانية
					الوحدة 4
1,5	39	-	9	30	. تشريح بشري وعلم الأجنة البشرية
1,5	36	-	6	30	. علم وظائف الأعضاء البشرية
					الوحدة 5
1	20	-	-	20	. فلسفة العلوم وحقوق الإنسان
1	61,5	30	7,5	24	. صيدلية جالونيسية وتاريخ الصيدلة
1	20	-	20	-	. إنجليزية
1	15	-	15	-	. إسعاف
-	620,5	106	176.5	338	المجموع

ملحق عدد 2

السنة الثانية من المرحلة الأولى للدراسات الصيدلانية

الضارب	حجم الساعات الإجمالي	شكل الدروس وعدد ساعات التدريس			الوحدات
		أشغال تطبيقية	دروس مسيرة	دروس نظرية	
					الوحدة 1
2	45	-	9	36	. علم وظائف الأعضاء البشرية
1	20	-	-	20	. عناصر علم الأمراض وعلم الأوبئة
					الوحدة 2
2	67	15	12	40	. كيمياء حية أيضا
1	45	12	9	24	. علم الأحياء الجزيئي ومفاهيم التكنولوجيا الحية
					الوحدة 3
1	33	-	9	24	. كيمياء معدنية صيدلانية
2	79	28	15	36	. كيمياء عضوية صيدلانية
					الوحدة 4
2	66	15	15	36	. فيزياء حية
2	78	27	15	36	. كيمياء تحليلية صيدلانية
					الوحدة 5
2	58.5	15	7.5	36	. علم النبات وعلم اللازهريات الصيدلانية
1	41	15	6	20	. علم الأحياء النباتي
					الوحدة 6
1	24.5	-	4.5	20	. علم الأحياء الدقيقة العام
2	54	9	9	36	. علم المناعة العام وتحليل مناعي
					الوحدة 7
1	20	-	20	-	. الإنكليزية
1	20	-	20	-	. إعلامية C2i
	651	136	151	364	المجموع

ملحق عدد 3

السنة الأولى من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية

الضارب	حجم الساعات الإجمالي	شكل الدروس وعدد ساعات التدريس			الشهائد والمواد
		أشغال تطبيقية	دروس مسيرة	دروس نظرية	
					ش.م.م 1 علم الأحياء الدقيقة
1,5	68	32	6	30	. علم الجراثيم
1	24,5	-	4,5	20	. علم الفيروسات
1,5	56	20	6	30	. علم الطفيليات
					ش.م.م 2 : علوم الدواء
2	76	30	6	40	. صيدلة جالونيسية
1	45,5	15	4,5	26	. إدراك العقاقير
2	65,5	18	7,5	40	. تحليل فيزيائي كيميائي صيدلاني
					ش.م.م 3 : علم الدواء وعلم وظائف الأعضاء
1,5	36	-	6	30	. علم الدواء العام وحراك الدواء
1	32	-	6	26	. علم الدواء الجزيئي
1,5	51	15	6	30	. علم وظائف الأعضاء البشرية
					ش.م.م 1
2	56	9	3	44	. أدوية الأوجاع والحساسية والالتهابات
					ش.م.م 2
1,5	31	-	3	28	. أدوية أمراض الجهاز الهضمي والكبد
1	20	-	20	-	إنكليزية
	561.5	139	78.5	344	المجموع

ش.م.م : شهادة متعددة المواد

ش.م : شهادة منسقة

ملحق عدد 4

السنة الثانية من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية

الضارب	حجم الساعات الإجمالي	شكل الدروس وعدد ساعات التدريس			الشهائد والمواد
		أشغال تطبيقية	دروس مسيرة	دروس نظرية	
					ش.م.م.1 : علوم الدواء
1,5	30	-	-	30	- صيدلة جالونسية
1	44	15	3	26	- إدراك العقاقير
					ش.م.م.2 : علم أمراض الدم وعلم التسمم
2	71	25	6	40	- علم أمراض الدم
1,5	57	18	9	30	- علم التسمم
2	69	16	3	50	ش.م.م.1 : أدوية أمراض الجهاز العصبي والنفسي
3	86	18	3	65	ش.م.م.2 : أدوية أمراض القلب والرئة والكلية
3	68	-	3	65	ش.م.م.3 : الأدوية المضادة للتعب
2	73	18	3	52	ش.م.م.4 : أدوية أمراض الغدد والأمراض الأيضية
2	90	40	-	30	شهادة متعددة المواد اختيارية 1 - تطبيق في الصيدلة الصناعية * تقنيات الصيدلة الصناعية واستعداد حيوي للأدوية ومعادلة حيوية واختبارات سريرية
				20	* مراقبة جودة الأدوية
	75	30	-	20	2 - تطبيق في البيولوجيا السريرية * الجودة في البيولوجيا السريرية
				25	* علم أحياء العقم والأمراض الوراثية
1	20	-	20	-	الإنقليزية
	صيدلة صناعية 608 بيولوجيا 593	صيدلة صناعية 150 بيولوجيا 140	50	صيدلة صناعية 408 بيولوجيا 403	المجموع

ش.م.م. : شهادة متعددة المواد
ش.م. : شهادة منسقة

ملحق عدد 5

السنة الثالثة من المرحلة الثانية للدراسات الصيدلانية

الضارب	حجم الساعات الإجمالي	شكل الدروس وعدد ساعات التدريس			الشهائد والمواد
		أشغال تطبيقية	دروس مسيرية	دروس نظرية	
					ش.م.م.1 : قانون وتصرف وتنظيم صحي
2	40	-	-	40	. قانون، أدبيات صيدلانية وتنظيم صحي
1,5	30	-	-	30	. تصرف صيدلاني واقتصاد الصحة
					ش.م.م.2 : تطبيق استشفائي
1	30	10	-	20	. مستحضرات صيدلانية (دم)
1	20	-	-	20	. أجهزة وغازات طبية (دم)
1	20	-	-	20	. حفظ الصحة الاستشفائي والتعقيم
					ش.م.م.3 : تطبيق صيدلاني
2	35	-	-	35	. النصائح بالصيدليات (دم) وعلم الحمية والتغذية (دم)
1	20	-	-	20	. المداواة بالأعشاب والطب التجانسي
1	15	-	-	15	. مواد التجميل والعناية بالبشرة
1	10	-	-	10	. اتصال ومخابرة (دم)
					ش.م.م.4 : أدوية الأمراض السرطانية وعلاجات متخصصة
2	37	-	3	34	. أعراض مرضية، بيولوجيا سريرية وعلاجات الأمراض السرطانية
1	20	-	-	20	. علم الأحياء التقني الصيدلاني والمداواة الجينية
2	52	-	-	52	ش.م.م.1 : صيدلة سريرية واليقظة الدوائية
2	52	-	-	52	ش.م.م.2 : علاجات صيدلانية
2	43	-	3	40	ش.م.م.3 : حفظ الصحة ووقاية وصحة جماعية
2	43	-	3	40	ش.م.م.4 : مراقبة جودة المياه والأغذية والمحيط
					شهادة متعددة المواد اختيارية
					1 - التطبيق في الصيدلة الصناعية
2	100	50	-	34	* إدارة الجودة الصناعية وشؤون قانونية
		-	-	16	* التسويق الصيدلي
	120	60	-	30	2 - التطبيق في البيولوجيا السريرية
			-	30	* سير التشخيص في البيولوجيا السريرية I
1	20	-	-	30	* سير التشخيص في البيولوجيا السريرية II
1	20	-	-	20	الإعلامية المطبقة C21 (دم) (المستوى الثاني)
1	20	-	-	20	الإسعاف (دم)
-	صناعة صيدلانية 607 بيولوجيا 627	صناعة صيدلانية 60 بيولوجيا 70	9	صناعة صيدلانية 538 بيولوجيا 548	المجموع

ش.م.م = شهادة متعددة المواد

ش.م = شهادة منسقة

دم = دروس مندمجة

قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 1688 لسنة 2000 المؤرخ في 17 جويلية 2000 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 56 لسنة 2015 المؤرخ في 27 أفريل 2015 والأمر الحكومي عدد 570 لسنة 2016 المؤرخ في 13 ماي 2016،

وعلى الأمر عدد 1031 لسنة 2006 المؤرخ في 13 أفريل 2006 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحديد السن القصوى وضبط كيفية احتسابها لتمكين حاملي الشهادات العليا للمشاركة في المناظرات الخارجية أو مناظرات الدخول إلى مراحل التكوين للانتداب في القطاع العمومي،

وعلى الأمر الحكومي عدد 310 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 المتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة.

قرر ما يأتي :

الفصل الأول - تنظم المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية وفقا لأحكام هذا القرار.

الفصل 2 - تفتح المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية، للمتشحين البالغين من العمر أربعين (40) سنة على الأكثر تحتسب وفق أحكام الأمر عدد 1031 لسنة 2006 المؤرخ في 13 أفريل 2006 المشار إليه أعلاه والمحرضين على :

- الشهادة الوطنية للإجازة التطبيقية في مجال الطب والصيدلة وعلوم الصحة والطب البيطري أو شهادة فني سام للصحة ذات اتصال بعلوم وتقنيات الصحة مسلمة من المدارس العليا لعلوم وتقنيات الصحة أو شهادة معادلة.

- أو المتحصلين على شهادة تكوينية منظرية بالمستوى المطلوب.

ويتم تقدير السن القصوى بداية من تاريخ التسجيل بمكتب تشغيل وذلك بالنسبة إلى المناظرات المفتوحة خلال الخمس سنوات التي تلي تاريخ هذا التسجيل.

وفي صورة عدم تسجيل المترشح في مكتب تشغيل يتم تقدير السن القصوى يوم أول جانفي من السنة التي تفتح فيها المناظرة.

الفصل 3 - تفتح المناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه بمقتضى قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ويضبط هذا القرار :

- عدد الخطط المعروضة للتناظر،

- تاريخ ختم قائمة الترشيحات عن بعد،

- تاريخ تقديم ملفات الترشيح،

- تاريخ فتح المناظرة.

- مكان إيداع ملفات الترشيحات وعنوان إرسالها بواسطة البريد مضمون الوصل.

الفصل 4 - يجب على كل مترشح للمناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه أن يقوم بالتسجيل عن بعد عن طريق بوابة المناظرات العمومية وطباعة استمارة الترشيح ثم يودع ملف ترشحه بمكتب الضبط المركزي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو يرسله بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ مصحوبا وجوبا بالوثائق التالية :

(أ) - عند الترشيح للمناظرة :

1 - مطلب ترشح عن بعد يسحب من موقع بوابة المناظرات العمومية (www.concours.gov.tn)،

2 - نسخة من بطاقة التعريف الوطنية،

3 - نسخة من الشهادة العلمية أو الأجنبية التي يجب أن تكون مصحوبة بقرار معادلة أو شهادة تكوينية منظرية بالمستوى المطلوب،

ولا يشترط أن تكون الإضاءات معرفة أو أن تكون النسخ المصورة مشهودا بمطابقتها لأصل تلك الوثائق.

وبالنسبة إلى المترشح الذي تجاوز السن القصوى يجب إرفاق الوثائق سابقة الذكر بشهادة تثبت إنجاز خدمات مدنية فعلية أو شهادة تثبت الترسيم بمكتب التشغيل والعمل المستقل بصفة طالب شغل لم يمض على تاريخ تسليمها أكثر من ثلاثة أشهر في تاريخ ختم قائمة الترشيحات.

4 - ظرفان خالصا معلوم البريد مضمون الوصول يحملان عنوان المترشح.

(ب) . بعد النجاح النهائي في المناظرة وقبل التعيين بمركز العمل :

يجب على الناجحين إتمام ملفاتهم بالوثائق التالية :

1 - مضمون من سجل السوابق العدلية (الأصل) لم يمض على تاريخ تسليمه أكثر من ثلاثة أشهر.

2 - مضمون ولادة لم يمض على تاريخ تسليمه أكثر من ثلاثة أشهر.

3 - شهادة طبية (الأصل) لم يمض على تسليمها أكثر من ثلاثة أشهر تثبت أن المترشح تتوفر فيه المؤهلات البدنية والذهنية المفروضة لمباشرة مهامه بكامل تراب الجمهورية.

4 - نسخة مصورة مشهود بمطابقتها للأصل من الشهادة العلمية مصحوبة بنسخة مطابقة للأصل من شهادة المعادلة بالنسبة إلى الشهادات الأجنبية.

5 - يرفض وجوبا كل مطلب ترشح لم يتم تسجيله عن بعد.

كما يرفض كل ملف ترشح يرد بعد تاريخ آخر أجل لتقديم ملفات الترشح أو لا يتضمن إحدى الوثائق المنصوص عليها بالفصل 4 بالفقرة "أ" أعلاه. ويعتبر ختم البريد أو تاريخ التسجيل بمكتب الضبط المركزي دليلا على معرفة تاريخ الإرسال أو الوصول.

الفصل 6 - تضبط قائمة المترشحين المخول لهم حق المشاركة في المناظرة المشار إليها أعلاه بصفة نهائية من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي وذلك بعد دراسة ملفات الترشح من قبل أعضاء لجنة المناظرة.

الفصل 7 - تشرف على المناظرة المشار إليها أعلاه لجنة يتم ضبط تركيبها بقرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

وتتولى هذه اللجنة بالخصوص :

- اقتراح قائمة المترشحين المخول لهم المشاركة في المناظرة،

- ترتيب المترشحين حسب الجدارة،

- اقتراح المترشحين الذين يمكن قبولهم.

الفصل 8 - تشتمل المناظرة الخارجية المشار إليها أعلاه على

الاختبارين التاليين :

- اختبار كتابي،

- اختبار شفاهي.

الفصل 9 - تجرى الاختبارات على مرحلتين كما يلي :

أ - مرحلة القبول الأولي :

تشتمل هذه المرحلة على اختبار يعتمد تقنية الأسئلة متعددة الاختيارات مدته ساعة واحدة (1)، الضارب (1) ويتكون من مجموعة من الأسئلة لا يقل عددها عن خمسين (50) سؤالاً وتنقسم إلى :

- أسئلة تتعلق بالثقافة العامة والتنظيم الإداري والسياسي والمالي بالبلاد التونسية في حدود الثلث.

- أسئلة تتعلق بالاختصاص في حدود الثلثين المتبقين.

يخول للمترشحين الحاصلين على مجموع نقاط تساوي أو تفوق 80 من 100 المشاركة في الاختبار الشفاهي ويمكن للجنة المناظرة عند الاقتضاء النزول بمجموع النقاط إلى 60 نقطة.

ب - مرحلة القبول النهائي :

تشتمل مرحلة القبول النهائي على اختبار شفاهي مدة إعداده خمسة عشر دقيقة (15) ومدة عرضه خمسة عشر دقيقة (15)، الضارب (2).

ويشارك في هذه المرحلة كل من تم قبوله في مرحلة القبول الأولي.

ويضبط برنامج الاختبارين بالملحق المصاحب لهذا القرار.

الفصل 10 - تجرى الاختبارات بدون ميز باللغة العربية أو باللغة الفرنسية حسب اختيار المترشح،

الفصل 11 - ينجر عن كل غياب عن أحد الاختبارين أو عدم إرجاع أوراق الاختبارات إسناد صفر (0) للمترشح.

الفصل 12 - إثر اجتياز مرحلة القبول الأولي وبعد المداورات، تعد لجنة المناظرة قائمة في المترشحين المقبولين لاجتياز الاختبار الشفاهي.

الفصل 13 - يقع إعلام المترشحين الناجحين في الاختبار الكتابي بمكان وتاريخ إجراء الاختبار الشفاهي عن طريق مكاتب فردية وعن طريق الإعلان ببوابة المناظرات العمومية.

الفصل 14 - يمكن لرئيس اللجنة أن يكون عدة لجان فرعية تتولى إجراء الاختبار الشفاهي بالنسبة إلى المترشحين الناجحين في الاختبار الكتابي.

الفصل 15 - لا يمكن أن يوجد تحت تصرف المترشحين طيلة مدة إجراء الاختبارين لا كتب ولا نشرات ولا مذكرات ولا أي مستند مهما كان نوعه ما لم تقرر لجنة المناظرة خلاف ذلك.

الفصل 16 - زيادة على التبعات الجزائية للحق العام، ينتج عن كل غش أو محاولة غش تم ضبطها بصفة قطعية، طرد المترشح حالا من قاعة الامتحان وإلغاء الاختبار الذي أجراه وحرمانه من المشاركة لمدة خمس (5) سنوات في كل مناظرة أو امتحان إداري لاحق.

ملحق

برنامج المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب فنيين
سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين
السامين للصحة العمومية في اختصاص التغذية

(1) - اختبار في الثقافة العامة والتنظيم الإداري والسياسي
والمالي بالبلاد التونسية :

- مسائل ذات صبغة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية
وتربوية،
- دستور الجمهورية التونسية،
- حقوق وواجبات المواطن،
- السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية،
- التنظيم الإداري للبلاد التونسية،
- ميزانية الدولة :
- * تعريفها،
- * إدارتها والمصادقة عليها.
- النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية
المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
- النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للفنيين السامين
للصحة العمومية.

(2) - اختبار تقني :

اختصاص : التغذية

- الكيمياء الحيوية والتركيبية،
- تغذية وحفظ صحة،
- ميكروبيولوجيا،
- بيولوجيا الخلايا الحيوانية والنباتية،
- إحصائيات حيوية،
- إسعاف،
- تغذية وحفظ صحة المجموعات،
- فيزيولوجيا السلوك الغذائي،
- أمراض التغذية،
- سموميات غذائية،
- كيمياء حيوية سريرية،
- علوم البوائيات، التخطيط والمراقبة الغذائية،
- التشريع في مجال التغذية،
- فن الطبخ.

يتم الحرمان بمقتضى قرار من وزير التعليم العالي والبحث
العلمي وباقتراح من لجنة المناظرة ويتم إعداد تقرير مفصل من
قبل القيم أو الممتحن الذي تفتن إلى الغش أو محاولة الغش.

الفصل 17 - لا يمكن التصريح بنجاح أي مترشح ما لم
يُحصل على مجموع من النقاط يقدر بثلاثين (30) نقطة على
الأقل في الاختبارين وإذا تحصل عدة مترشحين على نفس
المجموع من النقاط تكون الأولوية للمترشح الأكبر سنا.

الفصل 18 - إثر إنجاز مرحلة القبول النهائي وبعد المداورات،
تتولى لجنة المناظرة ترتيب المترشحين حسب الجدارة وطبقا
لمجموع النقاط المتحصل عليها وتقتراح قائمتين في المترشحين
الذين يمكن قبولهم بصفة نهائية :

أ - القائمة الأصلية : تشتمل على المترشحين المقبولين نهائيا
في المناظرة حسب الجدارة وطبقا لمجموع النقاط المتحصل
عليها وفي حدود المراكز المزمع تسديدها.

ب - القائمة التكميلية : يتم إعداد هذه القائمة في حدود
50% على أقصى تقدير من عدد المترشحين المسجلين بالقائمة
الأصلية لتمكين الإدارة عند الاقتضاء من تعويض المترشحين
المسجلين بالقائمة الأصلية الذين لم يلتحقوا بمراكز عملهم.

الفصل 19 - تضبط القائمة الأصلية والقائمة التكميلية للمترشحين
المقبولين نهائيا في المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب فنيين
سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين
للصحة العمومية من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

الفصل 20 - تقوم الإدارة بالتصريح بالقائمة الأصلية عبر بوابة
المناظرات العمومية واستدعاء المسجلين بها للالتحاق بمراكز
عملهم.

وبعد انقضاء أجل شهر على أقصى تقدير بداية من تاريخ
التصريح بالقائمة الأصلية، تتولى الإدارة التنبيه على المتخلفين
بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالتسليم، بأن عليهم
الالتحاق بمراكز عملهم في أجل أقصاه 15 يوما أو يعتبرون
رافضين التسمية ويحذفون من القائمة الأصلية للمترشحين
الناجحين في المناظرة ويتم تعويضهم بالمترشحين المسجلين
بالقائمة التكميلية وذلك حسب الترتيب التفاضلي بهذه القائمة.

وينهى العمل بالقائمة التكميلية ستة (6) أشهر على أقصى
تقدير بعد التصريح بالقائمة الأصلية.

الفصل 21 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 30 أفريل 2018.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الفصل 4 - حدد آخر أجل لتقديم ملفات الترشح يوم 25 ماي 2018.

الفصل 5 - بنشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 30 أفريل 2018.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

قرار من رئيس الحكومة مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بالترخيص في إنجاز خط كهربائي هوائي ذي جهد عال "90 كيلوفولت" واستغلاله يربط بين محطتي التحويل جندوبة وباجة.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر المؤرخ في 12 أكتوبر 1887 المتعلق بنصب الخطوط البرقية والهاتفية وصيانتها واستغلالها،

وعلى الأمر المؤرخ في 30 ماي 1922 المتعلق بنصب خطوط نقل الطاقة الكهربائية وصيانتها واستغلالها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى شهادات التعليق وعدم الاعتراض الصادرة عن واليي جندوبة وباجة،

وعلى رأي وزير الدفاع الوطني ووزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية ووزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي ووزير الشؤون الثقافية ووزير النقل.

قرار من وزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بفتح مناظرة خارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية.

إن وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر 1688 لسنة 2000 المؤرخ في 17 جويلية 2000 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 56 لسنة 2015 المؤرخ في 27 أفريل 2015 والأمر الحكومي عدد 570 لسنة 2016 المؤرخ في 13 ماي 2016،

وعلى الأمر الحكومي عدد 310 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 المتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي المؤرخ في 30 أفريل 2018 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الخارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية.

قرر ما يأتي:

الفصل الأول - تفتح بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم 27 جوان 2018 والأيام الموالية مناظرة خارجية بالاختبارات لانتداب فنيين سامين أول للصحة العمومية بالسلك المشترك للفنيين السامين للصحة العمومية في اختصاص التغذية بالمطعم الجامعي بالقطب التكنولوجي بسوسة.

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 - حدد آخر أجل للتسجيل عن بعد يوم 24 ماي 2018.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - يرخص لأعوان وزارة الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المتعاقدة معها بالدخول إلى العقارات غير المبنية وغير المحاطة بجدران أو بسياج مماثل والميينة بالقوائم المودعة بمركز ولايتي جندوبة وباجة، وذلك في إطار إنجاز خط كهربائي هوائي ذي جهد عال "90 كيلوفولت" يربط بين محطتي التحويل جندوبة وباجة.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويعلق بمقري الولايتين المعنيتين ويبلغ مضمونه إلى مالكي العقارات التي يمر بها الخط الكهربائي المنصوص عليه بالفصل الأول من هذا القرار.
تونس في 8 ماي 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بمقتضى أمر حكومي عدد 426 لسنة 2018 مؤرخ في 7 ماي 2018.

أبقى السيد حسين الختالي، أستاذ تعليم عالي فلاحي بمعهد المناطق القاحلة، في حالة مباشرة بالقطاع العمومي لمدة سنة ابتداء من أول أكتوبر 2018.

قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام القرار المؤرخ في 23 أوت 1991 المتعلق بإحداث خلايا ترابية للإرشاد الفلاحي بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف وقبلي وقفصة والقيروان وسوسة وزغوان وبنزرت.

إن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 44 لسنة 1989 المؤرخ في 8 مارس 1989 المتعلق بإحداث مندوبيات جهوية للتنمية الفلاحية والمتمم بالقانون عدد 116 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994،

وعلى الأمر عدد 832 لسنة 1989 المؤرخ في 29 جوان 1989 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطريقة سير المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وآخرها الأمر الحكومي عدد 738 لسنة 2017 المؤرخ في 9 جوان 2017،

وعلى الأمر الحكومي عدد 833 لسنة 1989 المؤرخ في 29 جوان 1989 المتعلق بضبط التنظيم الخصوصي للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف، كما هو متمم بالأمر عدد 2013 لسنة 2010 المؤرخ في 16 أوت 2010،

وعلى الأمر عدد 834 لسنة 1989 المؤرخ في 29 جوان 1989 المتعلق بضبط التنظيم الخصوصي للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي، كما هو متمم بالأمر عدد 2013 لسنة 2010 المؤرخ في 16 أوت 2010،

وعلى الأمر عدد 1242 لسنة 1989 المؤرخ في 31 أوت 1989 المتعلق بضبط التنظيم الخصوصي للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان، كما هو متمم بالأمر عدد 2013 لسنة 2010 المؤرخ في 16 أوت 2010،

وعلى الأمر الحكومي عدد 1517 لسنة 2015 المؤرخ في 20 أكتوبر 2015 المتعلق بإحداث معتمدية جديدة بولاية قابس ومعتمدية جديدة بولاية قبلي وبتنقيح الأمر عدد 543 لسنة 1996 المؤرخ في أول أفريل 1996 المتعلق بضبط عدد وتسمية معتمديات الجمهورية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 1103 لسنة 2016 المؤرخ في 23 أوت 2016 المتعلق بإحداث معتمدية جديدة بولاية الكاف وبتنقيح الأمر عدد 543 لسنة 1996 المؤرخ في 1 أفريل 1996 المتعلق بضبط عدد وتسمية معتمديات ولايات الجمهورية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار وزير الفلاحة المؤرخ في 23 أوت 1991 المتعلق بإحداث خلايا ترابية للإرشاد الفلاحي بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف وقبلي وقفصة والقيروان وسوسة وزغوان وبنزرت، وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وآخرها القرار المؤرخ في 7 ديسمبر 2015.

قرر ما يلي:

الفصل الأول - تلغى الجداول عدد 1 وعدد 2 وعدد 6 من الفصل الأول من القرار المؤرخ في 23 أوت 1991 المشار إليه أعلاه وتعرض بما يلي:

1 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف:		
اسم الخلية	المعتمدة	دائرة تدخلها
	العمادة	
زعفران	الكاف	الدير - واد السواني - زعفران - واد الرمل الشمالي والجنوبي
القصر	نبر	نبر - ملاق - بهرة - سيدي مدين - القصر - عين الهنشير - تل الغزلان - شتاتلة
عين الكرمة	ساقية سيدي يوسف	الساقية - فرشان - جرادو - عين مازر - عين الكرمة - سيدي رابح - الطابية
سيدي مطير	تاجروين	تاجروين الشمالية والجنوبية - الجزة - سيدي مطير - سيدي عبد الباسط - قرن الجلفاية - منزل سالم - الحوض
الجريصة	الجريصة	الجريصة - نعمة - بسيريانة - فج تمر
قلعة سنان	قلعة سنان	قلعة سنان - عين سنان - بوجابر - سود الخير - الفلثة - حميمة - مزيتة - محجوبة - الصفصاف
سيدي أحمد الصالح	القلعة الخصبة	القلعة الخصبة - الهنطاية - الناظور - سيدي أحمد الصالح
مداينة	الدهماني	أبه - مداينة - سيدي بركات - زوارين - عبيدة ثرمدة
القصور	القصور	زيتونة - القصور - بانو - عين قصبية - عين فضيل - لواتة
المرجي	السررس	السررس الشمالية والجنوبية - الأريص - بوصلية - المرجي - الأبار - اللأس
الطويرف	الطويرف	الطويرف - ملالة - الأزياب - ولجة السدرة
2 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي:		
قبلي الشمالية	قبلي الشمالية	سعيدان - قبلي - بازمة - جمنة - أم الفرث - مزرع ناجي - رضوان - زقزاو - ليماقش - استفيطي - قبلي الشمالية - قبلي الشرقية - تلمين - تنيب - طنبار - المنصورة - الجديدة - الرابطة - القطعاية
قبلي الجنوبية	قبلي الجنوبية	قبلي الجنوبية - جنعورة - بازمة - الرّحمان - جمنة الجنوبية - جمنة الشمالية - بشلى - البرغوئية - المساعيد - بني امحمد - كلوامن - غليسة القدارة - الجرسين - الشكورية والكليبية - البلديات
سوق الأحد	سوق الأحد	بشري - زاوية العانس - أم الصمعة - بو عبد الله - المنشية - نقه - فطناسة - زاوية الحرث - شوشة نقه - أولاد التواتي - القليعة - جزيرة الوحيشي
دوز الشمالية	دوز الشمالية	القلعة - العبادلة - دوز الشرقي - العوينة الشمالية - العوينة الجنوبية
دوز الجنوبية	دوز الجنوبية	دوز الغربي - غليسية - الحسي - زعفران - نويل
الفوار	الفوار	غريب - الصابرية - الصابرية الشرقية - بشني - الدرجين - غيدمة
رجيم معتوق	رجيم معتوق	رجيم معتوق - الفردوس - النصر - الأمل - السلام 1 - السلام 2 - المطروحة
3 - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان :		
زغوان	زغوان	مقرن - بئر حليلة - زغوان الشمالية - زغوان الجنوبية - وادي الرمل - وادي الزيت - العيثة - جيملة
الزربية	الزربية	الزربية الجنوبية - الزربية الشمالية - الزربية قرية - الجوف الشرقية - الجوف الجنوبية - بوعشير - جرادو - عين البطرية
بئر مشاركة	بئر مشاركة	بئر مشاركة - سمنجة - بئر مشاركة - محطة - عين الصفصاف - جبل الوسط - عين عسكر - دلايل العروس
الفحص	الفحص	الفحص الجنوبية - الفحص الشمالية - العمائم - الغريفات - بئر مقرة - الدروع - التليل الصالحي - أم لبواب - جوقار - بنت سعيدان - وادي الخضراء
الناظور	الناظور	الناظور - بئر الشاوش - سوغاس - صوار - عين البطوم
صواف	صواف	صواف الشرقية - صواف الغربية - الدغافلة الشرقية - الدغافلة الغربية - الحميرة.

الفصل 2 - وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية.

تونس في 30 أفريل 2018.

وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

سمير الطيب

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

وعلى الأمر عدد 1913 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أوت
2001 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط
التحصيل على الشهادة الوطنية لدكتور في الطب البيطري كما تم
تنقيحه بالأمر عدد 1916 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان
2009،

وعلى الأمر عدد 2716 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت
2008 المتعلق بتنظيم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي
والبحث وقواعد سيرها كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 683
لسنة 2011 المؤرخ في 9 جوان 2011،

وعلى الأمر عدد 3123 لسنة 2008 المؤرخ في 22 سبتمبر
2008 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط التحصيل
على الشهادة الوطنية للإجازة في مختلف مجالات التكوين والموارد
والمسالك والتخصصات في نظام "أمد" كما تم إتمامه بالأمر عدد
1469 لسنة 2013 المؤرخ في 26 أفريل 2013،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27
أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى قرار وزير الفلاحة والتعليم العالي المؤرخ في 6
سبتمبر 2001 المتعلق بضبط شروط المشاركة في المناظرة
الوطنية للدخول إلى السنة الأولى من المرحلة الأولى للدراسات
البيطرية وطرق تنظيمها كما تم تنقيحه بالقرار المؤرخ في 4
جويلية 2009.

قررا ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد
البحري بعنوان السنة الجامعية 2018-2019 مناظرة وطنية
للدخول إلى السنة الأولى من المرحلة الأولى للدراسات البيطرية.

حدد تاريخ إجراء المناظرة يوم 29 ماي 2018 والأيام
الموالية وذلك طبقا للجدول الوارد بالفصل 6 من هذا القرار.

الفصل 2 - حدد عدد البقاع المفتوحة بالمدرسة الوطنية
للطب البيطري بعنوان المناظرة المنصوص عليها بالفصل الأول
من هذا القرار بخمسين (50) مقعدا موزعة كما يلي :

- خمسة وأربعون (45) مقعدا بعنوان المناظرة بالاختبارات
الكتابية بالنسبة للمتشحين الذين تابعوا بانتظام دراسات السنة
الأولى بمعهد تحضيري للدراسات الهندسية شعبة "البيولوجيا
والجيولوجيا" أو مرحلة تحضيرية أجنبية معترف بمعادلتها.

- خمسة (5) مقاعد بعنوان المناظرة بالملفات بالنسبة
للمترشحين، من بين الطلبة الأوائل، الذين أتموا بنجاح وبدون
إمهال السنة الثانية في نظام "أمد" من الإجازة الأساسية في علوم
الحياة أو الإجازة الأساسية في علوم الطبيعة والتطبيقات
"بيولوجيا - جيولوجيا" بكليات العلوم والطلبة الأوائل الذين
أتموا بنجاح السنة الثانية وبدون رسوب بالمعاهد التحضيرية
للدراست الهندسية شعبة "بيولوجيا - جيولوجيا".

قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
ووزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 8 ماي 2018
يتعلق بفتح مناظرة وطنية للدخول إلى السنة الأولى من
المرحلة الأولى للدراسات البيطرية بعنوان السنة الجامعية
2018-2019.

إن وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير
التعليم العالي والبحث العلمي،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المرسوم عدد 19 لسنة 1974 المؤرخ في 24 أكتوبر
1974 المتعلق بضبط نظام الدراسات البيطرية المصادق عليه
بالقانون عدد 95 لسنة 1974 المؤرخ في 11 ديسمبر 1974،

وعلى الأمر عدد 516 لسنة 1973 المؤرخ في 30 أكتوبر
1973 المتعلق بتنظيم الحياة الجامعية، وعلى جميع النصوص
التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 2013 لسنة 2002
المؤرخ في 4 سبتمبر 2002،

وعلى الأمر عدد 104 لسنة 1991 المؤرخ في 21 جانفي 1991
المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي لمؤسسة البحث والتعليم العالي
الفلاحي وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى الأمر عدد 1932 لسنة 1992 المؤرخ في 2 نوفمبر
1992 المتعلق بتحديد الجهة المختصة بإمضاء الشهادات العلمية
الوطنية،

وعلى الأمر عدد 1419 لسنة 1995 المؤرخ في 31 جويلية
1995 المتعلق بضبط مساهمة الطلبة المالية في الحياة الجامعية
كما تم تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 1359 لسنة 1997 المؤرخ
في 14 جويلية 1997،

وعلى الأمر عدد 2602 لسنة 1995 المؤرخ في 25 ديسمبر
1995 المتعلق بضبط الإطار العام لنظام الدراسة وشروط
التحصيل على الشهادة الوطنية لمهندس كما تم تنقيحه وإتمامه
بالأمر عدد 643 لسنة 2009 المؤرخ في 2 مارس 2009،

الفصل 3 - يسمح بالمشاركة في المناظرة المشار إليها أعلاه للمتشحين الذين يتوفر فيهم أحد الشروط المنصوص عليها بالفصل الثاني من قرار وزيرى الفلاحة والتعليم العالى المؤرخ فى 6 سبتمبر 2001 المشار إليه أعلاه كما تم تنقيحه بالقرار المؤرخ فى 4 جويلية 2009.

الفصل 4 - ترسل ملفات الترشح إلى :

. المدرسة الوطنية للطب البيطري 2020 سيدي ثابت وذلك بالنسبة إلى المترشحين للمناظرة بالاختبارات الكتابية،
- مؤسسة البحث والتعليم العالى الفلاحي التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك بالنسبة إلى المترشحين للمناظرة بالملفات،

حدد آخر أجل لإيداع ملفات الترشح ليوم :

. 30 أفريل 2018 بالنسبة إلى المناظرة بالاختبارات الكتابية.

. 2 جويلية 2018 بالنسبة إلى المناظرة بالملفات.

ترفض كل الملفات الناقصة أو التي تصل بعد الأجل المحدد.
الفصل 5 - تجرى الاختبارات الكتابية المنصوص عليها بالفصل الرابع من قرار وزيرى الفلاحة والتعليم العالى المؤرخ فى 6 سبتمبر 2001 المشار إليه أعلاه بالمركز الآتي :
. المدرسة الوطنية للطب البيطري 2020 سيدي ثابت.

ويمكن للمترشحين للمناظرة التمتع بالإقامة بالمبيت الجامعي للمدرسة الوطنية للطب البيطري وذلك فى حدود طاقة الإستيعاب القصوى للمبيت مع ضرورة التنصيص على طلب التمتع بالإقامة بمبيت المدرسة ببطاقة الترشح للمناظرة والتي سيتم تنزيلها بموقع واب مؤسسة البحث والتعليم العالى الفلاحي :

www.iresa.agrinet.tn

ويبلغ معلوم التمتع بالمبيت خمسة دنانير بالنسبة لليلة الواحدة.

الفصل 6 - تضبط مدة الاختبارات الكتابية وكذلك تواريخ إجرائها بالجدول التالي :

الاختبارات		توقيت بداية الاختبارات	الأيام
المدة	المواد		
2 س	بيولوجيا الحيوان 1 و 2 البيولوجيا الحيوانية وعلم الحيوان	الساعة الثامنة والنصف صباحا	الثلاثاء 29 ماي 2018
		الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا	
		الساعة الثانية بعد الظهر	
2 س	البيولوجيا الخلوية والنباتية	الساعة الثامنة والنصف صباحا	الأربعاء 30 ماي 2018
		الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا	
2 س	رياضيات	الساعة الثامنة والنصف صباحا	الخميس 31 ماي 2018
		الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا	
1 س 30 د	كيمياء	الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا	

الفصل 7 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس فى 8 ماي 2018.

وزير التعليم العالى والبحث العلمي

سليم خلبوس

وزير الفلاحة والموارد المائية

والصيد البحري

سمير الطيب

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

بمقتضى قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 11 أفريل 2018.

كلف السيد المهدي خلاص، مهندس رئيس، بمهام مدير وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بولايتي الكاف والقصرين على المستوى المركزي بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

بمقتضى قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 16 أفريل 2018.

كلف السيد نور الدين بنعبد السلام، مهندس رئيس، بمهام رئيس دائرة حماية المياه والتربة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتطاوين.

عملا بأحكام الفصل 22 من الأمر عدد 832 لسنة 1989 المؤرخ في 29 جوان 1989، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لكاهية مدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 16 أفريل 2018.

كلف السيد رضا الغودي، تقني رئيس، بمهام رئيس دائرة الموارد المائية بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقابس.

عملا بأحكام الفصل 20 من الأمر عدد 832 لسنة 1989 المؤرخ في 29 جوان 1989، يتمتع المعني بالأمر بالمنح والامتيازات المخولة لكاهية مدير إدارة مركزية.

بمقتضى قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 11 أفريل 2018.

كلف السيدة أنيسة تنتوش، متصرف مستشار، بمهام كاهية مدير متابعة الالتزامات الموضوعة على كاهل المنشآت والمؤسسات العمومية بإدارة متابعة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

بمقتضى قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 11 أفريل 2018.

كلف السيدة أنسة نجلاء بن جمعة، متصرف مستشار، بمهام كاهية مدير الدراسات وإعادة الهيكلة بإدارة متابعة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية التابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

بمقتضى قرار من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 11 أفريل 2018.

كلف الإطارات الآتي ذكرهم، بخطط وظيفية بوحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية المحلية بولاية سليانة، وذلك طبقا لبيانات الجدول التالي :

الاسم واللقب	الرتبة	الخطة الوظيفية	الامتيازات
شكري العوجي	مهندس رئيس	رئيس الوحدة	مدير إدارة مركزية
محمد الهرمي	مهندس أول	كاهية مدير مكلف بالبرمجة والمتابعة والتقييم	كاهية مدير إدارة مركزية
ربيع الفرشيشي	مهندس أول	رئيس مصلحة مكلف بالبرمجة	رئيس مصلحة إدارة مركزية
منية معاوي حرم المولهي	متصرف	رئيس مصلحة مكلف بالمالية	

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة بالقانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 31 منها،

وعلى الأمر عدد 33 لسنة 1974 المؤرخ في 21 جانفي 1974 المتعلق بتنظيم وتسيير الوكالة العقارية للسكنى، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 986 لسنة 2001 المؤرخ في 3 ماي 2001،

وعلى الأمر عدد 93 لسنة 1974 المؤرخ في 15 فيفري 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجهيز، كما هو متمم بالأمر عدد 248 لسنة 1992 المؤرخ في 3 فيفري 1992،

أمر حكومي عدد 427 لسنة 2018 مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بإحداث دائرة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية للسكنى ببلدية بني خالد من ولاية نابل.

إن رئيس الحكومة،
بإقتراح من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 21 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أفريل 1973 المتعلق بتهيئة المناطق السياحية والصناعية والسكنية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،
وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،
وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،
وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،
وعلى مداولة المجلس الجهوي بنابل المنعقد بتاريخ 11 مارس 2016،
وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية بني خالد المنعقد بتاريخ 13 جوان 2017،
وعلى رأي المحكمة الإدارية.
يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - تحدث بلدية بني خالد من ولاية نابل دائرة تدخل عقاري لفائدة الوكالة العقارية للسكنى لازمة لإنجاز برنامج تهيئة وتجهيز، محاطة باللون الأخضر بالمثال الملحق بهذا الأمر الحكومي، ذات مساحة جملية تقريبيية قدرها (150 هك) وتشمل العقارات المبينة بالجدول التالي :

العدد الرتبى	عدد القطعة بالمثال	عدد القطعة بالرسم العقاري	عدد الرسم العقاري	المساحة التقريبية (م2)
1	1	12 (جزء)	549143 نابل	1289754
2	2	16 (جزء)	542784 نابل	210246

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة، وخاصة القانون الأساسي عدد 57 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 14 منها،

وعلى الأمر المؤرخ في 9 جانفي 1957 المتعلق بإحداث بلدية النفيضة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية النفيضة المنعقد بتاريخ 17 نوفمبر 2017.

الفصل 2 - وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
تونس في 7 ماي 2018.

رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور
وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية
محمد صالح العرفاوي

بمقتضى أمر حكومي عدد 428 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018.

أبقى السيد منير حواسة، مهندس عام بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية، بحالة مباشرة بالقطاع العمومي لمدة سنة بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد ابتداء من 1 مارس 2018.

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 30 أبريل 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي إعداد مثال التهيئة العمرانية لمنطقة الشقارنية من بلدية النفيضة من ولاية سوسة.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

باقتراح من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية النفيضة،

بعد الاطلاع على الدستور،

قرر ما يلي :

الفصل 2 . رئيس النيابة الخصوصية لبلدية النفيضة مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 30 أفريل 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 30 أفريل 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية ساقية الزيت من ولاية صفاقس.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

باقتراح من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية ساقية الزيت،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما هو منقح و متمم بالنصوص اللاحقة، وخاصة القانون الأساسي عدد 57 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة و متممة بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 14 منها،

وعلى الأمر عدد 1265 لسنة 1983 المؤرخ في 21 ديسمبر 1983 المتعلق بالمصادقة على مثال التهيئة العمرانية لبلدية ساقية الزيت ومراجعته بقرار والي صفاقس المؤرخ في 25 جوان 2003،

وعلى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

الفصل الأول - تحدد المناطق التي تقتضي إعداد مثال التهيئة العمرانية لمنطقة الشقارنية من بلدية النفيضة من ولاية سوسة بالخط المغلق (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن) والمبين باللون الأحمر بالمثل الملحق بهذا القرار ووفقا للتنسيبات المدرجة بالجدول التالي :

النقاط	س	ي
أ	46146	19210
ب	46703	19018
ت	46565	18809
ث	46856	18582
ج	46874	18552
ح	46875	18516
خ	46768	18180
د	46912	18100
ذ	46804	17883
ر	46424	18096
ز	46020	17687
س	45719	17972
ش	45822	18073
ص	45564	18366
ض	45470	18271
ط	45503	18196
ظ	45489	18117
ع	45308	18003
غ	45257	18079
ف	45261	18261
ق	45302	18347
ك	45266	18391
ل	45524	18610
م	45606	18839
ن	45989	18717

النقاط	س	ي
23	166251	578053
24	166206	577984
25	166064	578050
26	165997	577922
27	165879	577993
28	165804	577863
29	165673	577955
30	165659	577926
31	165595	577966
32	165523	577838
33	165257	578015
34	165232	577973
35	164907	578144
36	164940	578208
37	164729	578361
38	164629	578243
39	164485	578348
40	164383	578226
41	164279	578315
42	164192	578216
43	163874	578371
44	164009	578617
45	164040	578765
46	164391	578769
47	164504	579070
48	164534	579057
49	164573	579199
50	164471	579242
51	164516	579332
52	164399	579391
53	164239	579180
54	164095	579288
55	164463	579476
56	164376	579531
57	164358	579552

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة.

وعلى قرار وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المؤرخ في 6 مارس 2007 المتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية ساقية الزيت من ولاية صفاقس،

وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية ساقية الزيت المنعقد بتاريخ 10 جانفي 2018.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحدد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية ببلدية ساقية الزيت من ولاية صفاقس بالخط المغلق (من 1 إلى 111) والمبين باللون الأحمر بالمثال الملحق بهذا القرار ووفقا للتنصيصات المدرجة بالجدول التالي :

النقاط	س	ي
1	168705	576659
2	168495	576838
3	168518	576866
4	167983	577198
5	168000	577303
6	167808	577397
7	167751	577335
8	167639	577459
9	167584	577419
10	167534	577543
11	167378	577659
12	167262	577494
13	167167	577544
14	167174	577562
15	166988	577709
16	167005	577732
17	166929	577772
18	166915	577764
19	166694	577893
20	166721	577934
21	166542	578034
22	166466	577873

النقاط	س	ي
90	168269	580310
91	168293	580292
92	168345	580329
93	168417	580264
94	168545	580394
95	168690	580245
96	168949	580107
97	169343	580488
98	169435	580375
99	170058	580774
100	171032	579959
101	170778	579590
102	171188	579359
103	170982	579068
104	171288	579066
105	172188	578820
106	172029	578505
107	171109	577465
108	170172	576720
109	169813	576511
110	168957	577178
111	168776	576960

الفصل 2 - تلغى أحكام قرار وزيرة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية المؤرخ في 6 مارس 2007، المشار إليه أعلاه.

الفصل 3 - رئيس النيابة الخصوصية لبلدية ساقية الزيت مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 30 أفريل 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

النقاط	س	ي
58	164374	579577
59	164357	579591
60	164373	579610
61	164320	579646
62	164530	579962
63	164612	579911
64	164738	580037
65	164760	580016
66	164814	580072
67	165014	579929
68	165077	579986
69	165131	579930
70	165156	579853
71	165230	579753
72	165295	579703
73	165373	579777
74	165477	579684
75	165520	579730
76	165641	579603
77	165925	579860
78	166083	579683
79	166368	579971
80	166483	579864
81	166678	579801
82	166939	580073
83	167100	579949
84	167475	580392
85	167756	580206
86	167868	580372
87	168025	580210
88	168067	580258
89	168160	580192

النقاط	س : بالأمتار	ي : بالأمتار
ث	349799	380831
ج	349532	380830
ح	349216	380716
خ	349024	380493
د	348679	380326
ذ	348326	380122
ر	348416	379864
ز	348587	379789
س	349383	379473
ش	349925	378991
ص	349978	379336
ض	350141	379240
ط	350222	379354
ظ	350053	379456
ع	350723	380313
غ	350602	380462
ف	350717	380591
ق	350239	380535
ك	350036	380871
ل	350261	380972

الفصل 2 - رئيس النيابة الخصوصية لبلدية دقاش مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة بوهلال ببلدية دقاش من ولاية توزر.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

باقتراح من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية دقاش،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة، وخاصة القانون الأساسي عدد 57 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 14 منها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار والي توزر المؤرخ في 5 سبتمبر 2005 المتعلق بالمصادقة على مثال التهيئة العمرانية لمنطقة بوهلال من ولاية توزر،

وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية دقاش المنعقد بتاريخ 24 نوفمبر 2017.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحدد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة بوهلال ببلدية دقاش من ولاية توزر بالخط المغلق (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل) والمبين باللون الأحمر بالمثال الملحق بهذا القرار ووفقا للتنسيب المدرجة بالجدول التالي :

النقاط	س : بالأمتار	ي : بالأمتار
أ	350166	381294
ب	350095	381119
ت	350008	380933

النقاط	س	ي
3	414222,550	115879,545
4	414218,513	115489,724
5	414680,649	115039,709
6	414986,077	115072,548
7	414984,508	114826,988
8	414846,919	114796,682
9	414983,267	114632,722
10	414850,973	114560,172
11	414569,451	114735,566
12	413981,667	114606,099
13	411319,184	115357,364
14	411355,212	115714,629
15	410137,572	115659,366
16	409955,672	115381,226
17	409601,705	115419,279
18	409722,832	115890,602
19	409627,153	115682,233
20	409586,613	115908,509
21	409542,346	116011,080
22	409489,395	116112,616
23	409113,551	116170,072
24	409414,614	116222,926

الفصل 2 - رئيس النيابة الخصوصية لبلدية القطار مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية القطار من ولاية قفصة.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

باقتراح من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية القطار،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة، وخاصة القانون الأساسي عدد 57 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 14 منها،

وعلى الأمر عدد 969 لسنة 1976 المؤرخ في 11 نوفمبر 1976 المتعلق بالمصادقة على مثال التهيئة العمرانية لبلدية القطار من بلدية قفصة كما تمت مراجعته بقرار والي قفصة المؤرخ في 24 ماي 1999،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية القطار المنعقد بتاريخ 31 جويلية 2017.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحدد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لبلدية القطار من ولاية قفصة بالخط المغلق (من 1 إلى 24) والمبين باللون الأحمر بالمثال الملحق بهذا القرار ووفقا للتنصيصات المدرجة بالجدول التالي :

النقاط	س	ي
1	409135,336	116989,889
2	412927,884	116706,550

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة السعد ببلدية الحكايمة من ولاية المهديّة.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

باقتراح من والي المهديّة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية، كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون الأساسي عدد 1 لسنة 2011 المؤرخ في 3 جانفي 2011 المتعلق بتركيبة المجالس الجهوية،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة، وخاصة القانون الأساسي عدد 57 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 14 منها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 601 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بإحداث بلديات جديدة بولايات بن عروس ومنوبة وبنزرت ونابل وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقصرين وسيدي بوزيد والقيروان وسوسة والمهدية وصفاقس وقفصة وقبلي وقابس ومدنين وتطاوين،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار والي المهديّة المؤرخ في 30 نوفمبر 1987 المتعلق بالمصادقة على مثال التهيئة العمرانية لمنطقة السعد من معتمدية المهديّة،

وعلى مداولة النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي بالمهدية المنعقد بتاريخ 5 أوت 2016.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحدد المناطق التي تقتضي مراجعة مثال التهيئة العمرانية لمنطقة السعد ببلدية الحكايمة من ولاية المهديّة بالخط المغلق (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ) والمبين باللون الأحمر بالمثال الملحق بهذا القرار ووفقا للتنصيصات المدرجة بالجدول التالي :

النقاط	س	ي
أ	594 095	241 563
ب	593 975	241 497
ت	593 965	241 511
ث	593 368	241 321
ج	593 807	240 658
ح	593 810	240 398
خ	594 027	240 153
د	594 064	240 106
ز	594 148	240 074
ر	594 227	240 082
ز	594 660	240 392
س	594 436	240 788
ش	594 416	240 797
ص	594 386	240 860
ض	594 250	241 102
ط	594 074	241 379
ظ	594 119	241 516

الفصل 2 - والي المهديّة مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

النقاط	س	ي
أ	600 156	207 319
ب	600 392	207 250
ت	600 336	207 073
ث	600 473	207 016
ج	600 479	207 224
ح	600 559	207 201
خ	600 675	207 383
د	600 767	207 461
ذ	601 027	207 449
ر	601 228	207 660
ز	601 246	207 676
س	601 415	207 735
ش	601 335	207 805
ص	601 444	207 987
ض	601 367	208 050
ط	601 239	208 102
ظ	601 149	208 094
ع	601 066	208 056
غ	600 774	207 763
ف	600 689	207 639
ق	600 680	207 513

الفصل 2 - رئيس النيابة الخصوصية لبلدية ملولش مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي إعداد مثال التهيئة العمرانية لمنطقة العيثة (أولاد أحمد) من بلدية ملولش من ولاية المهديّة.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

باقتراح من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية ملولش،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة، وخاصة القانون الأساسي عدد 57 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 14 منها،

وعلى الأمر عدد 527 لسنة 1985 المؤرخ في 4 أفريل 1985 المتعلق بإحداث بلدية ملولش،

وعلى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية ملولش المنعقد بتاريخ 22 ديسمبر 2017.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحدد المناطق التي تقتضي إعداد مثال التهيئة العمرانية لمنطقة العيثة (أولاد أحمد) من بلدية ملولش من ولاية المهديّة بالخط المغلق (أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق) والمبين باللون الأحمر بالمثل الملحق بهذا القرار ووفقا للتنسيقات المدرجة بالجدول التالي :

قرار من وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مؤرخ في 11 ماي 2018 يتعلق بتحديد المناطق التي تقتضي مراجعة جزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية صفاقس من ولاية صفاقس.

إن وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية،

باقتراح من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية صفاقس،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بإصدار القانون الأساسي للبلديات كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة، وخاصة القانون الأساسي عدد 57 لسنة 2008 المؤرخ في 4 أوت 2008،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بالقانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994، كما هي منقحة ومتممة بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009 وخاصة الفصل 14 منها،

وعلى الأمر المؤرخ في 16 جويلية 1884 المتعلق بإحداث بلدية صفاقس،

وعلى الأمر عدد 1265 لسنة 1983 المؤرخ في 21 ديسمبر 1983 المتعلق بالمصادقة على مثال التهيئة العمرانية لبلدية صفاقس، كما تمت مراجعته تباعا بقرار والي صفاقس المؤرخ في 4 أكتوبر 2002 والقرار المؤرخ في 4 سبتمبر 2004،

وعلى الأمر عدد 1235 لسنة 2006 المؤرخ في 2 ماي 2006 المتعلق بالمصادقة على المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية صفاقس،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية صفاقس المنعقد بتاريخ 23 أبريل 2018.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تحدد المناطق التي تقتضي المراجعة الجزئية لمثال التهيئة العمرانية لبلدية صفاقس من ولاية صفاقس بالخط المغلق (من 1 إلى 31) والمبين باللون الأحمر بالمثال الملحق بهذا القرار ووفقا للإحداثيات المدرجة بالجدول التالي :

النقاط	س	ي
1	9G 35'18"	38G 55'70"
2	9G 33'50"	38G 56'92"
3	9G 32'70"	38G 57'50"
4	9G 30'20"	38G 58'05"
5	9G 28'70"	38G 59'92"
6	9G 30'90"	38G 61'85"
7	9G 30'70"	38G 62'
8	9G 32'25"	38G 62'90"
9	9G 32'65"	38G 62'63"
10	9G 32'82"	38G 62'75"
11	9G 32'70"	38G 62'85"
12	9G 33'55"	38G 63'20"
13	9G 33'40"	38G 62'95"
14	9G 34'72"	38G 63'50"
15	9G 34'95"	38G 63'55"
16	9G 35'08"	38G 63'30"
17	9G 35'88"	38G 63'54"
18	9G 36'25"	38G 63'66"
19	9G 36'18"	38G 64'12"
20	9G 36'77"	38G 64'30"
21	9G 37'32"	38G 64'06"
22	9G 37'96"	38G 64'45"
23	9G 38' 18"	38G 64'55"
24	9G 38'82"	38G 64'20"

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالترخيص للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 793 لسنة 1981 المؤرخ في 9 جوان 1981 المتعلق بتنظيم مصالح الإدارة المركزية لوزارة الصحة العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته وخاصة الأمر عدد 746 لسنة 2006 المؤرخ في 13 مارس 2006 والأمر عدد 3017 لسنة 2007 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 289 لسنة 2018 المؤرخ في 16 مارس 2018 المتعلق بتسمية السيد محمد مفتاح، متفقد مركزي للصحة العمومية، رئيسا لديوان وزير الصحة، ابتداء من 12 فيفري 2018.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975، يرخص للسيد محمد مفتاح، متفقد مركزي للصحة العمومية، رئيس ديوان وزير الصحة، أن يمضي نيابة عن وزير الصحة جميع الوثائق الداخلة في حدود مشمولاته باستثناء النصوص ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - يرخص للسيد محمد مفتاح، في تفويض حق إمضائه للموظفين من صنف "أ" و "ب" الخاضعين لسلطته وذلك حسب الشروط المضبوطة بالفصل 2 من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975.

الفصل 3 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 12 فيفري 2018.

تونس في 15 ماي 2018.

وزير الصحة
عماد الحمامي

النقاط	س	ي
25	9G 39'19"	38G 64'05"
26	9G 39'42"	38G 64'25"
27	9G 39'75"	38G 64'02"
28	9G 42'75"	38G 66'98"
29	9G 43'68"	38G 66'22"
30	9G 45'32"	38G 67'33"
31	9G 48'18"	38G 97'90"

الفصل 2 - رئيس النيابة الخصوصية لبلدية صفاقس مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 11 ماي 2018.

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

محمد صالح العرفاوي

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

وزارة الصحة

قرار من وزير الصحة مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزير الصحة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تمتته،

وعلى القانون عدد 33 لسنة 2015 المؤرخ في 17 أوت 2015 المتعلق بضبط الوظائف المدنية العليا طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور،

قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

إن وزيرة السياحة والصناعات التقليدية،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تمتته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 834 لسنة 1998 المؤرخ في 13 أبريل 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تمتته وخاصة الأمر عدد 2362 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أكتوبر 2012،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 16 أبريل 2013 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة السياحة والصناعات التقليدية يوم 28 أوت 2018 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف رئيس بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 - تختم قائمة تسجيل الترشيحات يوم 16 جويلية 2018.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية. تونس في 8 ماي 2018.

وزيرة السياحة والصناعات التقليدية

سلمى اللومي رقيق

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 15 ماي 2018.

سميت السيدة أمال الإدراة عضوا ممثلا عن الطرف النقابي الأكثر تمثيلية بمجلس إدارة مستشفى شارل نيكول بتونس وذلك ابتداء من 15 جوان 2017.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 15 ماي 2018.

سمي أعضاء بمجلس إدارة المعهد الوطني "زهير القلال" للتغذية والتكنولوجيا الغذائية بتونس، وذلك ابتداء من 29 جانفي 2018 :

- الدكتورة شيراز عمروش : ممثلة عن رؤساء الأقسام الطبية،

- السيدة جلييلة العاتي : ممثلة عن رؤساء الأقسام الفنية،

- السيدة ليلى علوان : ممثلة عن رؤساء الأقسام الفنية،

- السيدة راضية الشابي : ممثلة عن أعوان السلك شبه الطبي

بالمعهد.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 15 ماي 2018.

سميت السيدة سلوى المعروفي عضوا ممثلا عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمجلس إدارة المعهد الوطني "المنجي بن حميدة" لأمراض الأعصاب بتونس عوضا عن السيد قاسم حليم، وذلك ابتداء من 15 فيفري 2018.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 10 أفريل 2018.

كلفت السيدة وفاء سجيل حرم الدريدي، طبيب متفقد للشغل، بمهام رئيس مصلحة مراقبة حفظ الصحة ومواقع العمل بالإدارة الفرعية لمراقبة حفظ الصحة والسلامة المهنية بإدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية.

قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

إن وزيرة السياحة والصناعات التقليدية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 834 لسنة 1998 المؤرخ في 13 أبريل 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 2362 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أكتوبر 2012،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 19 مارس 2013 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة السياحة والصناعات التقليدية يوم 28 أوت 2018 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف مستشار بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 - تختتم قائمة تسجيل الترشيحات يوم 16 جويلية 2018.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 8 ماي 2018.

وزيرة السياحة والصناعات التقليدية

سلمى اللومي رقيق

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

إن وزيرة السياحة والصناعات التقليدية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 834 لسنة 1998 المؤرخ في 13 أبريل 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 2362 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أكتوبر 2012،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 19 مارس 2013 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة السياحة والصناعات التقليدية يوم 28 أوت 2018 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة متصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 - تختتم قائمة تسجيل الترشيحات يوم 16 جويلية 2018.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 8 ماي 2018.

وزيرة السياحة والصناعات التقليدية

سلمى اللومي رقيق

اطلع عليه

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية.

إن وزيرة السياحة والصناعات التقليدية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 821 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أفريل 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية المتمم بالأمر عدد 114 لسنة 2009 المؤرخ في 21 جانفي 2009،

وعلى الأمر الحكومي عدد 317 لسنة 2016 المؤرخ في 11 مارس 2016 المتعلق بتفويض بعض صلاحيات رئيس الحكومة إلى وزيرة السياحة والصناعات التقليدية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - تنظم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية وفقا لأحكام هذا القرار.

الفصل 2 - يمكن أن يترشح للمناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة تقني أول بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية التقنيون المترسمون في رتبتهم والمتوفر فيهم شرط خمس (5) سنوات أقدمية على الأقل في هذه الرتبة في تاريخ ختم قائمة الترشيحات.

الفصل 3 - تفتح المناظرة الداخلية المشار إليها أعلاه بقرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية ويضبط هذا القرار :

- تاريخ فتح المناظرة،

- عدد الخطط المعروضة للتناظر،

- تاريخ غلق قائمة الترشيحات.

الفصل 4 - تشرف على المناظرة المشار إليها أعلاه لجنة يتم تعيين أعضائها بقرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية.

وتتولى هذه اللجنة بالخصوص :

- اقتراح قائمة المترشحين المخول لهم المشاركة في المناظرة،

- تقييم ملفات المترشحين،

- ترتيب المترشحين حسب الجدارة،

- اقتراح المترشحين الذين يمكن قبولهم.

الفصل 5 - يجب على المترشحين للمناظرة الداخلية المشار إليها أعلاه أن يرسلوا مطالب ترشحهم عن طريق التسلسل الإداري وتسجل هذه المطالب وجوبا بمكتب الضبط المركزي وتكون مرفوقة بالوثائق التالية :

- نسخة مطابقة للأصل من قرار انتداب المعني بالأمر،

- نسخة مطابقة للأصل من قرار تسمية المترشح في الرتبة الحالية،

- نسخ مطابقة للأصل من القرارات المتعلقة بالعقوبات التأديبية للمعني بالأمر خلال الخمس (5) سنوات الأخيرة السابقة لسنة المناظرة أو شهادة تثبت خلو الملف الإداري للمترشح من أي عقوبة تأديبية،

- نسخة مطابقة للأصل من القرار المتعلق بضبط آخر وضعية إدارية للمعني بالأمر،

- تلخيص مفصل ومدعم بالحجج اللازمة للخدمات المدنية التي قام بها المعني بالأمر ويكون هذا التلخيص ممضى من قبل رئيس الإدارة أو من ينوبه،

- نسخ مطابقة للأصل من شهادات المشاركة في الملتقيات ودورات التكوين المنظمة من قبل الإدارة خلال السنتين السابقتين لسنة المناظرة،

- نسخ مطابقة للأصل من الشهادات العلمية التي تخول للمترشح حق التنفيل،

- العدد التقييمي المسند من قبل الرئيس المباشر والخاص بالمناظرة المفتوحة.

الفصل 6 - يرفض وجوبا كل مطلب ترشح يسجل بمكتب الضبط المركزي بعد تاريخ غلق سجل الترشيحات أو يخالف أحكام الفصل 5 أعلاه.

الفصل 7 - تضبط قائمة المترشحين المخول لهم حق المشاركة في المناظرة من قبل وزيرة السياحة والصناعات التقليدية باقتراح من لجنة المناظرة.

الفصل 8 - تتولى لجنة المناظرة الداخلية المشار إليها أعلاه تقييم الملفات المعروضة طبقا لأحكام هذا القرار اعتمادا على المقاييس التالية :

- نقطة واحدة (1) عن كل سنة في الأقدمية العامة،

- نقطتان (2) عن كل سنة أقدمية في رتبة تقني،

قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 8 ماي 2018 يتعلق بفتح مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب تصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية بوزارة السياحة والصناعات التقليدية.

إن وزيرة السياحة والصناعات التقليدية،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 834 لسنة 1998 المؤرخ في 13 أبريل 1998 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 559 لسنة 2008 المؤرخ في 4 مارس 2008 والأمر عدد 2362 لسنة 2012 المؤرخ في 10 أكتوبر 2012،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 1 أوت 2012 المتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرة الداخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب تصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية، كما تم إتمامه بالقرار المؤرخ في 28 سبتمبر 2012 وتنقيحه بالقرار المؤرخ في 20 نوفمبر 2015.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - تفتح بوزارة السياحة والصناعات التقليدية يوم 28 أوت 2018 والأيام الموالية مناظرة داخلية بالملفات للترقية إلى رتبة كاتب تصرف بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

الفصل 2 - حدد عدد الخطط المراد سد شغورها بخطة واحدة (1).

الفصل 3 - تختتم قائمة تسجيل الترشيحات يوم 16 جويلية 2018.

الفصل 4 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 8 ماي 2018.

وزيرة السياحة والصناعات التقليدية

سلمى اللومي رقيق

اطلع عليه
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

بمقتضى قرار من وزيرة السياحة والصناعات التقليدية مؤرخ في 15 ماي 2018.

أسندت الجائزة الوطنية للنهوض بالصناعات التقليدية والفنية بعنوان سنة 2017 إلى السيد محمود بن الطاهر المهيري الحرفي في اختصاص المصوغ والفضيات من ولاية صفاقس.

وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي

بمقتضى قرار من وزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي مؤرخ في 7 فيفري 2018.

سمي السيد فهمي الشلي عضوا ممثلا عن وزارة تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي بمجلس مؤسسة المركز الوطني للإعلامية، وذلك خلفا للسيد أحمد شبشوب.

بمقتضى قرار من وزير تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي مؤرخ في 13 أبريل 2018.

سمي السيد أنيس عزوز عضوا ممثلا عن وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمجلس مؤسسة مركز الدراسات والبحوث للاتصالات، وذلك خلفا للسيد قيس الماجري.

وزارة الشؤون الثقافية

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الثقافية مؤرخ في 12 أبريل 2018.

كلف السيدة هدى بوريال، أستاذ أول للتنشيط الثقافي، بمهام كاهية مدير التراث اللامادي بإدارة المحافظة على التراث وتثمينه بالإدارة العامة للتراث بوزارة الشؤون الثقافية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الثقافية مؤرخ في 10 أبريل 2018.

سميت السيدة ألفة الحمامي حرم خماخم، مهندس معماري رئيس، في رتبة مهندس معماري عام بسلك المهندسين المعماريين للإدارة بالمعهد الوطني للتراث بوزارة الشؤون الثقافية.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الثقافية مؤرخ في 10 أفريل 2018.

سمي المهندسان المعماريان الأولان الآتي ذكرهما، في رتبة مهندس معماري رئيس بسلك المهندسين المعماريين للإدارة بالمعهد الوطني للتراث بوزارة الشؤون الثقافية:

- السيدة منال الشعري،
- السيدة وفاء الميموني.

بمقتضى قرار من وزير الشؤون الثقافية مؤرخ في 10 أفريل 2018.

سمي المحافظون مستشارو التراث الآتي ذكرهم في رتبة محافظ رئيس التراث بسلك محافظي التراث بالمعهد الوطني للتراث بوزارة الشؤون الثقافية:

- السيدة نجوى السعداوي،
- السيد صلاح السافي،
- السيد محمد علي رتيمي،
- السيدة فضيلة بن مسعود،
- السيد محمد علي الشهبدي،
- السيدة منى هرماسي،
- السيد المعز عاشور،
- السيد عادل الورغمي.

وزارة النقل

أمر حكومي عدد 429 لسنة 2018 مؤرخ في 7 ماي 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1923 لسنة 2009 المؤرخ في 15 جوان 2009 المتعلق بضبط شروط تسليم وسحب وصلوحية شهادة صلوحية الملاحة وجواز الملاحة للطائرات المدنية.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير النقل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الاتفاقية المتعلقة بالطيران المدني الدولي الممضاة بشيكاغو في 7 ديسمبر 1944 والتي انخرطت فيها الجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 122 لسنة 1959 المؤرخ في 28 سبتمبر 1959 وخاصة ملحقها الثامن،

وعلى القانون عدد 110 لسنة 1998 المؤرخ في 28 ديسمبر 1998 المتعلق بديوان الطيران المدني والمطارات، كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 41 لسنة 2004 المؤرخ في 3 ماي 2004،

وعلى مجلة الطيران المدني الصادرة بمقتضى القانون عدد 58 لسنة 1999 المؤرخ في 29 جوان 1999 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تمتتها وخاصة القانون عدد 25 لسنة 2009 المؤرخ في 11 ماي 2009 وخاصة الفصل 73 منها،

وعلى الأمر عدد 2806 لسنة 2001 المؤرخ في 6 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط قائمة الوثائق التي يتعين أن تكون على متن الطائرات المدنية،

وعلى الأمر عدد 515 لسنة 2002 المؤرخ في 27 فيفري 2002 المتعلق بضبط مبالغ وطرق استخلاص المعاليم المنصوص عليها بالفصل 143 من مجلة الطيران المدني،

وعلى الأمر عدد 1923 لسنة 2009 المؤرخ في 15 جوان 2009 المتعلق بضبط شروط تسليم وسحب وصلوحية شهادة صلوحية الملاحة وجواز الملاحة للطائرات المدنية،

وعلى الأمر عدد 3385 لسنة 2009 المؤرخ في 9 نوفمبر 2009 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان الطيران المدني والمطارات،

وعلى الأمر عدد 409 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 المتعلق بضبط مشمولات وزارة النقل،

وعلى الأمر عدد 410 لسنة 2014 المؤرخ في 16 جانفي 2014 المتعلق بتنظيم المصالح المركزية لوزارة النقل، كما تم تنقيحه بالأمر الحكومي عدد 97 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جانفي 2016،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة، وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - تلغى أحكام الفقرة ج من العدد 1 من الفصل 8 والفصلين 14 و 15 من الأمر عدد 1923 لسنة 2009 المؤرخ في 15 جوان 2009 المشار إليه أعلاه، وتعوض بالأحكام التالية :

الفصل 8 : العدد 1 فقرة ج (جديدة) :

ج - جميع الوثائق الفنية الضرورية لاستغلال وصيانة الطائرة وخاصة دليل صيانة الطائرة المذكور بالفصل 15 (جديد) من هذا الأمر الحكومي.

الفصل 14 (جديد) : تحدد مدة صلوحية شهادة صلوحية الملاحة بسنة واحدة.

الفصل 15 (جديد) : يتم تجديد صلوحية شهادة صلوحية الملاحة لنفس المدة إذا تمت صيانة الطائرة بصفة متواصلة طبقا لدليل صيانة مصادق عليه من الإدارة العامة للطيران المدني بوزارة النقل وفي هيكل صيانة مرخص له طبقا للتشريع الجاري به العمل وبعد إجراء مراقبة الطائرة من قبل إدارة صلوحية الملاحة بديوان الطيران المدني والمطارات.

تضبط شروط وإجراءات المصادقة على دليل صيانة الطائرة بقرار من وزير النقل.

الفصل 2 . تضاف مطة ثالثة إلى الفصل 7 من الأمر عدد 1923 لسنة 2009 المؤرخ في 15 جوان 2009، المشار إليه أعلاه، كالآتي :

الفصل 7 : مطة ثالثة :

. أن يكون للطائرة دليل الصيانة المذكور بالفصل 15 (جديد) من هذا الأمر الحكومي.

الفصل 3 . تبقى شهادات صلوحية الملاحة المسلمة قبل تاريخ دخول هذا الأمر الحكومي حيز التنفيذ صالحة لغاية انتهاء صلوحيتها.

الفصل 4 . وزير النقل مكلف بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 7 ماي 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير النقل

رضوان عيارة

أمر حكومي عدد 430 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلق بتسخير بعض الأعوان التابعين للشركة التونسية للملاحة.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير النقل،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى المجلة الجزائرية الصادرة بمقتضى الأمر العلي المؤرخ في أول أكتوبر 1913، وعلى جميع النصوص التي نقتتها وتممتها وخاصة الفصلين 107 و136 منها،

وعلى مجلة الشغل الصادرة بالقانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966 كما تم تنقيحها وإتمامها بالنصوص اللاحقة وخاصة الفصلين 389 و390 منها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وحيث أن إضراب بعض الأعوان التابعين للشركة التونسية للملاحة من شأنه أن يخل بالسير العادي لمصلحة أساسية بالبلاد.

وبعد مداولة مجلس الوزراء .

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول . يقع تسخير الأعوان المبيينين بالقائمة الملحقة لهذا الأمر الحكومي والتابعين للشركة التونسية للملاحة للعمل ابتداء من يوم 9 ماي 2018 إلى غاية 23 ماي 2018.

الفصل 2 . يجري العمل حالا بهذا الأمر الحكومي ويبلغ فحواه مع قائمة الأعوان المعنيين إلى هؤلاء بواسطة التعليق بأماكن العمل أو بأي وسيلة إعلامية أخرى.

الفصل 3 . على الأعوان المسخرين أن يضعوا أنفسهم فوراً على نمة الشركة التونسية للملاحة وأن يلتحقوا بمراكز عملهم العادية للقيام بالأعمال التي تطلب منهم.

الفصل 4 . كل من لا يمثل لإجراءات التسخير يتعرض للعقوبات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

الفصل 5 . وزير النقل والرئيس المدير العام للشركة التونسية للملاحة مكلفان، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 9 ماي 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

بمقتضى قرار من وزير النقل مؤرخ في 15 ماي 2018.

سمي السيد ميلودي بوزيدي متصرفاً ممثلاً لوزارة الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة بمجلس إدارة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية عوضاً عن السيد محمد بوزويده وذلك ابتداء من 5 أوت 2014.

قرار من وزيرة شؤون الشباب والرياضة مؤرخ في 15 ماي 2018 يتعلق بتفويض حق الإمضاء.

إن وزيرة شؤون الشباب والرياضة،
بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 المتعلق بالتفويض للوزراء وكتاب الدولة بتفويض حق الإمضاء،

وعلى الأمر عدد 1842 لسنة 2005 المؤرخ في 27 جوان 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية،

وعلى الأمر عدد 1124 لسنة 2007 المؤرخ في 7 ماي 2007 المتعلق بتنظيم وزارة الشباب والرياضة والتربية البدنية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الحكومي عدد 387 لسنة 2018 المؤرخ في 20 أبريل 2018 المتعلق بتكليف السيدة كوثر الهذلي بن عمار بمهام رئيس ديوان وزيرة شؤون الشباب والرياضة ابتداء من 1 مارس 2018.

قررت ما يلي :

الفصل الأول - طبقا لأحكام الفقرة الأولى من الفصل الأول من الأمر المشار إليه أعلاه عدد 384 لسنة 1975 المؤرخ في 17 جوان 1975 أسند تفويض للسيدة كوثر الهذلي بن عمار، رئيس ديوان وزيرة شؤون الشباب والرياضة، لتمضي بالنيابة عن وزيرة شؤون الشباب والرياضة كل الوثائق الداخلة في نطاق مشمولاتها باستثناء النصوص ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية ويجري العمل به ابتداء من 1 مارس 2018.

تونس في 15 ماي 2018.

وزيرة شؤون الشباب والرياضة

ماجدولين الشارني

بمقتضى قرار من وزيرة المرأة والأسرة والطفولة ووزير التعليم العالي والبحث العلمي مؤرخ في 16 أبريل 2018.

كلف السيد لطفي بلعزي، متصرف رئيس، بمهام كاتب عام للمعهد العالي لإطارات الطفولة وذلك ابتداء من 12 فيفري 2018.

بمقتضى قرار من وزيرة المرأة والأسرة والطفولة مؤرخ في 15 ماي 2018.

كلف السيدة خديجة محيسن، أخصائي نفسي، بمهام رئيس مصلحة المسنين بالإدارة الفرعية للمصالح الخصوصية بالمندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بين عروس.

بمقتضى قرار من وزيرة المرأة والأسرة والطفولة مؤرخ في 15 ماي 2018.

سمي المتصرفون المستشارون الآتي ذكرهم في رتبة متصرف رئيس :

- أسماء الماطوسي،
- علي بالهادي،
- ألفة الزواوي،
- إيمان بالشيخ،
- فتحي الماجري،
- حسين التومي،
- أنيس زهراز،
- ابتسام بن علي.

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

بمقتضى أمر حكومي عدد 431 لسنة 2018 مؤرخ في 8 ماي 2018.

أنهت تسمية السيد محمد العربي حمة، أستاذ تعليم أول فوق الرتبة، بصفة مكلف بمأمورية بديوان وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ابتداء من 26 مارس 2018.

إعلانات وإرشادات

البنك المركزي التونسي

الميزان العام للحسابات
بتاريخ 20 أفريل 2018

(بالدينار)

<u>الأصول</u>	
420 851 066	رصيد الذهب
2 371 793	المساهمة في المؤسسات الدولية
400 718 295	مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
89 816 572	موجودات وتوظيفات حقوق السحب الخاصة
11 432 800 209	موجودات العملة الأجنبية
9 304 000 000	تسهيلات لمؤسسات القرض مرتبطة بعمليات السياسة النقدية
1 206 894 499	سندات مشتراة في إطار عمليات السوق المفتوحة
1 910 448 032	تسبقة للدولة مقابل المساهمة في صندوق النقد
39 742 150	محفظة المساهمات
40 502 860	الأصول الثابتة
36 213 410	مدينون مختلفون
113 418 200	حسابات انتظار وللتسوية
24 997 777 086	
<u>الخصوم والأموال الذاتية</u>	
11 587 777 286	الأوراق والقطع النقدية في التداول
269 366 259	الحسابات الجارية للبنوك و المؤسسات المالية
1 700 317 238	الحساب المركزي للحكومة
1 215 767 568	الحسابات الخاصة للحكومة
947 461 041	مخصصات حقوق السحب الخاصة
1 444 179 706	حسابات جارية بالدينار باسم المنظمات الأجنبية
2 819 012 731	التزامات بالعملة الأجنبية تجاه الوسطاء المقبولين
178 820 101	حسابات غير مقيمين بالعملة الأجنبية
654 119 774	التزامات أخرى بالعملة الأجنبية
4 267 696	قيم قيد الاستخلاص
3 189 858 409	فوارق التحويل وإعادة التقييم
116 156 363	دائنون مختلفون
724 101 458	حسابات انتظار وللتسوية
6 000 000	رأس المال
140 410 693	الاحتياطيات
160 763	أموال ذاتية أخرى
24 997 777 086	

تعريف الإمضاء : رئيس البلدية

ت د و ب (د) : 0330 9061

نسخة مطابقة : الرئيس المدير العام للمطبعة الرسمية للجمهورية التونسية

"تم إيداع هذا العدد من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية بمقر ولاية تونس العاصمة يوم 17 ماي 2018"

على الخط

المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية



دخل موقع الواب الخاص
بالمطبعة الرسمية للجمهورية
التونسية في الاشتغال ابتداء من
22 جانفي 2009 تحت العنوان
الإلكتروني التالي :
www.iort.gov.tn



ويمكن للمستعمل أن يشغل هذا الموقع في ثلاث لغات في آن واحد العربية والإنجليزية والفرنسية.

ويشتمل هذا الموقع على المحاور الأساسية التالية :

- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية قوانين وأوامر وقرارات منذ سنة 1956،
- الرائد الرسمي للإعلانات القانونية والشرعية والعدلية،
- الرائد الرسمي لإعلانات المحكمة العقارية،
- المجالات القانونية.



كما يمكن لمستعمل الموقع أن ينتفع بخدمة إدراج
الإعلانات القانونية والشرعية في أقراص مضغوطة
من خلال استعمال نماذج معدة لذلك مسبقا بالموقع.

الإشتراك

بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية قوانين وأوامر وقرارات

يتم الإشتراك

إما بالاتصال بمقر المطبعة الرسمية بشارع فرحات حشاد 2098 رادس الهاتف : 71434211 أو بأحد مكاتبها :

1000 – تونس : نهج هانون عدد 1 – الهاتف : (71)329637

1002 – لافيات : نهج العراق عدد 18 – الهاتف : (71)842661 الفاكس (71)844002

4000 – سوسة : حي ص.ق.ت.ح.إ. نهج الرباط – الهاتف : (73)225495

3051 – صفاقس : مركز العالية، طريق العين كم 2,2 – الهاتف : (74)460422

أو بتسديد المبلغ المطلوب نقداً أو عن طريق شيك أو بتحويل بريدي أو بنكي باسم المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية لأحد الحسابات التالية :

تونس : الحساب الجاري بالبريد (تونس) 17001 0000000061015-85

الشركة التونسية للبنك (ثامر) 10.000.0000576088.788.79

البنك الوطني الفلاحي (تونس) 03.000 0100115006046.07

الإتحاد الدولي للبنوك (فرع أ) 12 001 000 3500 701004/30

البنك العربي لتونس (فرع مقرين) 01.100.028 1104 2433 87 90

التجاري بنك (الحرية) 04 1020024047001997.74

بنك تونس العربي الدولي (مقرين) 08 2030 005230000028.29

التجاري بنك (رادس) 04.1000 094047001039.69

سوسة : الشركة التونسية للبنك : 10 609 089 1004125 788 66

صفاقس : بنك تونس العربي الدولي : 08 70300044 30000018.67

السعر الفردي للرائد الرسمي بالتنسبة إلى العام الجاري

النشرة الأصلية : 1,500 + 1% ص ت ق ت ص الترجمة : 2,100 + 1% ص ت ق ت ص

يضاف إليها مصاريف الإرسال